

جهود الشيخ الألباني في بيان عقيدة السلف في الإيمان بالله

رسالة تقدم بها

أحمد صالح حسين الجبوري

إلى مجلس كلية التربية في جامعة تكريت لنيل درجة
الماجستير
في العلوم الإسلامية

بإشراف

أ.م.د فرمان إسماعيل إبراهيم

شوال 1428هـ
تشرين الثاني 2007م

المَقْدَمَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ تَحْمَدُهُ وَتَسْتَعِينُهُ وَتَسْتَغْفِرُهُ ، وَتَعُوذُ بِاللَّهِ
مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسَنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا
مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،

 $0.1-2$

چ [النساء: ۱] 0

[illegible]

فَإِنَّ مَسْأَلَةَ التَّوْحِيدِ مِنْ أَهَمِّ مَسَائِلِ الدِّيْنِ وَأَعْظَمِهَا ،
بَلْ هِيَ أَعْظَمُ مَسَائِلِ الدِّيْنِ عَلَى الْإِبْرَاهِيْمِيِّينَ ، إِذْ أَنَّهَا دَعْوَةُ
جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ بَابٌ ﴾ [الأنبياء: ٢٥] ،
وَلَذَلِكَ فَقَدْ كَانَتْ حَيَاةُ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-
حَافِلَةً بِالدُّعْوَةِ إِلَى التَّوْحِيدِ وَتَرْسِيخِ دَعَائِمِهِ ، وَالتَّحْذِيرِ مِنَ
الشِّرْكِ وَمُحَارَبَةِ أَهْلِهِ ، فَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ مَسَائِلَ التَّوْحِيدِ صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا ، فَمِنْ ذَلِكَ
أَنَّ رَجُلًا قَال لِلنَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- مَا شَاءَ اللَّهُ
وَشَيْئْتُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- : (أَجْعَلْتَنِي
وَاللَّهُ عَدُوًّا لَكَ) (٢) 0

وَلَقَدْ بَلَغَ مِنْ شِدَّةِ مُحَارِبَةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِلشِّرْكِ وَأَهْلِهِ إِنَّهُ كَانَ يُرْسِلُ إِلَى صُرُوحِ الشِّرْكِ مَنْ يَهْدِمُهَا ؛ فَعَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ قَالَ : قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ : (أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ -

1(?) هذه هي خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه ، ينظر: خطبة الحاجة للألباني 4-45 0

0 1/214 مسند الإمام أحمد (?)²

صلى الله عليه وسلم- أَنْ لَا تَدَعَ تِمَثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِقًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ (1).

بل إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- كان حريصاً على بَيَانِ التَّوْحِيدِ لأَصْحَابِهِ وَتَحْذِيرِهِمْ مِنَ الشِّرْكِ حَتَّى فِي اللَّحْظَاتِ الْآخِرَةِ مِنْ حَيَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَدْ قَالَ لِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوفِي فِيهِ : (أَدْخِلْ عَلَيَّ أَصْحَابِي) فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَكَشَفَ الْقِنَاعَ ثُمَّ قَالَ : (لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ) (2). وَلَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- إِذَا أُرْسِلَ إِلَى النَّاسِ مَنْ يُعَلِّمُهُمْ دِينَهُمْ كَانَ يَأْمُرُ رُسُلَهُ أَنْ يَبْدَأُوا بِالدَّعْوَةِ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَقَدْ قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ : (إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ قَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ...) (3).

و((جَاءَ الْإِسْلَامُ بِعَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ لِيَرْفَعَ نُفُوسَ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَغْرِسَ فِي قُلُوبِهِمُ الشَّرَفَ وَالْعِزَّةَ وَالْأَنْفَةَ وَالْحَمِيَّةَ ، وَلِيُعْتِقَ رِقَابَهُمْ مِنْ ذُلِّ الْعُبُودِيَّةِ ، فَلَا يَذِلُّ صَغِيرُهُمْ لِكَبِيرِهِمْ ، وَلَا يَهَابُ ضَعِيفُهُمْ قَوِيَّهُمْ ، وَلَا يَكُونُ لَذِي سُلْطَانٍ بَيْنَهُمْ سُلْطَانٌ إِلَّا بِالْحَقِّ وَالْعَدْلِ...0 أما اليومُ وَقَدْ دَاخَلَ عَقِيدَتَهُمْ مَا دَاخَلَهَا مِنَ الشِّرْكِ الْبَاطِنِ تَارَةً وَالظَّاهِرِ أُخْرَى ، فَقَدْ ذَلَّتْ رِقَابُهُمْ وَخَفَقَتْ رُؤُوسُهُمْ ، وَصَرَغَتْ نُفُوسُهُمْ ، وَفَتَرَتْ حَمِيَّتُهُمْ ، قَرَضُوا بِخُطَةِ الْخَسَفِ ، وَاسْتَنَامُوا إِلَى الْمَنْزِلَةِ الدُّنْيَا ، فَوَجَدَ أَعْدَاؤُهُمُ السَّبِيلَ إِلَيْهِمْ ، وَمَلَكَوْا عَلَيْهِمْ نُفُوسَهُمْ ، وَأَمْوَالَهُمْ ، وَمَوَاطِنَهُمْ ، وَدِيَارَهُمْ ، فَأَصْبَحُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ .

¹(?) صحيح مسلم ، للإمام مسلم بن الحجاج ، كتاب الجنائز ، بَاب الْأَمْرِ بِتَسْوِيَةِ الْقَبْرِ 2/666 .

²(?) مسند الإمام احمد 5/203 .

³(?) الجامع الصحيح المختصر المعروف بصحيح البخاري ، للإمام البخاري ، كتاب الزكاة ، بَاب لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ 2/544 .

والله لَنْ يَسْتَرْجِعَ المسلمونَ سَالِفَ مَجْدِهِمْ ، وَلَنْ يَبْلُغُوا ما يُرِيدُونَ لِأَنفُسِهِمْ مِنْ سَعَادَةِ الدُّنْيَا وَهَناءِهَا ؛ إِلَّا إِذَا اسْتَرْجَعُوا ما أَضَاعُوهُ مِنْ عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ ((⁽¹⁾).

واختُرْتُ الكتابَةَ في هذا الموضوع لسببين :
الأول : هو ما تَقَدَّمَ مِنْ أَهْمِيَةِ التَّوْحِيدِ وَأَنَّهُ أَوَّلُ دَعْوَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَأَنَّهُ الْحَدُّ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَأَنَّهُ لَا نَجَاةَ عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا لِمَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ وَقَامَ بِهِ .
والآخر : هو إبرازُ جهدِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بِلَادِ الشَّامِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تُصْرَتِهِ وَدَعْوَتِهِ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مُقْتَفِيًا أَثَارَ الْأَنْبِيَاءِ وَاتِّبَاعَهُمْ فِي هَذِهِ الدَّعْوَةِ الطَّيِّبَةِ الْمُبَارَكَةِ وَمُبَيِّنًا مَنَهِجَ السَّلَفِ الْكِرَامِ فِي ذَلِكَ وَرَادًّا عَلَى الْمُخَالِفِينَ لِهَذَا التَّوْحِيدِ.

يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ مَا كَانَ الشَّيْخُ يَدْعُو إِلَيْهِ وَيُذَنِّدُنْ حَوْلَهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِهِ وَرِسَائِلِهِ وَمَجَالِسِهِ ؛ وَهُوَ مَبْدَأُ (التَّصْفِيَةِ وَالتَّرْبِيَةِ) وَحَاجَةُ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهَا ؛ فَبَيَّنَ أَنَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِذَا أَرَادُوا الْعَوْدَةَ إِلَى سَالِفِ عَهْدِهِمْ وَاسْتِرْجَاعَ مَا مَضَى مِنْ مَجْدِهِمْ وَعِزِّهِمْ فَعَلَيْهِمُ الْقِيَامُ بِهَذَيْنِ الْوَاجِبَيْنِ : وَاجِبُ التَّصْفِيَةِ ، وَوَاجِبُ التَّرْبِيَةِ ، فَقَدْ أَفْنَى الشَّيْخُ عُمْرَهُ وَهُوَ يَسِيرُ عَلَى هَذَا الْمَنَهِجِ وَيَدْعُو إِلَيْهِ ، يُصَفِّي الْعَقِيدَةَ مِمَّا شَابَهَا مِنَ الْخُرَافَاتِ وَالشَّرَكِيَّاتِ ، وَيُصَفِّي السُّنَّةَ مِمَّا أُدْخِلَ فِيهَا مِمَّا لَيْسَ مِنْهَا ؛ وَذَلِكَ بِتَمْيِيزِ الصَّحِيحِ مِنَ الضَّعِيفِ وَالْمَوْضُوعِ وَمَا لَا أَصْلَ لَهُ ، وَيُصَفِّي الْفِقْهَ مِمَّا شَابَهُ مِنَ الْأَرَاءِ وَالْمَحْدَثَاتِ الْمَخَالِفَةِ لِلنُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ ، فَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

((وَأَرَدْتُ بِالْأَوَّلِ ⁽²⁾ مِنْهُمَا أُمُورًا :

الأول : تَصْفِيَةُ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِمَّا هُوَ غَرِيبٌ عَنْهَا ، كَالشِّرْكِ ، وَجَحْدِ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ وَتَأْوِيلِهَا ، وَرَدُّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ لِتَعْلُقِهَا بِالْعَقِيدَةِ وَنَحْوِهَا .

⁽¹⁾ (؟) دَمْعَةٌ عَلَى التَّوْحِيدِ حَقِيقَةُ الْقُبُورِيَّةِ وَأَثَارُهَا فِي الْأُمَّةِ ، كِتَابٌ صَادِرٌ عَنْ مَجَلَّةِ الْبَيَانِ 213-214 .

⁽²⁾ (؟) وَهُوَ التَّصْفِيَةُ .

الثاني : تصفية الفقه الإسلامي من الإجهادات
الخاطئة المخالفة للكتاب والسنة...0
الثالث : تصفية كتب التفسير والفقه والرقائق من
الأحاديث الضعيفة والموضوعة...0
وأما الواجب الآخر⁽¹⁾ : فأريد به تربية الجيل
الناشئ على هذا الإسلام المصفى من كل ما ذكرنا
تربية إسلامية صحيحة منذ نعومة أظفاره دون أي تأثير
بالتربية الغربية

الكافرة⁽²⁾ .
وبعد استشارة أستاذي المُشرف استقر الرأي على
أن يكون العمل مُقسماً على فصلين مسبوقين بمقدمة
ومقفوين بخاتمة وثبت للمصادر والمراجع ، حُصص
الفصل الأول منهما لحياة الألباني ومعنى الإيمان عنده
وموقفه من الإرجاء ، واشتمل على مبحثين ، تناولت في
الأول منهما حياة الألباني من الولادة وحتى الوفاة ، وفي
الثاني تناولت معنى الإيمان عنده وموقفه من الإرجاء ،
وأوقفت الفصل الثاني على الإيمان بالله تعالى ، واشتمل
على ثلاثة مباحث ، تناولت في الأول الإيمان بوجود الله
تعالى وربوبيته ، وفي الثاني الإيمان بألوهيته تعالى ، وفي
الثالث الإيمان بأسمائه تعالى وصفاته .
أما الخاتمة : فتناولت فيها أهم النتائج التي توصلت
إليها في العمل .

وقد اعتمدت في بحثي هذا على المصادر المعتمدة
في العقيدة الصحيحة عقيدة السلف ، وبخاصة ما كتبه
شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فأنه عني عناية
خاصة ببيان العقيدة السلفية وتقريرها والانتصار لها ، فلا
غرابة في كثرة النقول من كتبه والإحالة عليها خاصة في
الفصل الأول من البحث ، ومن ثم اعتمدت على كتب

⁽¹⁾ (?) وهو التربية.

⁽²⁾ (?) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة
للألباني 2/د، وينظر لزيادة التفصيل : التصفية والتربية وحاجة المسلمين
إليهما للألباني .

الشيخ الألباني في استخراج المواضع العقديّة منها ، فإن لم أجد بُعْثِي في كُتُبِهِ أَنتَقِلُ إلى الكُتُبِ التي أَلْقَتْ عَنْهُ - رحمه الله - .

وإنَّ مما واجهني من المصاعِبِ في عَمَلِي: هو أنَّ الشيخَ الألبانيَّ - رحمه الله - لم يؤلّف مؤلفاً مُستَقِلاً في بيان العقيدة في الله على وَجهِ التَّفْصِيلِ ، وإنما كانَ كَلَامُهُ فيها عِنْدَ تَعْلِيْقِهِ أو تَحْقِيقِهِ أو شَرْحِهِ لِبَعْضِ الكُتُبِ العَقْدِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِثْلَ شَرْحِهِ وَتَعْلِيْقِهِ على العَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ ، أو عِنْدَ ذِكْرِهِ لِفِقْهِ وَقَوَائِدِ بَعْضِ الأحاديثِ كما في سِلْسِلَةِ الأحاديثِ الصَّحِيْحَةِ وَغَيْرِهَا ، وهذا - مما لا شكَّ - يَجْعَلُ كَلَامَهُ في العَقِيدَةِ مَبْثُوثاً في ثَنَايا كُتُبِهِ مما يَجْعَلُ جَمْعَهُ لَيْسَ بالأمرِ اليَسِيرِ؛ وإن كانَ لَدَيْهِ بَعْضُ المؤلّفاتِ العَقْدِيَّةِ فَإِنَّمَا هي لِمُعَالَجَةِ قَضِيَّةٍ مِنْ قَضَايا الاعتِقَادِ مِثْلَ كِتَابِهِ (تَحْذِيرُ السَّاجِدِ مِنْ اتِّخَاذِ القُبُورِ مَسَاجِدَ) و (التَّوَسُّلُ أَنْوَاعُهُ وَأَحْكَامُهُ) وَغَيْرِهَا مِنَ الكُتُبِ، وَقَدْ أَجْتَهَدْتُ أَنْ يَكُونَ عَمَلِي خَالِياً مِنَ النِّقْصِ وَالْخَلَلِ ، فَمَنْ وَقَعَ على زَلَةٍ بِسَهَا عَنْهَا القَلَمُ فَلْيَدْرَأْ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ ، فَإِنَّ الإنسانَ لَا يَخْلُو مِنَ النِّقْصِيرِ والنِّسيانِ ، وَقَدْ أَجْتَهَدْتُ وَبَذَلْتُ المُسْتَطَاعَ ، فَإِنْ أَحْسَنْتُ فَذَلِكَ فَضْلُ اللهِ، وَإِنْ كَانَتْ الأُخْرَى فَإِنَّ لِي مِنْ سَلَامَةِ القَصْدِ خَيْرٌ عَظِيمٍ .

هَذَا وَأَتَقَدَّمُ بِشُكْرِي وَتَقْدِيرِي لِأَسْتَاذِي المُشْرِفِ الدُّكْتُورِ قَرْمَانِ إِسْمَاعِيلِ إِبْرَاهِيمَ عَمِيدِ كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ الذي وَاقَفَ على مَوْضُوعِ رِسَالَتِي والإِشْرَافَ عَلَيْهَا، فَقَدْ كَانَ لَهُ الأَثَرُ الكَبِيرُ في تَشْجِيعِي على الكِتَابَةِ في هذا المَوْضُوعِ ، مِمَّا يَدُلُّ على حُبِّهِ وَتَمَسُّكِهِ بِهَذِهِ العَقِيدَةِ المُبَارَكَةِ ، فَكَانَ لَهُ القَضْلُ بَعْدَ اللهِ في إِعَاتَتِي عَلَى وَضْعِ الأسُسِ لِهَذَا البَحْثِ.

وَلَا يَقُوْنِي أَنْ أَتَقَدَّمَ بِالذُّعَاءِ وَالشُّكْرِ لِشَقِيقِي الدُّكْتُورِ علي صَالِحِ حُسَيْنِ عَمِيدِ كَلِيَّةِ التَّرْبِيَةِ، إِذْ يَعُودُ لَهُ الفضلُ - بعد الله عز وجل - على تَشْجِيعِي لمُواصَلَةِ الدِّرَاسَةِ، وَتَذْلِيلِ الصَّعُوبَاتِ الإِدَارِيَّةِ التي واجهتِ الخَرِيجِينَ مِنْ فِرْعِ

التَّربية الإسلامية، وأنا واحدٌ منهم، فلولا جهودُهُ المثمرة لما كانَ لهذه الرِّسالة وجودٌ، فجزاهُ اللهُ خيراً.
ويُقضي العِرفانُ بالجميل أن أتقدّم بالدُّعاء والشُّكر للأخ الشيخ أحمد بن يحيى الزهرانيِّ المكيِّ - حفظه الله - إذ يعودُ لَهُ الفضلُ بعدَ الله - عزَّ وجلَّ - في اختيارِ هذا الموضوع؛ فقد التَّقيُّهُ في مَكَّةَ مَوسِمَ العُمرةِ في مَنزِلِ الشيخِ رَبيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - وعَرَضْتُ عليه رَغِيتي في الكِتابَةِ في العَقيدة؛ فأشارَ عليَّ - جزاهُ الله خيراً - أن أبيتَ جُهودَ الشيخِ الألبانيِّ - رحمه الله - في بيانِ العَقيدةِ السلفيَّةِ في الإيمانِ بالله والدِّفاعِ عنها. وَخِتاماً فَقَدْ أَخْبَرَنِي أَحَدُ الإخوةِ الأفاضلِ انتقادَ أَحَدِ التَّدريسيِّينَ - مِنَ الَّذِينَ تَخَرَّجُوا عَلَى الدُّفُوفِ والتَّكَايَا⁽¹⁾ - الكِتابَةَ في هذا الموضوع بِحُجَّةٍ أَنَّ الألبانيَّ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَنَّ فِي عِدَادِ العُلَمَاءِ فَضلاً عَنْ أَنْ تُكْتَبَ عَنْهُ الرِّسائلُ وتؤلَّفَ المؤلِّفاتُ ؛ فَخَصَرَنِي قَوْلُ القائلِ:

أَيُّهَا الْعَائِبُ قَوْلِي عَبَثاً
الْوَرْدُ مُؤَذِّبٌ لِلْجَعَلِ

هذا واللهُ اسأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِذَا الجُهدِ المُتواضعُ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لِوَجْهِهِ ، وَأَنْ يُوقِّعَنِي وَجَمِيعَ المُسْلِمِينَ لِتَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ والدَّعوةِ إِلَيْهِ، واجْتِنَابِ الشَّرِكِ ومُحَارَبَةِ أَهْلِهِ ، وَأَنْ يُضَاعِفَ المَثُوبَةَ والأَجَرَ للشيخِ الألبانيِّ على ما بَدَلَ مِنْ جُهدٍ في خِدْمَةِ العَقيدةِ الصَّحيحةِ والدَّعوةِ إِلَيْهَا، والحمدُ لله رَبِّ العالمينَ .

⁽¹⁾ (؟) التَّكَايَا : هو مكان (عبادة!) طائفة من أهل البدع وهم بعض الصوفية والطُرُقِيَّة .

بين يدي البحث (المستقبل للإسلام)

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - مُبَيَّنًا وَمُبَشِّرًا
أَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ لِهَذَا الدِّينِ :

((قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : جِئْتُ بِتَثَنَاتٍ تَثْبُتُ ثَبَاتًا ، تُبَشِّرُنَا هَذِهِ الْآيَةُ
الْكَرِيمَةُ بِأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ لِلْإِسْلَامِ بِسَيِّطَرَتِهِ وَظُهُورِهِ
وَحُكْمِهِ عَلَى الْأَدْيَانِ كُلِّهَا ، وَقَدْ يَظُنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ
ذَلِكَ قَدْ تَحَقَّقَ فِي عَهْدِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَعَهْدِ
الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَالْمُلُوكِ الصَّالِحِينَ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ،
فَالَّذِي تَحَقَّقَ إِنَّمَا هُوَ جُزْءٌ مِنْ هَذَا الْوَعْدِ الصَّادِقِ ؛ كَمَا
أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِهِ :
1- (لَا يَذْهَبُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حَتَّى تُعْبَدَ اللَّاتُ وَالْعُزَّى ،
فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَأُظَنُّ حِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ جِئْتُ
تَثَنَاتٍ تَثْبُتُ ثَبَاتًا ، تُبَشِّرُنَا هَذِهِ الْآيَةُ) (1)
تَأَمَّا ، قَالَ : أَنَّهُ سَيَكُونُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ)
وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ أُخْرَى تُوَضِّحُ مَبْلَغَ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ
وَمَدَى انْتِشَارِهِ ، بِحَيْثُ لَا تَدَعُ مَجَالًا لِلشَّكِّ فِي أَنَّ
الْمُسْتَقْبَلَ لِلْإِسْلَامِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ ، وَهَا أَنَا أُسَوِّقُ مَا
تَيَسَّرَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ؛ عَسَى أَنْ تَكُونَ سَبَبًا لَشَحْذِ
هَمَمِ الْعَامِلِينَ لِلْإِسْلَامِ ، وَحُجَّةً عَلَى الْيَائِسِينَ
الْمَتَوَاكِلِينَ .

2- (إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا
وَمَغَارِبَهَا وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زَوَى لِي مِنْهَا) (2) .
... وَأَوْضَحُ مِنْهُ وَأَعْمُ الْحَدِيثُ التَّالِي :

3- (لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَبْلَغَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَلَا يَتْرُكُ
اللَّهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلَا وَبَرَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ ؛ يَعِزُّ

¹(?) صحيح مسلم ، كتاب الفتن واشراط الساعة ، بَاب لَا تَقُومُ السَّاعَةُ
حَتَّى تَعْبُدَ دَوْسُ دَا الْخَلَصَةِ 4/2230 .

²(?) المصدر نفسه ، كتاب الفتن واشراط الساعة ، بَاب هَلَاكِ هَذِهِ الْأُمَّةِ
بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ 4/2215 .

عزيز أو يدلّ دليل ؛ عَزَّ يُعِزُّ الله بِهِ الإسلامَ، وَذَلَّ يُذِلُّ
بِهِ (الكُفْرَ) ⁽¹⁾.

...ومما لا شكَّ فيه أنَّ تحقيقَ هذا الانتشارِ يستلزمُ
أن يعودَ المسلمونَ أقوياءَ في مَعنوياتِهِم ومادِّيَاتِهِم
وسلَّحِهِم ، حتَّى يَستطيعوا أن يتغلبوا على قُوى الكُفْرِ
والطغيانِ، وهذا ما يُبَشِّرُنَا بِهِ الحديثُ :

4- (عن أبي قَبيل قال : كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

بنِ العاصي وَسُئِلَ: أَيِ المَدِينَتَيْنِ تُفْتَحُ أَوَّلًا
الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ أَوْ رُومِيَّةٌ؟ فَدَعَا عَبْدَ اللَّهِ بِصُنْدُوقٍ لَهُ
حَلَقٌ قَالَ: فَاخْرُجْ مِنْهُ كِتَابًا؛ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: بَيْنَمَا
تَحْنُ حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ تَكْتُبُ إِذْ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ أَيِ
الْمَدِينَتَيْنِ تُفْتَحُ أَوَّلًا أَلْقُسْطَنْطِينِيَّةُ أَوْ رُومِيَّةٌ؟ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ : مَدِينَةُ هِرَقْلَ تُفْتَحُ أَوَّلًا يَعْنِي قُسْطَنْطِينِيَّةُ)
⁽²⁾

...و(رومية): هِيَ رُومَا ؛ كما في ((مُعْجَمُ البُلْدَانِ))،

وهي عاصِمَةُ اِيطَالِيَا اليَوْمَ ، وَقَدْ تَحَقَّقَ الْفَتْحُ الْأَوَّلُ
عَلَى يَدِ مُحَمَّدٍ الْفَاتِحِ الْعُثْمَانِيِّ ؛ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ ،
وذلكَ بَعْدَ أَكْثَرِ مِنْ ثَمَانِمِائَةِ سَنَةٍ مِنْ إِخْبَارِ النَّبِيِّ -صلى
الله عليه وسلم- بِالْفَتْحِ ، وَسَيَتَحَقَّقُ الْفَتْحُ الثَّانِي بِإِذْنِ
اللهِ تَعَالَى وَلَا يُدْرِكُ ، وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَاهُ بَعْدَ حِينٍ .

وَلَا شَكَّ أَيْضًا أَنَّ تَحْقِيقَ الْفَتْحِ الثَّانِي يَسْتَدْعِي أَنْ
تَعُودَ الْخِلَافَةُ الرَّاشِدَةُ إِلَى الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ ، وَهَذَا مِمَّا
يُبَشِّرُنَا بِهِ -صلى الله عليه وسلم- بِقَوْلِهِ :

(تَكُونُ النَّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا
إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةُ عَلَى مِنْهَاجِ النَّبُوَّةِ
فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللهُ
أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاصًا فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ
يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا
جَبْرِيًّا فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ

¹(?) مسند الإمام احمد 4/103 0

²(?) المصدر نفسه 2/176 0

أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، ثُمَّ
(سَكَتَ) (1).

...هذا ؛ وَإِنَّ الْمُبَشِّرَاتِ بِعَوْدَةِ الْقُوَّةِ إِلَى
الْمُسْلِمِينَ ، وَاسْتِثْمَارِهِمُ الْأَرْضَ اسْتِثْمَاراً يُسَاعِدُهُمْ
عَلَى تَحْقِيقِ الْغَرَضِ ، وَتُنْبِيءٍ عَنْ أَنَّ لَهُمْ مُسْتَقْبَلاً
بَاهِراً حَتَّى مِنَ النَّاحِيَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالزَّرَاعِيَّةِ : قَوْلُهُ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :

(لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مُرُوجاً
وَأَنْهَاراً) (2).

...هذا ؛ وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ بِهِذِهِ الْمُنَاسَبَةِ ، أَنَّ قَوْلَهُ
-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :

(لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى
تَلْقُوا رَبَّكُمْ) (3) ، فَهَذَا الْحَدِيثُ يُنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ عَلَى
صَوِّهِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَغَيْرِهَا ، مِثْلَ أَحَادِيثِ الْمَهْدِيِّ
وَنُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا
الْحَدِيثَ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ بَلْ هُوَ مِنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ
؛ فَلَا يَجُوزُ إِفْهَامُ النَّاسِ أَنَّهُ عَلَى عُمُومِهِ ، فَيَفْعُوا فِي
الْيَأْسِ الَّذِي لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ الْمُؤْمِنُ ؛ چ ی ت ت
ن ت ت ت [يوسف: ٨٧] ، أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنَا
مُؤْمِنِينَ بِهِ حَقّاً) (4).

1(؟) مسند الإمام احمد 4/273 .

2(؟) صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب التَّوْبِ فِي الصَّدَقَةِ قَبْلَ أَنْ لَا
يُوجَدَ مِنْ يَقْبَلُهَا 2/700 .

3(؟) صحيح البخاري ، كتاب الفتن ، باب لَا يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ
منه 6/2587 .

4(؟) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للألباني
36-1/31 .

الفصل الأول

حياة الألباني ومعنى

الإيمان عنده

وموقفه من الإرجاء.

المبحث الأول : حياته .
المبحث الثاني : معنى الإيمان عند
الألباني وموقفه من الإرجاء .

المبحث الأول: حياته

أولاً : اسمه ومولده ونشأته :
هُوَ مُحَمَّدٌ نَاصِرُ الدِّينِ بْنِ نُوحٍ بْنِ آدَمَ نَجَاتِي الألباني ،
وُلِدَ فِي مَدِينَةِ أَشْقُودَرَةِ بِشِمَالِ أَلْبَانِيَا سَنَةَ 1333 هـ
الموافقَ بَسَنَةَ 1914 م⁽¹⁾ .
وَكَانَتْ أَسْرَتُهُ فَقِيرَةً بَعِيدَةً عَنِ الْغِنَى ، مُتَدَيِّنَةً يَغْلِبُ
عَلَيْهَا الطَّائِعُ الْعَلَمِيُّ ، فَقَدْ تَخَرَّجَ وَالِدُهُ الْحَاجُّ نُوحُ بْنُ

¹(?) ينظر : مقالات الألباني لنور الدين طالب 197 ، وحياة الألباني وآثاره
وثناء العلماء عليه ، لمحمد بن إبراهيم الشيباني 44 .

آدم نجاتي الألباني في المعاهد الشرعية في العاصمة
العثمانية - الأستانة - قديماً والتي تُعرف اليوم
بإستانبول ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ لِخِدْمَةِ الدِّينِ وَتَعْلِيمِ
النَّاسِ مَا تَعَلَّمَهُ وَتَلَقَّاهُ ، حَتَّى أَصْبَحَ مَرَجِعاً تَفِدُ عَلَيْهِ
النَّاسُ وَتَأْخُذُ مِنْهُ⁽¹⁾ .
وَيُحَدِّثُنَا الشَّيْخُ الألبانيُّ عَنْ مَرَاكِ حَيَاتِهِ وَسِيرَتِهِ
الذَّاتِيَّةِ مُخْتَصِراً لَهَا فَيَقُولُ :

((وَكَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ بُشِّرَى لَنَا : آلُ الْوَالِدِ ، الَّذِي
هَاجَرَ بِأَهْلِهِ مِنْ بَلَدَةِ (أَشْقُودَرَةِ) عَاصِمَةِ (أَلْبَانِيَا) يَوْمَئِذٍ
فِرَاراً بِالدِّينِ مِنْ ثَوْرَةِ (أَحْمَدِ زَوَغُو) أَزَاغَ اللَّهِ قَلْبَهُ ،
الَّذِي بَدَأَ يَسِيرُ فِي الْمُسْلِمِينَ الألبانِ مَسِيرَةً سَلَفِهِ
(أَتَاتُورِك) فِي الأَثَرِ ، فَجَنَيْتُ - بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ -
بَسَبَبِ هِجْرَتِهِ هَذِهِ إِلَى (دَمَشَقِ الشَّامِ) مَا لَا أَسْتَطِيعُ
أَنْ أَقُومَ لِرَبِّي بِوَاجِبِ شُكْرِهِ ، وَلَوْ عِشْتُ عُمرَ نُوحٍ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَقَدْ تَعَلَّمْتُ فِيهَا اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ
السُّورِيَّةَ أَوَّلًا ، ثُمَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ الْفُصْحَى ثَانِيًا ، الأَمْرُ
الَّذِي مَكَّنَنِي أَنْ أَعْرِفَ التَّوْحِيدَ الصَّحِيحَ الَّذِي يَجْهَلُهُ
أَكْثَرُ الْعَرَبِ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ حَوْلِي - فَضلاً عَنْ أَهْلِي
وَقَوْمِي - ؛ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ ، ثُمَّ وَفَّقَنِي اللَّهُ - بِفَضْلِهِ
وَكَرَمِهِ دُونَ تَوْجِيهِ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ - إِلَى دِرَاسَةِ الْحَدِيثِ
وَالسُّنَنِ أَصُولاً وَفِقْهًا ، بَعْدَ أَنْ دَرَسْتُ عَلَى وَالِدِي
وغيرِهِ مِنَ الْمَشَايخِ شَيْئاً مِنَ الْفِقْهِ الْحَنْفِيِّ وَمَا يُعْرِفُ
يَعْلَمُ الآلَةَ ، كَالنَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالبَلَاغَةِ ، بَعْدَ التَّخَرُّجِ مِنْ
مَدْرَسَةِ (الإِسْعَافِ الْخَيْرِيِّ) الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، وَبَدَأْتُ أَدْعُو مَنْ
حَوْلِي مِنْ إِخْوَتِي وَأَصْحَابِي إِلَى تَصْحِيحِ الْعَقِيدَةِ ، وَتَرْكِ
التَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ ، وَاحْذَرُهُمْ مِنَ الأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ
وَالْمَوْضُوعَةِ ، وَأَرْغَبُهُمْ فِي إِحْيَاءِ السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي
أَمَاتَهَا حَتَّى الْخَاصَّةُ مِنْهُمْ ، وَكَانَ مِنْ ذَلِكَ إِقَامَةُ صَلَاةِ
الْعِيدَيْنِ فِي الْمَصَلَّى فِي دَمَشَقَ ، ثُمَّ أَحْيَا إِخْوَانَنَا فِي
حَلَبَ ، ثُمَّ فِي بِلَادٍ أُخْرَى فِي سُورِيَا ، وَاسْتَمَرَّتْ هَذِهِ

¹(?) ينظر: حياة الألباني 44.

السُّنَّةُ تَنْتَشِرُ حَتَّى أَحْيَاهَا بَعْضُ إِخْوَانِنَا فِي
(عَمَّان/الأردن) ، كَمَا حَدَّثَتْ النَّاسَ مِنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ
عَلَى الْقُبُورِ وَالصَّلَاةِ ، وَالْفَتْ فِي ذَلِكَ كِتَابِي (تحذيرُ
السَّاجِدِ مِنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ) ، وَفَاجَأْتُ قَوْمِي
وَبَنِي وَطَنِي الْجَدِيدِ بِمَا لَمْ يَسْمَعُوا مِنْ قَبْلُ ، وَتَرَكْتُ
الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْأُمُوِّيِّ ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ
يَقْصِدُهُ بَعْضُ أَقَارِبِي ؛ لِأَنَّ قَبْرَ يَحْيَى فِيهِ كَمَا يَزْعُمُونَ ،
وَلَقِيتُ فِي سَبِيلِ ذَلِكَ - مِنْ الْأَقَارِبِ وَالْإِبَاعِدِ - مَا
يَلْقَاهُ كُلُّ دَاعِيَةٍ لِلْحَقِّ لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ ،
وَالْفَتْ بَعْضَ الرِّسَائِلِ فِي بَعْضِ الْمَتَعَصِّبِينَ الْجَهْلَةَ ،
وَسُجِنْتُ مَرَّتَيْنِ بِسَبَبِ وَشَايَاتِهِمْ إِلَى الْحُكَّامِ الْوَطَنِيِّينَ
وَالْبَعْثِيِّينَ ، وَبِتَصْرِيحِي لِبَعْضِهِمْ حِينَ سُئِلْتُ : لَا أُوَدِّ
الْحُكْمَ الْقَائِمَ ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْإِسْلَامِ ، وَكَانَ ذَلِكَ خَيْرًا
لِي وَسَبَبًا لانتشارِ دَعْوَتِي.

وَلَقَدْ يَسَّرَ اللَّهُ لِي الْخُرُوجَ لِلدَّعْوَةِ إِلَى التَّوْحِيدِ
وَالسُّنَّةِ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ السُّورِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ ، ثُمَّ إِلَى
بَعْضِ الْبِلَادِ الْأُورُوبِيَّةِ ، مَعَ التَّرْكِيزِ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجَاةَ
لِلْمُسْلِمِينَ مِمَّا أَصَابَهُمْ مِنَ الِاسْتِعْمَارِ وَالذُّلِّ وَالْهَوَانِ
وَلَا فَايِدَةَ لِلتَّكْثُلَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَالْأَحْزَابِ السِّيَاسِيَّةِ إِلَّا
بِالتَّزَامِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ مَنِهْجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمْ - ؛ وَلَيْسَ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْخَلْفُ الْيَوْمَ -
عَقِيدَةٌ وَفَقْهٌ وَسُلُوكٌ - ؛ فَتَنَفَّعَ اللَّهُ مَا شَاءَ وَمَنْ شَاءَ
مِنْ عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ وَظَهَرَ ذَلِكَ جَلِيًّا فِي عَقِيدَتِهِمْ
وَعِبَادَتِهِمْ ، وَفِي بِنَائِهِمْ لِمَسَاجِدِهِمْ ، وَفِي هَيئَاتِهِمْ
وَأَلْبَسَتِهِمْ ، مِمَّا يَشْهَدُ بِهِ كُلُّ عَالَمٍ مُنْصِيفٍ ، وَلَا يَجْحَدُهُ
إِلَّا كُلُّ حَاقِدٍ أَوْ مُخَرِّفٍ ، مِمَّا أَرْجُو أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي
بِذَلِكَ ذُنُوبِي ، وَأَنْ يَكْتُبَ أَجْرَ ذَلِكَ لِأَبِي وَأُمِّي ، وَالْحَمْدُ
لِلَّهِ الَّذِي يَنْعِمُ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ))⁽¹⁾.

ثَانِيَا : بَدَايَةُ طَلِبِهِ لِلْعِلْمِ :

¹(?) السلسلة الصحيحة 617-7/615.

((بَدَأَ الْعُلَامُ الْمُهَاجِرُ مِنَ الْبَانِيَةِ دِرَاسَتَهُ فِي الشَّامِ ، وَأَوَّلَ مَا بَدَأَ بِدُخُولِ مَدْرَسَةِ الْإِسْعَافِ الْخَيْرِيَّةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ بِدِمَشْقٍ ، وَكَانَ مَقَرُّهَا بِجَوَارِ الْبِنَاءِ الْأَثَرِيِّ بِقَصْرِ الْعَظَمِ فِي حَيِّ الْبِزُورِيَّةِ ، وَاسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى أَشْرَفَ عَلَى نِهَآيَةِ الْمَرْحَلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، وَفِي هَذِهِ الْأَثْنَاءِ هَبَّتْ أَعَاصِيرُ الثَّوْرَةِ السُّورِيَّةِ بِالْفَرَنْسِيِّينَ الْغَزَاةَ ، وَأَصَابَ الْمَدْرَسَةَ حَرِيقٌ أَتَى عَلَيْهَا ، فَانْتَقَلُوا عَنْهَا إِلَى مَدْرَسَةٍ أُخْرَى بِسُوقِ سَارُوجِهِ وَهُنَاكَ أَنْهَى الشَّيْخُ دِرَاسَتَهُ الْأُولَى .

وَنَظَرًا لِسُوءِ رَأْيِ وَالِدِهِ فِي الْمَدَارِسِ النَّظَامِيَّةِ مِنَ النَّاحِيَةِ الدِّينِيَّةِ ، فَقَدَّ قَرَّرَ عَدَمَ إِكْمَالِ دِرَاسَتِهِ ، وَوَضَعَ لَهُ بَرْنَامَجًا عِلْمِيًّا مُرَكَّزًا قَامَ مِنْ خِلَالِهِ بِتَعْلِيمِهِ الْقُرْآنَ وَالتَّجْوِيدَ وَالصَّرْفَ وَفِقَةَ مَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ .

كَمَا أَنَّهُ تَلَقَّى بَعْضَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ عَلَى بَعْضِ الشَّيُوخِ مِنْ أَصْدِقَاءِ وَالِدِهِ مِثْلَ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْبُرْهَانِيِّ إِذْ قَرَأَ عَلَيْهِ كِتَابَ (مِرَاقِي الْفَلَاحِ) وَبَعْضَ الْكُتُبِ الْحَدِيثِيَّةِ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ.

أَخَذَ الشَّيْخُ إِجَازَةً فِي الْحَدِيثِ مِنَ الشَّيْخِ رَاغِبِ الطَّبَاخِ ، عَلَّامَةً حَلَبَ فِي زَمَانِهِ ، وَذَلِكَ إِثْرَ مُقَابَلَةٍ لَهُ بِوَاسِطَةِ الْأَسْتَاذِ مُحَمَّدِ الْمُبَارِكِ الَّذِي ذَكَرَ لِلشَّيْخِ الطَّبَاخِ مَا يَعْرِفُهُ مِنْ إِقْبَالِ الْفَتَى عَلَى عُلُومِ الْحَدِيثِ وَتَفَوُّقِهِ فِيهَا ، فَلَمَّا اسْتَوْثِقَ مِنْ ذَلِكَ خَصَّهُ بِإِجَازَتِهِ تَقْدِيرًا وَاعْتِرَافًا ((⁽¹⁾).

ثَالِثًا : تَوَجُّهُهُ إِلَى عِلْمِ الْحَدِيثِ وَاهْتِمَامُهُ بِهِ :

تَوَجَّهَ الْفَتَى إِلَى عِلْمِ الْحَدِيثِ فِي تَحْوِ الْعِشْرِينَ مِنْ عُمْرِهِ ، حَيْثُ أَنَّهُ تَأَثَّرَ بِمَجْلَةِ الْمَنَارِ الَّتِي كَانَ يُصْدِرُهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ رَشِيدِ رِضَا -رَحِمَهُ اللَّهُ- .
وَقَدْ لَاحَظَ ذَلِكَ يَوْمَ وَهُوَ يَتَجَوَّلُ فِي الْمَكْتَبَاتِ جُزْءًا مِنْ مَجْلَةِ الْمَنَارِ فَاطْلَعَ فِيهِ عَلَى بَحْثٍ بِقَلَمِ السَّيِّدِ

⁽¹⁾(?) حَيَاةُ الْأَبَانِيِّ 45-46.

مُحَمَّدَ رَشِيدِ رِضَا يَصِفُ فِيهِ كِتَابَ الْإِحْيَاءِ لِلْغَزَالِيِّ ،
وَيُشِيرُ إِلَى مَحَاسِنِهِ وَمَاخِذِهِ ، قَدَفَعَهُ ذَلِكَ النُّقْدُ الْعِلْمِيُّ
إِلَى مُطَالَعَةِ الْجَزْءِ كُلِّهِ ، فَاسْتَهْوَاهُ ذَلِكَ التَّخْرِيجُ
الدَّقِيقُ حَتَّى صَمَّمَ عَلَى تَسْخِيهِ .
وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ الْمَجْدُوبُ أَنَّهُ اطَّلَعَ عَلَى ذَلِكَ النَّسْخِ
فَإِذَا هُوَ فِي أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ ، فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ ، تَبْلُغُ
صَفَحَاتُهَا أَلْفَيْنِ وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ فِي نَوْعَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مِنَ
الْخَطِّ ، أَحَدُهُمَا عَادِيٌّ وَالثَّانِي دَقِيقٌ عُلِقَ بِهِ فِي
الْهُوَامِشِ تَفْسِيرٌ وَاسْتِدْرَاكٌ ، مَعَ أَنَّ الشَّيْخَ فِي ذَلِكَ
الْوَقْتِ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَجَاوَزَ الْعِشْرِينَ مِنَ الْعُمُرِ .
وَمُنْذُ ذَلِكَ الْحِينِ وَالشَّيْخُ مُوَلَّعٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ ،
فَقَدْ أَزْدَادَ إِقْبَالًا عَلَى عِلْمِ الْحَدِيثِ وَدِرَاسَةِ السَّنَدِ
بِشَغَفٍ شَدِيدٍ ، وَكَانَ وَالِدُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُحَدِّثُهُ قَائِلًا :
((عِلْمُ الْحَدِيثِ صَنْعَةٌ الْمَفَالِيسِ)) ، وَرَغَمَ هَذَا فَقَدْ
أَزْدَادَ حُبُّ الْفَتَى لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ- وَتَمَيَّزَ صَحِيحُهُ مِنْ ضَعِيفِهِ⁽¹⁾ .

رَابِعًا : صِفَاتُهُ وَأَخْلَاقُهُ :

وَمِنْهَا تَوَاضُّعُهُ وَرُجُوعُهُ إِلَى الْحَقِّ وَهَذِهِ أَخْلَاقُ
الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ ، وَأَهْلِ الْحَقِّ الْمَخْلُصِينَ ، فَإِنَّ الْحَقَّ
غَايَتُهُمْ وَهُمْ مَعَهُ حَيْثُمَا حَلَّ وَارْتَحَلَ ، لَا يُبَالُونَ بِمَا قَدْ
يُقَالُ عَنْهُمْ إِذَا رَجَعُوا عَنْ بَعْضِ أَقْوَالِهِمْ وَفَتَاوِيهِمْ إِذَا
تَبَيَّنَ لَهُمُ الصَّوَابُ فِي خِلَافِهَا ، وَقَدْ كَانَ الشَّيْخُ عَلَى
جَانِبٍ كَبِيرٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ وَقَفْتُ لَهُ عَلَى كَلِمَةٍ لَوْ
كُتِبَتْ بِمَاءِ الذَّهَبِ لَمَا وَقَى ذَلِكَ حَقَّقَهَا وَهِيَ قَوْلُهُ :
((إِنَّ الْعِلْمَ لَا يَقْبَلُ الْجُمُودَ ، أَكْثَرُ ذَلِكَ فِي مَجَالِسِي
وَمُحَاضِرَاتِي ، وَفِي تَضَاعُيفِ بَعْضِ مُؤَلَّفَاتِي ، وَذَلِكَ
مِمَّا يُوجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَرَجَّعَ عَنْ خَطِيئِهِ عِنْدَ
ظُهُورِهِ وَإِنْ لَا يَجْمَدَ عَلَيْهِ... مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ فَاتَّهَ لَا يَصْغُبُ
عَلَيَّ أَنْ أَتَرَجَّعَ عَنِ الْخَطَا إِذَا تَبَيَّنَ لِي))⁽²⁾ .

⁽¹⁾ (?) ينظر : حياة الألباني 53-46.

⁽²⁾ (?) السلسلة الضعيفة 5/10 ، وكذا المصدر نفسه 1/44 . وينظر :
الكلم الطيب لابن تيمية بتحقيق الألباني 8.

وَمِنَ الْأَمْثَلِ عَلَى رُجُوعِهِ إِلَى الْحَقِّ مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ صِفَةَ الصَّلَاةِ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ أَرْبَعَةِ مَسَائِلَ انْتَقَدَهُ عَلَيْهَا الشَّيْخُ حُمُودُ التَّوَجْرِي، وَهِيَ :

1_ تَفْسِيرُ الْمَآثِمِ وَالْمَغْرَمِ فِي دُعَاءِ التَّشَهُّدِ.
2_ قَوْلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ أَنَّهَا أَعْظَمُ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ.

3_ تَفْسِيرُ جُمْلَةٍ (وَالشُّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ) فِي دُعَاءِ التَّوَجُّهِ.

4_ تَصْحِيحُ مَا جَاءَ فِي ثَقْلِهِ عَنِ الْبِدَائِعِ تَعْلِيْقًا عَلَى رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ بَلْفَظٍ: ابْنُ الْأَثَرِ، وَالصَّوَابُ: الْأَثَرُ⁽¹⁾.

وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى كِتَابِ جَمَعَ فِيهِ مَوْلَانُ مُحَمَّدٍ حَسَنُ الشَّيْخِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي رَجَعَ عَنْهَا الْأَلْبَانِيُّ تَصْحِيحًا وَتَضْعِيفًا وَهُوَ فِي مُجْلَدَيْنِ.

خَامِسًا : شُيُوخُهُ :

تَتَلَمَذَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ عَلَى شُيُوخٍ عِدَّةٍ وَهُمْ :

1_ وَالِدُهُ : فَقَدْ دَرَسَ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْفِقْهِ الْحَنْفِيِّ وَمَا يُعْرَفُ بِعِلْمِ آلَةِ ، كَالنَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالْبَلَاغَةِ⁽²⁾.

2_ الشَّيْخُ سَعِيدُ الْبُرْهَانِيِّ : قَرَأَ عَلَيْهِ كِتَابَ (مَرَاقِي الْفَلَاحِ) وَبَعْضَ الْكُتُبِ الْجَدِيدَةِ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ⁽³⁾.

3_ رَاغِبُ الطَّبَّاحِ : عَلَامَةُ حَلَبَ فِي زَمَانِهِ ، وَقَدْ أَخَذَ عَنْهُ الْإِجَازَةَ فِي الْحَدِيثِ⁽⁴⁾.

سَادِسًا : تَلَامِيذُهُ⁽⁵⁾ :

⁽¹⁾ (?) ينظر : صفة صلاة النبي للألباني 30-33.

⁽²⁾ (?) السلسلة الصحيحة 7/615.

⁽³⁾ (?) حياة الألباني 45.

⁽⁴⁾ (?) المصدر نفسه 45.

⁽⁵⁾ (?) ينظر : حياة الألباني 94-105 ، وصفحات بيضاء للحلبي 47 .

- للشيخ - رحمه الله - تلاميذُ كثير، يصعبُ حصرُهم
وَعَدُّهم ، خاصَّةً وأنَّه دَرَسَ في الجامعة الإسلامية ثلاثَ
سنين ، وَمِنْهم على سَبيلِ التَّمثِيلِ لا الحَصْرِ:
- 1- ربيع بن هادي عُمير المدخلي ، حامل لواء
الجرح والتعديل ، صاحبُ المنهج الثابت -
حفظه الله - .
 - 2- مُقبل بن هادي الوادعي ، الشيخُ الإمامُ ،
محدِّثُ الديار اليمينية - رحمه الله - .
 - 3- حمدي عبد المجيد السلفي ، المحققُ
المعروف .
 - 4- عبد المحسن العَبَّاد ، الشيخُ المعروف ، نزيلُ
المدينة النبوية .
 - 5- الشيخ محمد عید العباسي ، لآزَمَ الشيخ في
دمشق .
 - 6- الدكتور عُمر سليمان الأشقر ، أستاذ بكلية
الشریعة - جامعة الكويت .
 - 7- خير الدين وانلي .
 - 8- محمد إبراهيم شَقْرَة ، مقيم في عمان .
 - 9- عبد الرحمن عبد الصمد ، لازمُهُ في حلب
وحماه .
 - 10- زهير الشاويش ، صاحبُ المكتب الإسلامي .
 - 11- علي خَشَّان ، لازمُهُ في دمشق .
 - 12- محمد جميل زينو ، مدرسُ بدارِ الحديثِ
الخيرية بمكة المكرمة .
 - 13- مصطفى الزربول ، يعملُ في وزارة الأوقافِ
الكويتية .
 - 14- إحسان إلهي ظهير ، دَرَسَ عليه في الجامعة
الإسلامية .
 - 15- أحمد السيد الخشاب ، دَرَسَ عليه في عَمَّان .
 - 16- محمد مهدي الإستانبولي ، جالسَ الشيخ في
دمشق .

- 17- عزت خضر ، جالس الشيخ في عمان ومن المقربين إليه.
- 18- محمد إبراهيم الشيباني ، جالس الشيخ وسافر معه كثيرا.
- 19- محفوظ الرحمن زين الله .
- 20- علي الحلبي ، دَرَسَ على الشيخ في عمان.
- 21- مشهور حسن سلمان ، دَرَسَ على الشيخ في عمان.
- 22- محمد موسى آل نصر ، دَرَسَ على الشيخ في عمان.
- 23- صالح طه (أبو إسلام) ، دَرَسَ على الشيخ في عمان.
- 24- سليم الهلالي ، دَرَسَ على الشيخ في عمان.
- 25- حسين بن عودة العوايشة ، دَرَسَ على الشيخ في عمان.

وغيرهم كثير .

سابعا : نشاطه في الدعوة إلى الله :

لَقَدْ كَانَ لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- الأثر الكبير في توجيه الشيخ الألباني عِلْمًا وَعَمَلًا ، فَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْمَنْهَجِ الصَّحِيحِ ، وَهُوَ التَّلَقِّي عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَقَطْ ، مُسْتَعِينًا بِفَهْمِ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ دُونَ تَعَصُّبٍ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ أَوْ عَلَيْهِ .

وَمِنْ هَذَا الْمَنْطَلَقِ تَبَدَّأَ مَرَحَلَةُ النَّشَاطِ الدَّوُوبِ فِي عَمَلِ الشَّيْخِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَدْ بَدَأَتْ الْمُنَاقَشَاتُ بَيْنَ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَشَايخِ وَأُئِمَّةِ الْمَسَاجِدِ ، وَلَقِيَ الْمُعَارَضَةَ الشَّدِيدَةَ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَشَايخِ الْمَذْهَبِيِّينَ الْمُتَعَصِّبِينَ ، وَمَشَايِخِ الصُّوفِيَّةِ ، وَالْجُرَافِيِّينَ الْمُبْتَدِعِينَ ، وَيُشَيِّعُونَ عَلَيْهِ بَأْتُهُ (وَهَابِي صَال) وَيُحَذِّرُونَ مِنْهُ النَّاسَ ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي وَافَقَهُ عَلَى دَعْوَتِهِ بَعْضُ أَفَاضِلِ الْعُلَمَاءِ الْمَعْرُوفِينَ فِي دِمَشْقَ ، وَخَصُّوهُ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ قُدُّمًا ، مِنْهُمْ الْعَلَامَةُ

بَهجت البَيْطار ، والشيخُ عبدُ الفَتَّاح الإمام ، والشيخُ
حَامِد التَّقِيّ ، والشيخُ تَوْفيقُ البزرة رحمهمُ الله تعالى
وغيرهم من أهل الفضل.

وَقَدْ حَمَلَ الشيخُ رايةَ التوحيدِ والسُّنةِ ، وزارَ كثيرينَ
من مشايخِ دِمَشقٍ ، وَجَرَت بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مُناقشاتٌ حَوْلَ
مَسائِلِ التَّوْحِيدِ والتَّعَصُّبِ للمذاهبِ والبدعِ ، وكانَ من
أثارِ دَعْوَتِهِ أَنْ وَضَعَ مَعَ أَصْحابِهِ بَرنامِجاً لزيارةِ بعضِ
المَناطِقِ في البِلادِ ما بَيْنَ حَلَبِ واللاذِقِيَّةِ كَادِلَبِ
وسلميةِ وَحِمصِ وحماةِ ثُمَّ الرِّقَّةِ ، وَقَدْ لَقِيَتْ هَذِهِ
الرحلاتُ نَجاحاً مَلْمُوساً ، إِذ جَمَعَت العَدِيدَ من
الرَّائِغِينَ في عُلُومِ الحديثِ على نَدَواتٍ شَبِهَ دُورِيَّةٍ ،
يَقْرَأُ فِيهَا مِنْ كُتُبِ السُّنةِ ، وَتَتَوَارَدُ الأَسْئَلَةُ ، وَيَتَوَرَّ
التَّقاَشُ المُفِيدُ⁽¹⁾ ، وَقَدْ خَرَجَ لِلدَّعْوَةِ إلى كثيرٍ من البِلادِ
العربيةِ والبِلادِ الأجنبيَّةِ في أورْبَا وَغَيرِها⁽²⁾.

ثامنا : دروسُهُ ومجالسُهُ العلميَّةُ :

كَانَ للشيخِ الألبانيِّ بَرنامِجُ أسبوعيٍّ يَعْقِدُهُ وَيَحْضُرُهُ
طَلَبَةُ العِلْمِ وَبعضُ أَساتِذَةِ الجامِعاتِ ، وَمِنَ الكُتُبِ
التي كانَ يَدَرِّسُها في هَذِهِ المَجالسِ :

- 1_ الروضةُ النَّديَّةُ _ لَصِدِّيقِ حَسَنِ خان.
- 2_ مَنهاجُ الإسلامِ في الحُكْمِ _ لِمحمدِ أَسَد.
- 3_ أصولُ الفِقهِ _ لَعبدِ الوهابِ خَلاف.
- 4_ مُصطلحُ التاريخِ _ لَأَسَدِ رِستم.
- 5_ فِقهُ السُّنةِ _ لَسيدِ سابِق.
- 6_ التَّربُّعُ والترهيبُ _ لِلْمَنْذَرِيِّ.
- 7_ فَتْحُ المَجدِ شَرَحُ كِتابِ التَّوْحِيدِ _ لَعبدِ الرَحْمَنِ

بن حَسَنِ.

8_ الباعثُ الحثيثُ _ لأحمدِ شاكِر.

9_ رياضُ الصالحينَ _ لِلنَّوَوِيِّ.

¹(?) ينظر : حياة الألباني 53-56.

²(?) ينظر : السلسلة الصحيحة 7/616 ، سلسلة الأحاديث الضعيفة
والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة للألباني 11/321 ، رفع الأستار
لإبطال أدلة القائلين بفناء النار للأمير الصنعاني بتحقيق الألباني 5-9.

- 10_ الإمامُ في أحاديثِ الأحكام _ لابن دقيق العيد.
 11_ الأدبُ المفردُ _ للإمام البخاريّ.
 12_ اقتضاء الصراطِ المستقيم _ لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وأما طريقةُ تدرّيسه فَقَدْ قَالَ أَحَدُ تلاميذه وهو الأستاذُ محمد عيد عباسي : وَكَانَ اسْتَاذُنَا - يعني الألباني - يَشْرَحُ البُحُوثَ شَرْحاً عِلْمِيّاً مُحَقَّقاً يَكَادُ لَا يَتْرُكُ مَسْأَلَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا يُجَلِّيهَا وَيُوضِّحُ غَامِضَهَا ، وَيُعَلِّقُ عَلَى مَا يَقْرَأُ مُوَافِقاً أَوْ مُخْتَلِفاً ، وَهُوَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ يَسْتَنِدُ إِلَى أَقْوَى الْحُجَجِ وَاثْبَتِ الْبَرَاهِينِ⁽¹⁾.

تاسعا : تدرّيسه بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية :

وَبَعْدَ أَنْ ذَاعَ صِيْتُ الشَّيْخِ وَانْتَشَرَتْ مَوْلِفَاتُهُ النَّافِعَةُ فِي أَرْجَاءِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ وَأَقْبَلَ عَلَيْهَا أَهْلُ الْعِلْمِ وَطُلَّابُهُ يَنْهَلُونَ مِنْهَا وَيَتَنَفَعُونَ بِهَا ، مِمَّا دَفَعَ الْمُشْرِفِينَ عَلَى الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ وَعَلَى رَأْسِهِمُ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ رَئِيسُ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْمِفْتَاحُ الْعَامُّ لِلْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ آنِذَاكَ عَلَى أَنْ يَقَعَ اخْتِيَارُهُمْ عَلَى الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ لِيَتَوَلَّى تَدْرِيسَ الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ وَفِقْهِهِ فِي الْجَامِعَةِ.

وَبَقِيَ فِيهَا ثَلَاثَ سَنَوَاتٍ أَسْتَاذاً لِلْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ ، وَذَلِكَ مِنْ عَامِ 1381هـ إِلَى أَوَاخِرِ عَامِ 1383هـ ، وَكَانَتْ عِلَاقَةُ الشَّيْخِ بِالطُّلَابِ عِلَاقَةً الرِّمِيلِ بِالرِّمِيلِ ، وَالصَّدِيقِ بِالصَّدِيقِ ، فَقَدْ رَفَعَ الْكُلْفَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ ، فَحَلَّ مَكَانَهَا التَّقَى وَالْأَخُوَّةَ .

وَكَانَ إِذَا دَخَلَ الْجَامِعَةَ فِي الصَّبَاحِ لَا تَكَادُ تَرَى السَّيَّارَةَ مِنْ كَثَرَةِ الطُّلَابِ الْمُلتَقِينَ حَوْلَهَا يُسَلِّمُونَ عَلَى الشَّيْخِ وَيَسْأَلُونَهُ وَيَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ.

¹(?) ينظر : حياة الألباني 56-58.

وَمِنْ آثَارِ الشَّيْخِ عَلَى الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَضَعُهُ فِي مَنَهِجِ الْحَدِيثِ الَّذِي يُدْرَسُ فِي الْجَامِعَةِ دَرَسَ (عِلْمُ الْإِسْنَادِ) ، فَكَانَ الشَّيْخُ يَخْتَارُ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ حَدِيثًا لِلسَّنَةِ الثَّالِثَةِ ، وَآخِرَ لِلسَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ، فَيُسَجِّلُهُ عَلَى السُّبُورَةِ بِالسَّنَدِ وَيَأْتِي إِلَى كُتُبِ الرِّجَالِ كَالْخُلَاصَةِ وَالتَّقْرِيبِ ، فَيَعْمَلُ لهُمَا دِرَاسَةً حَدِيثِيَّةً عَمَلِيَّةً فِي كَيْفِيَّةِ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ وَكَيْفِيَّةِ تَقْدِيمِهِ مِنْ رِجَالِهِ ، فَكَانَ يُعْطِي الطُّلَابَ هَذِهِ الدَّرُوسَ الْعَمَلِيَّةَ مِنَ الْكُتُبِ⁽¹⁾ .

عَاشِرًا : صَبْرُهُ عَلَى الْعِلْمِ وَالتَّأْلِيفِ وَشِدَّةُ تَحْمُّلِهِ :

يُحَدِّثُنَا أَحَدُ تَلَامِيذِهِ وَهُوَ مُحَمَّدٌ عِيدُ الْعَبَّاسِي قَائِلًا : ((فَقَدْ كَانَ يُنْفِقُ السَّاعَاتِ الطَّوَالَ الَّتِي تُتَوَفَّى عَلَى الْعَشْرِ سَاعَاتٍ يَوْمِيًّا فِي مُطَالَعَةِ الْكُتُبِ وَالرِّسَائِلِ الْمَطْبُوعَةِ وَالْمَخْطُوطَةِ فِي الْمَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ وَغَيْرِهَا ، وَتَسْخِ مَا يَحْتَاجُهُ مِنْهَا ، وَكَانَ يَأْتِي إِلَى ظَاهِرِيَّةِ دِمَشْقَ مُنْذُ أَنْ تُفْتَحَ أَبْوَابُهَا ، وَيَسْتَمِرُّ حَتَّى نِهَايَةِ الدَّوَامِ الْمَسَائِيِّ))⁽²⁾ .

وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى شِدَّةِ صَبْرِهِ وَتَحْمُّلِهِ قَوْلُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

((لَقَدْ جَوَّعْتُ نَفْسِي فِي أَوَاخِرِ سَنَةِ 1379 هـ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مُتَتَابِعًا لَمْ أَذُقْ فِي أَثْنَائِهَا طَعَامًا قَطُّ ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي جَوْفِي إِلَّا الْمَاءُ ، وَذَلِكَ طَلَبًا لِلشِّفَاءِ مِنْ بَعْضِ الْأَدْوَاءِ؛ فَعُوفِيتُ مِنْ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ))⁽³⁾ .

حَادِي عَشَرَ : كُتُبُهُ وَمُؤَلَّفَاتُهُ⁽⁴⁾ :

⁽¹⁾ (?) ينظر : المصدر نفسه 58-62.

⁽²⁾ (?) مقالات الألباني لنور الدين طالب 176-177.

⁽³⁾ (?) السلسلة الضعيفة 1/419.

⁽⁴⁾ (?) ينظر: التقريب لعلوم الألباني لأبي الحسن محمد حسن عبد الحميد الشيخ 5-20، ومقتطفات من حياة فقيدي الأمة الألباني وابن باز 103-109، وحياة الألباني 565-904 .

للشيخ - رحمه الله - العديّد من المؤلفات والتحقيقات والتّخريجات ، منها ما هو مطبوعٌ مُتداولٌ ، ومنها ما هو مخطوطٌ ، وهي :

- 1- آدابُ الزّفافِ في السّنة المطهّرة - تأليف .
- 2- الآياتُ البيّناتُ في عدمِ سماعِ الأموات - للآكوسي - تحقيق .
- 3- الأجوبةُ النافعةُ على أسئلةِ لجنةِ الجامعة - تأليف .
- 4- الاحتجاجُ بالقدر - ابن تيمية - تحقيق .
- 5- أحكامُ الجنائز - تأليف .
- 6- إرواءُ الغليلِ في تخرّيجِ أحاديثِ منارِ السبيل - تأليف .
- 7- إصلاحُ المساجدِ من البدعِ والعوائدِ - القاسمي - تحقيق .
- 8- اقتضاءُ العلمِ العملُ - الخطيبُ البغداديُّ - تحقيق .
- 9- الإيمانُ - ابن أبي شيبّة - تحقيق .
- 10- الإيمانُ - ابن تيمية - تحقيق .
- 11- الإيمان - أبو عبيدة - تحقيق .
- 12- الباعثُ الحثيثُ - ابنُ كثير - تعليق .
- 13- بدايةُ السُّؤلِ في تعظيمِ الرّسولِ - العزُّ بن عبد السلام - تحقيق .
- 14- تحذيرُ السّاجِدِ من اتّخاذِ القُبورِ مساجِدَ - تأليف .
- 15- تصحيحُ حديثِ إفطارِ الصّائمِ - تأليف .
- 16- تلخيصُ أحكامِ الجنائز .
- 17- تلخيصُ صفةِ صلاةِ النّبي - صلى الله عليه وسلم - .
- 18- تمامُ المنّةِ في التعليقِ على فقهِ السّنة .
- 19- التنكيلُ بما في تأنيبِ الكوثريِّ من الأباطيل - المعلّمي - تحقيق .

- 20- التوسلُ أنواعه وأحكامه - تأليف .
- 21- تحريمُ آلاتِ الطَّربِ - تأليف .
- 22- حجابُ المرأةِ المسلمةِ ولباسُها في الصلاة - ابن تيمية - تحقيق .
- 23- حَجَّةُ النبي - صلى الله عليه وسلم - - تأليف .
- 24- حديثُ الآحادِ وحجَّته في العقائدِ والأحكامِ - تأليف .
- 25- الحديثُ حجةٌ بنفسه - تأليف .
- 26- الحديثُ النبويُّ - محمد الصباغ - تخریج .
- 27- حجابُ المرأةِ المسلمةِ - تأليف .
- 28- حقوقُ النساءِ في الإسلامِ - رشيد رضا - تحقيق .
- 29- حقيقةُ الصيامِ - ابن تيمية - تخریج .
- 30- حُكْمُ الحاجةِ - تأليف .
- 31- دفاعُ عن الحديثِ النبويِّ والسيرةِ - تأليف .
- 32- الردُّ على التعقُّبِ الحديثِ - تأليف .
- 33- رفعُ الأستارِ لإبطالِ أدلةِ القائلينَ بفناءِ النَّارِ - الصنعاني - تحقيق .
- 34- رياضُ الصالحينَ - للنووي - تحقيق .
- 35- سلسلةُ الأحاديثِ الصحيحةِ وشيءٌ من فقهها وفوائدها - تأليف .
- 36- سلسلةُ الأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ وأثرها السيئ في الأمة - تأليف .
- 37- شرحُ العقيدةِ الطحاويةِ - ابنُ أبي العزِّ الحنفي - تحقيق .
- 38- الشهابُ الثاقبُ في ذمِّ الخليلِ والصاحبِ - السيوطي - تخریج .
- 39- صحيحُ الأدبِ المفردِ - تخریج .
- 40- صحيحُ ابنِ خزيمةَ - تخریج ومراجعة .
- 41- صحيحُ الترغيبِ والترهيبِ - تخریج .

- 42- صحيحُ الجامعِ الصغيرِ وزيادتهُ - السيوطي -
تخريجٌ وتحقيقٌ .
- 43- صحيحُ سننِ ابنِ ماجّة - تخريج .
- 44- صحيحُ سننِ أبي داود - تخريج .
- 45- صحيحُ سننِ الترمذي - تخريج .
- 46- صحيحُ سننِ النسائي - تخريج .
- 47- صحيحُ مواردِ الظمان - تخريج .
- 48- صحيحُ الكلمِ الطيب - تخريج .
- 49- صفةُ صلاةِ النبيِّ - صلى الله عليه وسلم - -
تأليف .
- 50- صفةُ الفتوى والمفتي والمستفتي - ابن حمدان
- تحقيق .
- 51- صلاةُ التراويح - تأليف .
- 52- صلاةُ العيدين في المصلّى هي السنة - تأليف .
- 53- صيدُ الخاطر - ابن الجوزي - تخريج .
- 54- ضعيفُ الأدبِ المفرد - تخريج .
- 55- ضعيفُ ابنِ ماجّة - تخريج .
- 56- ضعيفُ الجامعِ الصغيرِ وزيادته - السيوطي -
تخريجٌ وتحقيقٌ .
- 57- ضعيفُ الترغيبِ والترهيب - تخريج .
- 58- ضعيفُ سننِ ابنِ ماجّة - تخريج .
- 59- ضعيفُ سننِ أبي داود - تخريج .
- 60- ضعيفُ سننِ الترمذي - تخريج .
- 61- ضعيفُ سننِ النسائي - تخريج .
- 62- ضعيفُ مواردِ الظمان - تخريج .
- 63- ظلالُ الجنة في تخريجِ السنة - ابن أبي عاصم
- تأليف .
- 64- العقيدة الطحاوية - شرحٌ وتعليقٌ - تأليف .
- 65- العلمُ - أبو خيثمة - تحقيق .
- 66- غايةُ المرام في تخريجِ أحاديثِ الحلال والحرام
- تأليف .

- 67- فضائل الشَّام - للربيعي - تخریج .
- 68- فضلُ الصلاةِ على النبيِّ - صلى الله عليه وسلم - - الجهضمي - تحقيق .
- 69- فقهُ السيرة - الغزالي - تخریج .
- 70- فهرسُ مخطوطاتِ دارِ الكُتُبِ الظاهريةِ الخاص بمخطوطاتِ الحديث .
- 71- قيامُ رمضانَ - تأليف .
- 72- كشفُ النقابِ عما في كلماتِ أبي عَدَّة - تأليف .
- 73- الكلمُ الطَّيِّب - ابن تيمية - تحقيق .
- 74- كلمةُ الإخلاص - ابن رجب - تخریج .
- 75- لفتةُ الكَبَد - تحقيق وتخریج .
- 76- ما دلَّ عليه القرآن - الألوסי - تخریج .
- 77- مختصرُ الشمائلِ المحمديَّة - الترمذي - تخریج .
- 78- مختصرُ صحيحِ البخاريِّ - اختصار وتعليق .
- 79- مختصر صحيح مسلم - اختصارٌ وتعليق .
- 80- مختصرُ العلوّ للعلیِّ الغفار - الذهبي - اختصارٌ وتخریج .
- 81- المرأةُ المسلمةُ - حسن البنا - تخریج .
- 82- مسائلُ غلامِ الخلالِ التي خالفَ فيها الخِرقي - تعليق .
- 83- مساجلةُ علميَّة بين إمامين - تخریج .
- 84- المسحُ على الجوربين - القاسمي - تأليفٌ وتذييل .
- 85- مشكاةُ المصابيح - التبريزي - تحقيق وتخریج .
- 86- المصطلحاتُ الأربعة - المودودي - تخریج .
- 87- مناسكُ الحجِّ والعُمرَة - تأليف .
- 88- منزلةُ السنةِ في الإسلام - تأليف .
- 89- نصبُ المجانيقِ لنسفِ قصةِ الغرائيق - تأليف .
- 90- نقدُ نصوصٍ حديثيَّة - تأليف .

- 91- وجوبُ الأخذِ بحديثِ الآحادِ في العقائد والأحكام - تأليف .
- 92- أحاديثُ البيوعِ وآثارِهِ - تأليف .
- 93- إحكامُ الرِّكَازِ - تأليف .
- 94- إزالةُ الشكوكِ عن حديثِ البروكِ - تأليف .
- 95- أصلُ صفةِ الصَّلَاةِ - تأليف .
- 96- الأمثالُ النبويَّةُ - تأليف .
- 97- الأحاديثُ المختارةُ - للضياءِ المقدسيِّ - تخرِج
- 98- التعليقاتُ الجيادُ على زادِ المعادِ .
- 99- التعليقاتُ على الروضةِ النديةِ .
- 100- الثمرُ المستطابُ في فقهِ السَّنةِ والكتابِ - تأليف .
- 101- الحوضُ المورودُ في زوائدِ منتقى ابنِ الجارود - تأليف .
- 102- الردُّ المُفجِّم - تأليف .
- 103- صحيحُ السيرةِ النبويَّةِ - تأليف .
- 104- قصَّةُ نُزولِ عيسى عليه السلامُ وقتلِهِ المسيحَ الدَّجَالَ آخرَ الزَّمانِ .

ثاني عشر : وفاته :

وفي يومِ السَّبتِ الثاني والعشرين من جمادى الآخرة سنة 1420 هـ الموافق للثاني من تشرين الأول سنة 1999م، وبعدَ العصرِ انتقلَ الشيخُ الألبانيُّ إلى جوارِ ربِّهِ ، فهُزَّ نَبأُ وفاتِهِ العالَمَ الإسلاميَّ بأسرِهِ ، وَحَزَنَ عَلَيْهِ أَهْلُ العِلْمِ وَطَلابُهُ ، فَرَحِمَهُ اللهُ رَحِمَةً واسِعَةً وَجَزَاهُ عَنِ الإِسْلامِ والمُسلمينَ خيراً⁽¹⁾.

¹(?) ينظر : مقتطفات من حياة فقيدي الأمة الألباني وابن باز 76 .

المبحث الثاني: معنى الإيمان عند الألباني وموقفه من الإرجاء

أولا : تعريف الإسلام والإيمان :

تعريفُ الإسلام :

لغة : الاستسلام والانقياد ، يُقالُ فلانٌ مُسلمٌ أي : مُستسلمٌ لأمر الله⁽¹⁾.

اصطلاحاً : ((هو الاستسلامُ لله لا لغيره ، بأن تَكُونَ العبادة والطاعة لَهُ والذلُّ ، وهو حَقِيقَةٌ لا إله إلا الله))⁽²⁾.

تعريف الإيمان :

لُغَةً : ((هُوَ مَصْدَرٌ آهَنْ يَوْمِنُ إِيمَانًا فَهُوَ مُؤْمِنٌ ،
وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ : أَنَّ الْإِيمَانَ
مَعْنَاهُ التَّصَدِّيقُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : چ گ ک ک ک ک
گ گ گ گ گ گ چ [الحجرات: ۱۴])((^(۳).

وَيَقُلُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ تَصْرِ الْمُرُوزِيِّ⁽⁴⁾ عَنْ طَائِفَةٍ
مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ : ((وَالْإِيمَانُ فِي اللُّغَةِ : هُوَ التَّصَدِيقُ
000وَمَعْنَى التَّصَدِيقِ : هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ وَالاعْتِرَافُ لَهُ
بِالرَّبُوبِيَّةِ بِوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ وَوَأَجِبِ حَقَّهُ وَتَحْقِيقِ مَا صَدَّقَ
بِهِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ))⁽⁵⁾.

وَأَمَّا الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ فِي تَعْرِيفِهِ
لِلْإِيمَانِ لُغَةً عَنِ تَعْرِيفِ السَّلَفِ ، بَلْ تَبَعَ السَّلَفَ عَلَى
هَذَا التَّعْرِيفِ ، فَقَالَ : ((إِنَّ الْإِيمَانَ لُغَةً بِمَعْنَى التَّصَدِيقِ
، وَهَذَا مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ لُغَةُ الْقُرْآنِ)) (6) .

0 12/293 ¹(?) ينظر : لسان العرب لابن منظور مادة (سلم)

٢(?) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/٢٣٩ ٠

3(?) لسان العرب مادة (أمن) 13/23 .

4(?) أبو عبد الله، الإمام الحافظ، اعلم الناس باختلاف العلماء ، صاحب كتاب (تعظيم قدر الصلاة) (ت294هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي

٥(?) تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي 2/695 .

٦(?) من الوجه الأول من الشريط الثاني من شريطي (التحرير لأصول التكفير) رقم (856) من (سلسلة الهدى والنور).

اصطلاحاً : هُوَ قَوْلُ اللِّسَانِ ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ ،
وَتَصْدِيقُ الْقَلْبِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ السَّلَفِ فِي
تَفْسِيرِ الْإِيمَانِ وَتَبَايُنَتْ ، وَلَكِنَّهَا جَمِيعاً تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى
وَاحِدٍ أَوْ مَعَانٍ مُتَقَارِبَةٍ :

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : ((وَأَجْمَعَ السَّلَفُ أَنَّ
الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ
قَوْلُ الْقَلْبِ وَعَمَلُ الْقَلْبِ ، ثُمَّ قَوْلُ اللِّسَانِ وَعَمَلُ
الْجَوَارِحِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الْقَلْبِ فَهُوَ التَّصْدِيقُ الْجَازِمُ بِاللَّهِ
وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ
الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ))⁽¹⁾ .

وَقَالَ اللَّكَّاؤِيُّ⁽²⁾ : ((أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَزْقٍ اللَّهُ قَالَ
: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ
إِدْرِيسُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ قَالَ : أَرْسَلَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ
خُرَاسَانَ إِلَى أَبِي ثَوْرٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَالِدٍ⁽³⁾ يَكْتُابُ يَسْأَلُ
عَنِ الْإِيمَانِ : مَا هُوَ ؟ وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ ؟ وَقَوْلُ ؛ أَوْ قَوْلُ
وَعَمَلُ ؟ أَوْ : وَقَوْلُ وَتَصْدِيقُ وَعَمَلُ ؟ فَأَجَابَهُ : إِنَّهُ
التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ ، وَالْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ))
(4)

وَقَالَ الْإِمَامُ الْآجَرِيُّ⁽⁵⁾ : ((الَّذِي عَلَيْهِ عُلَمَاءُ
الْمُسْلِمِينَ : أَنَّ الْإِيمَانَ وَاجِبٌ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ ، وَهُوَ

⁽¹⁾ (?) مجموع الفتاوى 7/672.

⁽²⁾ (?) الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الحافظ الفقيه

الشافعي محدث بغداد (ت418هـ) ، ينظر: تذكرة الحفاظ 3/1083 0

⁽³⁾ (?) إبراهيم بن خالد، الفقيه العلامة، قال عنه أحمد بن حنبل : أعرفه
بالسنة منذ خمسين سنة، (ت240هـ) ينظر: تقريب التهذيب 1/89 ،

الكاشف 1/211 0

⁽⁴⁾ (?) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي 1/172.

⁽⁵⁾ (?) أبو بكر محمد بن الحسين بن عبيد الله البغدادي الإمام المحدث
القدوة، كان عالماً عاملاً صاحب سنة ديناً ثقة (ت360هـ) ينظر: طبقات
الحُفَاطِ للسيوطي 1/379 ، تذكرة الحفاظ 3/936 0

تَصْدِيقُ بِالْقَلْبِ ، وَإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ))
(1)

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ مِنْ تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ هُوَ مَذْهَبُ عَامَّةِ
السَّلَفِ ؛ وَمِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ التَّمَثِيلِ لَا الْحَصْرَ : الْأُئِمَّةُ :
مَالِكٌ (2) وَالشَّافِعِيُّ (3) وَاحْمَدٌ (4) ، وَكَذَا مُجَاهِدٌ (5)
وِطَاوُوسٌ (6) ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ (7) وَعِطَاءٌ (8) وَعَبِيدُ اللَّهِ

¹(?) الشريعة للأجري 0 2/611

²(?) إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن أبي عامر الاصبحي صاحب
المذهب، قيل عنه: (لا يفتى ومالك بالمدينة)(ت179هـ) ، ينظر: التقييد
1/435 .

³(?) محمد بن إدريس بن العباس أبو عبد الله القرشي المطلبي، الإمام
عالم العصر وناصر الحديث وفقه الملة، (ت204هـ)، ينظر: سير أعلام
النبلاء 10/5 .

⁴(?) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني إمام أهل السنة
اشهر من نار على علم (ت241هـ)، ينظر: تذكرة الحفاظ 2/432 .

⁵(?) العالم الحبر، صاحب التأويل والتفسير، عرض القرآن على ابن
عباس ثلاث مرات، (ت104هـ) ينظر: حلية الأولياء 3/279 .

⁶(?) أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان اليماني من أبناء فارس، إمام
من خيار التابعين وزهادهم، مرض بمني ومات بمكة وصلى عليه هشام بن
عبد الملك بين الركن والمقام (ت105هـ)، ينظر: مشاهير الامصار
1/122، حلية الاولياء 4/3 .

⁷(?) الحسن بن يسار البصري، سيد زمانه وإمام أهل البصرة، بل إمام
أهل العصر، ولد في خلافة عمر رضي الله عنه، وأفتى في زمن الصحابة،
(ت110هـ) ينظر: الوافي بالوفيات 12/190 .

⁸(?) أبو محمد القرشي مولاهم المكي، أحد الأعلام، ثقة فقيه
فاضل، مفتي الحرم المكي، ولد في خلافة عثمان، روى عن عائشة وأبي
هريرة (ت114هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء 5/78 .

بن عمر⁽¹⁾ ومَعمر بن راشد⁽²⁾ والاوزاعي⁽³⁾ وسفيان⁽⁴⁾ الثوري⁽⁵⁾ وعبد الله بن المبارك⁽⁵⁾

¹(?) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب الفقيه الثبت ، (ت147هـ)، ينظر الكاشف 1/685 ، تقريب التهذيب 1/373 .
²(?) معمر بن راشد الأزدي أبو عروة البصري، ثقة حافظ (ت153هـ)، ينظر التاريخ الكبير للبخاري 7/378 ، الكاشف 2/282 .
³(?) عبد الرحمن بن عمرو ، كان واحد زمانه وإمام عصره، لا يخاف في الله لومة لائم قولا للحق لا يهاب سطوة العظام ، (ت157هـ)، ينظر: الكاشف 1/638 ، حلية الأولياء 6/135 .
⁴(?) سفيان بن سعيد الثوري، الإمام ، أحد الأعلام علما وزهدا (ت161هـ)، ينظر: الكاشف 1/449 .
⁵(?) أبو عبد الرحمن شيخ خراسان، أبوه تركي وأمه تركية خوارزمية، إمام مجاهد، جُمِعَت فيه خصال الخير (ت181هـ)، ينظر : الثقات 7/7 ، صفة الصفوة 4/134 .

والنخعي⁽¹⁾ وسفيان بن عيينة⁽²⁾ وإسحاق بن راهويه⁽³⁾ وأهل المدينة وأهل الظاهر وعامة علماء السنة⁽⁴⁾.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : ((إِنَّ مَنْ قَالَ مِنَ السَّلَفِ : الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، أَرَادَ قَوْلَ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَعَمَلَ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ ، وَمَنْ أَرَادَ الْإِعْتِقَادَ رَأَى أَنَّ لَفْظَ الْقَوْلِ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا الْقَوْلُ الظَّاهِرُ ، أَوْ خَافَ ذَلِكَ فَزَادَ الْإِعْتِقَادَ بِالْقَلْبِ ، وَمَنْ قَالَ : قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ ، قَالَ : الْقَوْلُ يَتَنَاوَلُ الْإِعْتِقَادَ وَقَوْلَ اللِّسَانِ ، وَأَمَّا الْعَمَلُ فَقَدْ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ النِّيَّةُ فَزَادَ ذَلِكَ ، وَمَنْ زَادَ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ فَلَا نَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا يَكُونُ مَحْبُوبًا لِلَّهِ إِلَّا بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ ، وَأَوَّلُكَ لَمْ يُرِيدُوا كُلَّ قَوْلٍ وَعَمَلٍ ، إِنَّمَا أَرَادُوا مَا كَانَ مَشْرُوعًا مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ ، وَلَكِنْ كَانَ مَقْصُودُهُمُ الرَّدُّ عَلَى الْمَرْجِيَّةِ الَّذِينَ جَعَلُوهُ⁽⁵⁾ قَوْلًا فَقَطْ ، فَقَالُوا⁽⁶⁾ : بَلْ هُوَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، وَالَّذِينَ جَعَلُوهُ أَرْبَعَةً أَقْسَامٍ فَسَّرُوا مُرَادَهُمْ كَمَا سُئِلَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّسْتَرِيُّ عَنْ الْإِيمَانِ مَا هُوَ ؟ فَقَالَ : قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ وَسُنَّةٌ ، لِأَنَّ الْإِيمَانَ إِذَا كَانَ قَوْلًا بِلَا

¹(?) أبو عمران إبراهيم بن يزيد النخعي، كان فقيها ورأسا في العلم، وكان عجا في الورع والخير، (ت196هـ) ينظر: الكاشف 1/227، معرفة الثقات 1/209.

²(?) أبو محمد سفيان بن عيينة الهلالي الإمام العالم الناقد العابد الزاهد (ت198هـ)، ينظر: الكاشف 1/449، حلية الأولياء 7/270.

³(?) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد عالم خراسان، قرين أحمد بن حنبل (ت238هـ)، ينظر: الكاشف 1/233، تقريب التهذيب 1/99.

⁴(?) ينظر: مجموع الفتاوى 7/209، سير أعلام النبلاء 10/32، اعتقاد أئمة الحديث لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي 1/63-64، شرح أصول اعتقاد أهل السنة 1/176، فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر 1/46، تذكرة الحفاظ للذهبي 1/206، شرح العقيدة الطحاوية 1/373، شرح السنة للإمام البغوي 1/39، الشريعة للإمام الآجري 2/611، شرح صحيح مسلم للنووي 1/147.

⁵(?) أي : الإيمان .

⁶(?) أي : السلف .

عَمَلٌ فَهُوَ كُفْرٌ ، وَإِذَا كَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا بِلا نِيَّةٍ فَهُوَ نِفَاقٌ ،
وَإِذَا كَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا وَنِيَّةً بِلا سُنَّةٍ فَهُوَ بِدْعَةٌ ((⁽¹⁾) .

ثَانِيًا : الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ :

الَّذِي عَلَيْهِ جَمْعُهُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ : هُوَ أَنَّ
مُسَمَّى الْإِسْلَامِ غَيْرُ مُسَمَّى الْإِيمَانِ ، وَيُظْهَرُ ذَلِكَ جَلِيًّا
فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

(يَنْتَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ
عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ لَا
يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ حَتَّى جَلَسَ إِلَى
النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى
فَخْدَيْهِ وَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ
مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ
وَتَصُومَ رَمَضَانَ وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا
قَالَ صَدَقْتَ 000 قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ قَالَ : أَنْ
تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ
بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ قَالَ : صَدَقْتَ 0000 ثُمَّ قَالَ لِي يَا
عُمَرُ أَتَدْرِي مِنَ السَّائِلِ ؟ قُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ
قَالَ : فَإِنَّ جَبْرِيلَ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ)⁽²⁾ ؛ فَقَدْ فَرَّقَ
النَّبِيُّ ﷺ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ ،
والتَّفْرِيقُ يَدُلُّ عَلَى الْمَغَايِرَةِ ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو
تَيْمِيَّةٍ⁽³⁾ :

((قَدْ فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْنَ
مُسَمَّى الْإِسْلَامِ وَمُسَمَّى الْإِيمَانِ وَمُسَمَّى الْإِحْسَانِ

⁽¹⁾ (?) مجموع الفتاوى 7/171 .

⁽²⁾ (?) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، (باب الإيمان والإسلام 000) 1/36 -
37 .

⁽³⁾ (?) الشيخ الإمام العلامة المجتهد الحافظ الناقد الفقيه المفسر تقي
الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الدمشقي
كان من بحور العلم ومن الأذكياء المعدودين والزهاد الأفراد ، ألف ثلاثمائة
مجلد ، وامتنح وأوذى مرارا ، توفي في سجن القلعة (ت728هـ) ، ينظر :
طبقات الحفاظ 1/521 .

000 بَلْ جَعَلَ النَّبِيُّ الدِّينَ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ : أَعْلَاهَا
 الْإِحْسَانُ، وَأَوْسَطُهَا الْإِيمَانُ، وَتَلِيهِ الْإِسْلَامُ، فَكُلُّ
 مُحْسِنٍ مُؤْمِنٌ، وَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُؤْمِنٍ
 مُحْسِنًا، وَلَا كُلُّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنًا ⁽¹⁾.

وَيَرَوْنَ كَذَلِكَ أَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ بِحَسَبِ الْإِنْفِرَادِ
 وَالْإِقْتِرَانِ؛ فَعِنْدَ ذِكْرِهِمَا جَمِيعًا يُفَسَّرُ الْإِسْلَامُ بِأَعْمَالِ
 الْجَوَارِحِ، وَعِنْدَ الْإِنْفِرَادِ يَكُونُ كَلَامُهُمَا شَامِلًا لِلْآخِرِ،
 مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: جِدِّدْ دِينَكَ [المائدة: ٣]،
 وَقَوْلِهِ: جَدِّدْ دِينَكَ [الأنفال: ١٩]، وَهَذَا يَشْمَلُ
 الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ ⁽²⁾.

وَلَا أَدُلُّ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: جَدِّدْ
 دِينَكَ كَلَامًا كَلَامًا، وَقَدْ أَوْرَدَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ ⁽³⁾ فِي تَفْسِيرِ
 هَذِهِ الْآيَةِ أَقْوَالَ كَثِيرَةً مَرْفُوعَةً وَمَوْقُوفَةً تَدُلُّ بِمُجْمَلِهَا
 أَنَّ مُسَمِّيَ الْإِسْلَامِ غَيْرُ مُسَمِّيِ الْإِيمَانِ، وَاخْتَارَ هَذَا
 الْقَوْلَ وَرَجَّحَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ ⁽⁴⁾.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ ⁽⁵⁾ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي الْآيَةِ
 الْمَتَقَدِّمَةِ:

((وَقَدْ اسْتَفِيدَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ الْإِيمَانَ
 أَخَصَّ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ،
 وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ
 سَأَلَ عَنِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ عَنِ الْإِيمَانِ ثُمَّ عَنِ الْإِحْسَانِ،
 فَتَرَفَّى مِنَ الْأَعْمِّ إِلَى الْأَخْصِّ ثُمَّ لِلْأَخْصِّ)) ⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ (؟) مجموع الفتاوى 7-7/6.

⁽²⁾ (؟) ينظر: التعليقات على الأربعين النووية للشيخ محمد بن صالح بن

عثيمين 8.

⁽³⁾ (؟) هو محمد بن جرير الطبري الإمام العلم صاحب التصانيف العظيمة
 والتفسير المشهور (ت310هـ)، ينظر: طبقات الشافعية 1/101 0

⁽⁴⁾ (؟) ينظر للتفصيل: جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بتفسير
 الطبري 143-26/141.

⁽⁵⁾ (؟) هو الحافظ الفقيه المفسر إسماعيل بن كثير الدمشقي صاحب
 التاريخ والتفسير (ت774هـ)، ينظر: طبقات المفسرين لأحمد بن محمد
 الداودي 1/261.

⁽⁶⁾ (؟) تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير 220-4/219.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
عَلَى الْمُغَايَرَةِ بَيْنَهُمَا بِآيَةِ الْحُجَرَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، ثُمَّ أوردَ
قَوْلَهُ تَعَالَى : ج ف ف و ف ف ف و ف ج ج ج
ج ج ج ج ج [الذاريات: ٣٥ - ٣٦] ، فَقَالَ - رَحِمَهُ
اللَّهُ - مُبَيِّنًا أَنََّّهُمَا ^(١) تَتَفَقَّانَ وَلَا تَخْتَلِفَانِ :

((وَقَدْ ظَنَّ طَائِفَةٌ مِّنَ النَّاسِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَقْتَضِي
أَنَّ مُسَمَّى الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَاحِدٌ، وَعَارِضُوا بَيْنَ الْآيَتَيْنِ
وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هَذِهِ الْآيَةُ تَوَافِقُ الْآيَةَ الْأُولَى ⁽²⁾ لِأَنَّ
اللَّهَ أَخْبَرَ أَنَّهُ أَخْرَجَ مَن كَانَ فِيهَا مُؤْمِنًا، وَأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ إِلَّا
أَهْلَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ امْرَأَةً لُّوطٍ كَانَتْ
فِي أَهْلِ الْبَيْتِ الْمَوْجُودِينَ وَلَمْ تَكُنْ مِنَ الْمُخْرَجِينَ
الَّذِينَ تَجَوَّأُوا، بَلَّ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ الْبَاقِينَ فِي الْعَذَابِ،
وَكَانَتْ فِي الظَّاهِرِ مَعَ زَوْجِهَا عَلَى دِينِهِ وَفِي الْبَاطِنِ
مَعَ قَوْمِهَا عَلَى دِينِهِمْ)) ⁽³⁾.

وقال في موضع آخر :

((وَالرَّدُّ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْلَامِ
وَالْإِيمَانِ يُوجِبُ أَنْ كَلَّامًا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَإِنْ كَانَ مُسَمَّاهُ
وَاجِبًا لَا يَسْتَحِقُّ أَحَدُ الْجَنَّةِ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا مُسْلِمًا،
فَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ مَا بَيَّنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ، فَجَعَلَ
الدِّينَ وَأَهْلَهُ ثَلَاثَ طَبَقَاتٍ : أَوَّلُهَا الْإِسْلَامُ، وَأَوْسَطُهَا
الْإِيمَانُ، وَأَعْلَاهَا الْإِحْسَانُ، وَمَنْ وَصَلَ إِلَى الْعُلْيَا فَقَدْ
وَصَلَ إِلَى الَّتِي تَلِيهَا، فَالْمُحْسِنُ مُؤْمِنٌ، وَالْمُؤْمِنُ
مُسْلِمٌ، وَأَمَّا الْمُسْلِمُ فَلَا يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا)) (4)
ثُمَّ إِنَّ هُنَاكَ دَلِيلًا مِنَ السُّنَّةِ عَلَى الْمُغَايَرَةِ بَيْنَ
الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ ؛ وَهُوَ حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي
وَقَاصٍ (5) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : (قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

1(?) أى الآيتين .

2) (?) یعنی آیه الحجرات .

3(?) مجموع الفتاوى 7/473.

⁴(?) مجموع الفتاوى 358-7/357.

٥(?) الصحابي الجليل، خال رسول الله ﷺ لا خير في من لا يعرفه (ت 55هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء 1/92.

قَسَمًا فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطَ فُلَانًا فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ : أَوْ مُسْلِمٌ ؟ أَقُولُهَا ثَلَاثًا وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ ثَلَاثًا أَوْ
مُسْلِمٌ ثُمَّ قَالَ إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ
مَخَافَةً أَنْ يَكُونَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ (1).

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الْمُغَايِرَةِ جَمْعٌ مِنْ
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ : ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ
ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَالْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ ، وَغَيْرُهُمْ (2).

ثالثا : رأي الشيخ الألباني في هذه المسألة

:

وأما الشيخ الألباني - رحمه الله - فإنه يرى

التفريق بينهما ؛ فَقَدْ أوردَ قولَ النبي ﷺ : (اسْلَمَ
النَّاسُ وَأَمِنَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ) (3) (4) ، وَصَحَّحَهُ وَقَالَ
عَقِبَهُ : ((وفي الحديث أيضا إشارة إلى أن مُسَمَّى
الإسلام غيرُ الإيمان ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ
اِخْتِلَافًا كَثِيرًا ؛ وَالْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ السَّلَفِ مِنْ
التفريق بينهما ، لدلالة الكتاب والسنة على ذلك ،
فَقَالَ تَعَالَى : چ ژ ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ
گ گ گ چ [الحجرات: ١٤] ، وَحَدِيثُ جَبْرِيلَ فِي
التفريق بين الإسلام والإيمان مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ) (5) .

رابعا : مذهبُ الشيخ الألباني في الإيمان :

لَمْ يَخْرُجِ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي حَدِّ الْإِيمَانِ وَتَعْرِيفِهِ
عَنْ أَقْوَالِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، بَلْ إِنَّهُ وَافَقَهُمْ عَلَيْهِ
تَمَامًا (6) ، وَكَانَ مِنَ الْمُنْظِرِينَ لَهُ وَالذَّابِّينَ عَنْهُ ، وَكَانَتْ
لَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - جُهُودٌ ظَاهِرَةٌ ظَهَرَ الشَّمْسُ فِي

⁽¹⁾ (?) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب تألف قلب من يخاف على إيمانه
0 1/132 000

⁽²⁾ (?) ينظر: تفسير الطبري 26/141 ، مجموع الفتاوى 7/474 ، تفسير
ابن كثير 4/220 0

⁽³⁾ (?) الصحابي الجليل، داهية قريش، هاجر في صفر سنة ثمان للهجرة،
توفي بمصر عام 42 هـ ، ينظر : سير أعلام النبلاء 3/54 0

⁽⁴⁾ (?) رواه محمد بن هارون الروياني في مسنده 1/171 0

⁽⁵⁾ (?) السلسلة الصحيحة 1/290 0

⁽⁶⁾ (?) وسوف تأتي أقواله قريبا في المسائل التي خالف فيها المرجئة.

- رَابِعَةَ النَّهَارِ فِي تَقْرِيرِ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ ، فَقَدْ قَامَ
بِتَحْقِيقِ كُتُبِ سَلَفِيَّةٍ عَدِيدَةٍ فِي الْإِيمَانِ ، مِنْهَا :
- 1- كِتَابُ الْإِيمَانِ : لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ .
 - 2- كِتَابُ الْإِيمَانِ : لِأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ⁽¹⁾ .
 - 3- كِتَابُ الْإِيمَانِ : لِلْإِمَامِ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ ⁽²⁾ .

وَقَامَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِتَحْقِيقِ الْعَدِيدِ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي بَيَّنَّتْ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَبَيَّانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، مِنْهَا :

- 1- كِتَابُ السُّنَّةِ : لِابْنِ أَبِي عَاصِمٍ ⁽³⁾ .
 - 2- شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ : لِابْنِ أَبِي الْعَزَّ .
 - 3- كِتَابُ التَّنْكِيلِ ⁽⁴⁾ : لِلْمُعَلِّمِيِّ الْيَمَانِيِّ ⁽⁵⁾ .
 - 4- كِتَابُ الْعُلُوِّ : لِلذَّهَبِيِّ ⁽⁶⁾ .
- أَمَّا تَأْلِيفَاتُهُ فَقَدْ شَهِدَ لَهُ بِهَا الْقَاصِي وَالدَّانِي ، مِنْهَا
(سِلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ) وَ (سِلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ)

¹(?) أبو بكر العباسي، الإمام الحافظ صاحب التصانيف، قال الفلاس: ما رأيت أحفظ منه (ت235هـ) : ينظر: الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة للذهبي للدمشقي 0 1/592

²(?) الإمام المشهور، كان عالماً باللغة والقراءات والغريب وصنف الكتب الكثيرة (ت224هـ)، ينظر: صفة الصفوة 4/130 ، تقريب التهذيب لابن حجر 0 1/450

³(?) أبو بكر أحمد بن عمرو، حافظ كبير إمام بارع متبع للآثار كثير التصانيف (ت287هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء 13/430 ، طبقات الحفاظ 0 1/285

⁴(?) (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) كتاب عظيم ألفه العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت1386هـ) وقد بين فيه بالأدلة القاطعة تجني الكوثري على أئمة الحديث ورواته والطعن فيهم، بل لقد تجاوز طعنه إلى بعض الصحابة، نسأل الله العافية، وقام بطبعه وتحقيقه والتعليق عليه الشيخ الألباني رحمه الله 0

⁵(?) أحد علماء اليمن فقيه نحوي، له عدة مصنفات، هاجر إلى مكة وعين أميناً لمكتبة الحرم المكي الشريف وتوفي فيها بعد أن صلى الفجر في المسجد الحرام عام (1386هـ)، ينظر: مقدمة كتاب التنكيل 0 14-9

⁶(?) الإمام الحافظ، مؤرخ الإسلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، له المصنفات الشهيرة، (ت748هـ) : ينظر: طبقات الحفاظ 0 1/521

الضعيفة) و (شَرَحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ) فَقَدْ اَمْتَلَأَتْ
هَذِهِ الْمُؤَلَّفَاتُ بَيَانَ عَقِيدَةِ السَّلَفِ وَتَقْرِيرَهَا وَالِدَفَاعِ
عَنْهَا ، لَا يُنَكِّرُ ذَلِكَ إِلَّا مُكَابِرُ أَعْمَى اللَّهِ بِصِيرَتِهِ ،
وَالنَّاظِرُ فِي كُتُبِهِ وَمُؤَلَّفَاتِهِ يَعْلَمُ ذَلِكَ حَقًّا :

فَهَذَا الْحَقُّ لَيْسَ بِهِ خَفَاءٌ قَدَعَنِي عَنْ
بُنْيَانِ الطَّرِيقِ (1)

خامساً : اتِّهَامُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ بِالْإِرْجَاءِ :
وَلَقَدْ رَمَاهُ بَعْضُ الْمُعَاصِرِينَ (2) بِالْإِرْجَاءِ ؛ وَذَلِكَ لَيْسَ
بِالْأَمْرِ الْيَسِيرِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ عَرَضِ أَقْوَالِ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ
اللَّهُ - فِي أَهَمِّ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ عَلَى أَقْوَالِ السَّلَفِ ،
وَمِنْ ثَمَّ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْإِرْجَاءِ وَالْمُرْجئةِ ،
وَاسْتِعْرَاضِ أَقْوَالِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ فِي الْإِيمَانِ ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ
لَنَا صِحَّةُ هَذِهِ التُّهْمَةِ مِنْ عَدَمِهَا ، وَصِدْقُهَا مِنْ كَذِبِهَا ،
فَأَبْدَأُ - مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ - بِالتَّعْرِيفِ بِالْمُرْجئةِ وَأَقْوَالِهِمْ

تعريفُ المُرْجئةِ :
لغةً : ((الإِرْجَاءُ التَّأخِيرُ 000 وَمِنْهُ سَمَّيْتُ الْمُرْجئةُ
000 يُقَالُ رَجُلٌ مُرْجئٌ 000 وَالتَّسْبِيَةُ إِلَيْهِ مُرْجئٌ)) (3)

وأما في الاصطلاح :
فَهُمْ فِرْقَةٌ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ لَا يَصُحُّ مَعَ الْإِيمَانِ مَعْصِيَةٌ
كَمَا أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ ، قَالَ أَبُو الْمَظْفَرِ
الْإِسْفَرَايِينِي (4) : ((وَإِنَّمَا سُمُّوا مُرْجئةً لِأَنَّهُمْ يُؤَخِّرُونَ
الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : لَا تَصُرُّ

(1) (?) البيت للأقيشر السعدي ، ينظر : ديوان الأقيشر السعدي 1/35.
(2) (?) مثل : سفر عبدا لرحمن الحوالي في كتابه (ظاهرة الإرجاء في
العالم الإسلامي) ، و محمد أبو رحيم في كتابه (حقيقة الإيمان عند الشيخ
الألباني) .

(3) (?) لسان العرب مادة (أرجأ) 0 1/84
(4) (?) طاهر بن محمد الإمام الأصولي المفسر له تفسير كبير وصنف في
الأصول (ت471هـ) ينظر: طبقات الشافعية 1/245 .

المَعْصِيَةُ مَعَ الْإِيمَانِ، كَمَا لَا تَنْفَعُ الطَّاعَةُ مَعَ الْكُفْرِ،
وَقَوْلُهُمْ بِالْإِرْجَاءِ خِلَافُ قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَهُمْ ⁽⁵⁾ .

⁵(?) التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية عن فرق الهالكين لأبي
المظفر الاسفراييني 1/13 .

فَرَقُهُمْ وَأَقْوَالُهُمْ :

المرجئة خمسُ فِرَقٍ (1) :

الفرقة الأولى : اليُونُسِيَّة : وهم أتباع يُونس بن عون وَكَانَ يَقُولُ كُلَّ خَصْلَةٍ مِنْ خِصَالِ الْإِيمَانِ لَيْسَ بِإِيمَانٍ وَلَا بَعْضُ إِيمَانٍ وَجُمَلُهَا إِيمَانٌ.

الفرقة الثانية : الغَسَّانِيَّة : وَهُمْ أَتْبَاعُ غَسَّانِ المَرَجِيِّ الَّذِي كَانَ يَقُولُ: الْإِيمَانُ يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَلَا يَقْبَلُ النُّقْصَانَ.

الفرقة الثالثة : التومنيَّة : أَتْبَاعُ أَبِي مُعَاذِ

التومني الَّذِي كَانَ يَقُولُ: الْإِيمَانُ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى خِصَالٍ كَثِيرَةٍ، كُلٌّ مَنِ تَرَكَ خَصْلَةً مِنْهَا كَفَرَ.

الفرقة الرابعة : الثوبانيَّة : أَصْحَابُ أَبِي ثوبانِ المَرَجِيِّ الَّذِي كَانَ يَقُولُ الْإِيمَانُ إِقْرَارٌ وَمَعْرِفَةٌ بِاللَّهِ وَبِرُسُلِهِ وَبِكُلِّ شَيْءٍ يَقْدِرُ وَجُودُهُ فِي الْعَقْلِ، فَزَادَ هَذَا الْقَائِلُ الْقَوْلَ بِالْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ بِخِلَافِ الْفِرَقِ الْبَاقِيَةِ.

الفرقة الخامسة : المَرِيسِيَّة : أَصْحَابُ بِيْشَرِ

المَرِيسِيِّ (2)؛ وَمُرْجئةٌ بَغْدَادِيَّةٌ مِنْ أَتْبَاعِهِ، وَكَانَ يَتَكَلَّمُ بِالْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي يَوْسُفَ الْقَاضِي (3) وَلَكِنَّهُ خَالَفَهُ يَقُولُهُ إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وَكَانَ مَهْجُوراً مِنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَهُوَ الَّذِي نَظَرَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَيَّامِهِ. ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ بَعْضُ أَقْوَالِ الْمَرْجئةِ مَعَ ذِكْرِ فِرَقِهِمْ ، وَمِنْ أَقْوَالِهِمُ الَّتِي خَالَفُوا فِيهَا أَهْلَ السُّنَّةِ أَيْضاً :

⁽¹⁾ (?) ينظر : التبصير في الدين 1/97-99 ، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لابن طاهر البغدادي 1/190 ، الملل والنحل للشهرستاني 139 ، الموافق 3/705 .

⁽²⁾ (?) بشر بن غياث المريسي، مبتدع ضال، كان أبوه يهودياً، وقال قتيبة بن سعيد: كان بشر كافراً، قال بشر بن الحارث: جاء موت المريسي وأنا في السوق فلولا أنه ليس موضع سجود لسجدت شكراً (ت219هـ) ينظر: لسان الميزان لابن حجر 2/29 .

⁽³⁾ (?) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، الإمام القاضي صاحب أبي حنيفة (ت182هـ) ينظر: هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للرومي الحنفي 6/536 .

قولهم : الإيمان قولٌ بلا عملٍ ، والإيمان لا يزيدُ ولا ينقصُ ، وَهُمْ يَقُولُونَ: نَحْنُ مُؤْمِنُونَ عند الله ، ولا يجوزون الاستثناء في الإيمان ، والصلاة ليست من الإيمان ، ويقولون: إِنَّ الْعُصَاةَ كُلَّهُم يُغْفَرُ لَهُمْ وَلَا بُدَّ ، ويقولون: الأفعال كلها بتقدير الله تعالى وليس للعباد فيها اختيارٌ ، ويقولون: لَا نِفَاقَ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِمْ⁽¹⁾ .

المسائل التي خالف فيها الألباني مذهب المرجئة

ووافق فيها مذهب السلف
وَبَعْدَ أَنْ عَرَّفْنَا بِالْمَرْجِئَةِ وَأَقْوَالِهِمْ ، أَسَوْقُ هُنَا أَهَمَّ المسائل في الإيمان ، التي خالف فيها الشيخ - رحمه الله - مذهب الإرجاء الردي ، ووافق فيها مذهب السلف السوي :

المسألة الأولى : كون العمل من الإيمان :
يرى الشيخ الألباني - رحمه الله - أن الإيمان قولٌ وعملٌ ، والأعمال الصالحة من حقيقة الإيمان⁽²⁾ .
وذهب - رحمه الله - إلى أن الأعمال ركنٌ أصلي في الإيمان⁽³⁾ .

بل إنه - رحمه الله - قد فصل القول في هذه المسألة بما لا مزيد عليه ، حين ردد على الأحناف قولهم بأن الإيمان هو : الإقرار باللسان والتصديق بالجنان⁽⁴⁾ ، فأخرجوا الأعمال عن مسمى الإيمان ،

⁽¹⁾ (?) ينظر للزيادة: مجموع الفتاوى 7/429، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الإصفهاني 7/30 ، التسهيل لعلوم التنزيل للغرناطي 1/144 ، الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي 2/157 ، فتح الباري 1/73 ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي 1/218 ، شرح السنة 1/33 ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي 5/53 ، تحفة الأحوذى للمباركفوري 6/302 .

⁽²⁾ (?) ينظر : الذب الأحمدي عن مسند الإمام أحمد للألباني 32/33 .

⁽³⁾ (?) ينظر : شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي 58 .

⁽⁴⁾ (?) ينظر لقول الأحناف : شرح العقيدة الطحاوية 331-332 .

فَقَالَ -رحمه الله- رَادًّا عَلَيْهِمْ ، مُبَيِّنًا عَقِيدَةَ السَّلَفِ
بِأَنَّ الْأَعْمَالَ مِنَ الْإِيمَانِ :

((هذا مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَأْثُرِيَّةِ خِلَافًا لِلْسَّلَفِ وَجَمَاهِيرِ الْأُئِمَّةِ ، كَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَالْأَوْزَاعِيَّ وَغَيْرِهِمْ ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ زَادُوا عَلَى الْإِقْرَارِ وَالتَّصْدِيقِ : الْعَمَلُ بِالْأَرْكَانِ ، وَلَيْسَ الْخِلَافُ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ اخْتِلَافًا صُورِيًّا كَمَا دَهَبَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ ⁽¹⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِحُجَّةٍ أَنَّهُمْ جَمِيعًا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْإِيمَانِ ، وَأَنَّهُ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَبَهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ ، فَإِنَّ هَذَا الْإِتْفَاقَ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَإِنَّ الْحَنْفِيَّةَ لَوْ كَانُوا غَيْرَ مُخَالِفِينَ لِلْجَمَاهِيرِ مُخَالَفَةً حَقِيقَةً فِي انْكَارِهِمْ أَنَّ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ ؛ لِاتَّفَقُوا مَعَهُمْ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ، وَأَنَّ زِيَادَتَهُ بِالطَّاعَةِ وَنَقْصَهُ بِالْمَعْصِيَةِ ، مَعَ تَظَافُرِ أُدْلَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَالْأَثَارِ السَّلَفِيَّةِ ⁽²⁾ عَلَى ذَلِكَ 000 ثُمَّ كَيْفَ يَصِحُّ أَنَّ يَكُونَ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ صُورِيًّا وَهُمْ يُجِيزُونَ لِأَفْجَرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ : إِيْمَانِي كإِيمَانِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، بَلْ كإِيمَانِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، كَيْفَ وَهُمْ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِمْ هَذَا لَا يُجِيزُونَ لِأَحَدِهِمْ - مَهْمَا كَانَ فَاسِقًا فَاجِرًا - أَنْ يَقُولَ : أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : چ ٹ ٹ ٹ ف ف ف ف ف

چ ق ف و م ج ح ج چ ج
چ چ چ چ چ ی دے [الأنفال : ۲ - ۴]
چیت ژ ٹ ط چ [النساء : ۱۲۲] ((3) .

أما قولُ السَّلفِ فَهُوَ ظاهرٌ في زيادةِ الإيمانِ
وإنْقصائِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ النِّقْلُ عَنْهُمْ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ.

¹(?) يعني ابن أبي العز الحنفى شارح الطحاوية.

2(?) انظر كيف يؤكد - رحمه الله - على اتباع منهج السلف .

³(?) العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني 62- 63 هامش (2).

وَقَدْ بَيَّنَّ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ مَذْهَبَ الْمُرْجئةِ فِي
 الْإِيمَانِ بِقَوْلِهِ : ((وَالْمُرْجئةُ قَالُوا : هُوَ اعْتِقَادٌ وَنَطَقٌ
 فَقَطْ))⁽¹⁾ ؛ فَأَخْرَجُوا بِذَلِكَ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ .
 وَكَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو تَيْمِيَّةَ فَقَدْ بَيَّنَّ مَذْهَبَ
 الْمُرْجئةِ بِقَوْلِهِ : ((وَالْمُرْجئةُ الَّذِينَ قَالُوا : الْإِيمَانُ
 تَصْدِيقُ الْقَلْبِ وَقَوْلُ اللِّسَانِ ، وَالْأَعْمَالُ لَيْسَتْ مِنْهُ))
 (2)

وَأَمَّا شَبَهُهُ مُوَافَقَتِهِ لِلْمُرْجئةِ - فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -
 الَّتِي أَوْرَدَهَا عَلَيْهِ الْمُخَالِفُونَ ، وَهِيَ قَوْلُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
 : ((الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ كُلُّهَا شَرْطٌ كَمَالٍ عِنْدَ أَهْلِ
 السُّنَّةِ))⁽³⁾ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ هَذَا لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْسِبَهُ إِلَى
 الْإِرْجَاءِ بِسَبَبِهِ ؛ فَإِنَّ الشَّيْخَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَأْتِ بِهَذَا
 الْقَوْلِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ؛ فَإِنَّ عُمْدَتَهُ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ
 صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ جَمْعٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ فِي كُتُبِهِمْ ،
 كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ الطَّوِيلُ ،
 وَقَدْ جَاءَ فِيهِ : (...فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ - أَوْ قَالَ :
 قَبْضَتَيْنِ - نَاسًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطْ ... فَيَقُولُ أَهْلُ
 الْجَنَّةِ : هَؤُلَاءِ عُتَقَاءُ الرَّحْمَنِ ، أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ
 عَمَلٍ عَمَلَوْهُ ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمَوْهُ ...) ⁽⁴⁾ .

فَهُوَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَكْفُرُ إِلَّا مَنْ لَمْ يُقَرَّرْ
 بِالشَّهَادَتَيْنِ ، أَمَّا النَّارُ لِبَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ فَإِنَّهُ لَا
 يُكْفَرُ كُفْرًا اعتقاديًّا إِذَا أَقَرَّ بِالْوُجُوبِ .
 ثُمَّ أَنَّ قَوْلَهُ هَذَا لَا يَتَّفِقُ مَعَ أَقْوَالِ الْمُرْجئةِ لَا مِنْ
 بَعِيدٍ وَلَا مِنْ قَرِيبٍ ، فَإِنَّ الْمُرْجئةَ يَقُولُونَ : لَا يَصُرُّ مَعَ
 الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ ، بَلْ هُوَ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانِ ،
 وَهَذَا بِخِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فَهُوَ يَرَى أَنَّ

⁽¹⁾ (?) فتح الباري 1/46 .

⁽²⁾ (?) مجموع الفتاوى 7/194 .

⁽³⁾ (?) السلسلة الصحيحة 1/137 .

⁽⁴⁾ (?) أخرجه عبد الرزاق في المصنف 411-11/409 ، وأحمد 3/94
 وغيرهم ، وهو مخرج في السلسلة الصحيحة برقم 3054 .

الذي يَتَهَاوُنُ فِي تَرْكِ الْأَعْمَالِ - خَاصَّةً الصَّلَاةَ -
فِيُخْشَى عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ عَلَى الْكُفْرِ؛ فَتَأَمَّلْ.
وَأَسْوَقُ هُنَا كَلَامَهُ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَى حَدِيثِ مُعَاذٍ⁽¹⁾ عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا
مِنْ قَلْبِهِ أَوْ يَقِينًا مِنْ قَلْبِهِ كَمْ يَدْخُلُ النَّارَ أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ ،
وَقَالَ مَرَّةً دَخَلَ الْجَنَّةَ وَلَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ)⁽²⁾ حَتَّى يَتَبَيَّنَ
جَلِيًّا مَخَالَفَتُهُ لِلْمُرْجئةِ ؛ **قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :**
((وَالَّذِي تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَيَنْشَرِحُ لَهُ الصَّدْرُ ،
وَبِهِ تَجْتَمِعُ الْأَدْلَةُ وَلَا تَتَعَارَضُ ، أَنْ تُحْمَلَ عَلَى أَحْوَالِ
ثَلَاثَةٍ :

الأولى : مَنْ قَامَ بِلَوَازِمِ الشَّهَادَتَيْنِ ؛ مِنَ التَّزَامِ
الْفَرَائضِ وَالِابْتِعَادِ عَنِ الْمَحْرَمَاتِ ، فَالْحَدِيثُ حِينَئِذٍ
عَلَى ظَاهِرِهِ ، فَهُوَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّارُ
مُطْلَقًا .

الثانية : أَنْ يَمُوتَ عَلَيْهَا ، وَقَدْ قَامَ بِالْأَرْكَانِ
الْخَمْسَةِ ، وَلَكِنَّهُ رُبَّمَا تَهَاوَنَ بِبَعْضِ الْوَاجِبَاتِ ، وَارْتَكَبَ
بَعْضَ الْمَحْرَمَاتِ ، فَهَذَا مِمَّنْ يَدْخُلُ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ
وَيُغْفَرُ لَهُ...0

الثالثة : كَالَّذِي قَبْلَهُ ؛ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقُمْ بِحَقِّهَا ، وَلَمْ
تَحِزْهُ عَنِ مَحَارِمِ اللَّهِ ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ⁽³⁾
الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ : (وَأَنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ...) الْحَدِيثُ ، ثُمَّ
هُوَ مَعَ ذَلِكَ لَمْ يَعْمَلْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ مَغْفِرَةَ
اللَّهِ ؛ فَهَذَا إِنَّمَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّارُ الَّتِي وَجِبَتْ عَلَى الْكَفَّارِ
، فَهُوَ وَإِنْ دَخَلَهَا فَلَا يَخْلُدُ مَعَهُمْ فِيهَا ، بَلْ يَخْرُجُ مِنْهَا
بِالشَّفَاعَةِ أَوْ غَيْرِهَا ثُمَّ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَا بُدَّ ، وَهَذَا صَرِيحٌ
فِي قَوْلِهِ ﷺ : (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ

⁽¹⁾ (؟) معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي الصحابي الجليل، توفي بالطاعون في الأردن عام 18هـ ، ينظر : سير أعلام النبلاء 1/444 .

⁽²⁾ (؟) مسند الإمام أحمد 5/236 .

⁽³⁾ (؟) جندب بن جنادة أبو ذر الغفاري الصحابي الجليل ، من أوائل الناس إلى الإسلام (ت 32هـ) ينظر : الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني 7/125 .

دهره أصابه قبل ذلك ما أصابه ⁽¹⁾، وهو حديث صحيح ⁽²⁾ .

وبهذا تعلم - يقيناً - أن قوله خلاف قول المرجئة ، وكلامه هذا يدل على دخول الأعمال عنده في مسمى الإيمان .

وأما قول سقر الحوالي في كتابه ((ظاهرة الإرجاء)) بأن حديث الشفاعة هذا يحمل على حديث حذيفة بن اليمان ⁽³⁾ رضي الله عنه ، أي أن هؤلاء الذين يخرجون من النار ولم يعملوا خيراً قط ، عندهم فقط : (لا اله إلا الله) ، أن هؤلاء يجهلون الأعمال بالكلية ، فهم لا يعرفون الصلاة ولا الصيام ولا غيرها ، **أجاب الشيخ الألباني عن هذا الإيراد بقوله :** ((هذا كلام باطل - جزماً - ولو لم يرغب المؤلف ؛ لأن الحديث في الشفاعة للذين يستحقون العذاب : بذنوب ارتكبوها ، أما هؤلاء ⁽⁴⁾ : فإنهم إذا كانوا لا يعلمون غير الشهادة ؛ فهم لا يستحقون العذاب ، فتأمل)) ⁽⁵⁾ .
ومن جهة أخرى فإن كل من لا يكفر تارك الصلاة من العلماء يلزم من قوله أن الأعمال شرط كمال وليس شرط صحة ، فقد قال عبد الله بن شقيق العقيلي ⁽⁶⁾ :

((كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة)) ⁽⁷⁾ ، فالذي لا يكفر بترك الصلاة فإنه لا يكفر بما هو دونها من باب أولى 0

¹ (?) المعجم الأوسط للطبراني 6 / 274 .

² (?) السلسلة الصحيحة 3/299-300 .

³ (?) الصحابي الجليل رضي الله عنه صاحب سر رسول الله ﷺ (ت36هـ) ينظر: جلية الأولياء 1/270 .

⁴ (?) الذين في حديث حذيفة .

⁵ (?) الدرر المتألثة لعلي الحلبي 173 .

⁶ (?) أبو عبد الرحمن بصري ثقة سمع من عائشة وروى عن كبار الصحابة (ت108هـ) ينظر: تقريب التهذيب 1/307، التاريخ الكبير 5/116 .

⁷ (?) سنن الترمذي، باب ما جاء في ترك الصلاة 5/14 .

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَإِنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَشْدُ بِهَذَا الْقَوْلِ عَنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ؛ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

((فَالسَّلَفُ قَالُوا : هُوَ⁽¹⁾ اِعْتِقَادُ بِالْقَلْبِ، وَتُنْطَقُ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَأَرَادُوا بِذَلِكَ أَنَّ الْأَعْمَالَ شَرْطٌ فِي كَمَالِهِ))⁽²⁾.

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ⁽³⁾ : ((وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْجَنَّةَ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ دُخُولُهَا بِالتَّصَدِيقِ بِالْقَلْبِ، مَعَ شَهَادَةِ اللِّسَانِ، وَبِهِمَا يَخْرُجُ مَنْ يَخْرُجُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ))⁽⁴⁾.
قَالَ الشَّيْخُ الْمَجْدِدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمَّا سُئِلَ عَمَّا يَكْفُرُ الرَّجُلُ بِهِ ؟ فَأَجَابَ : ((أَرْكَانُ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةُ ، أُولَئِهَا الشَّهَادَتَانِ ، ثُمَّ الْأَرْكَانُ الْأَرْبَعَةُ ؛ فَالْأَرْبَعَةُ : إِذَا أَقْرَبَهَا ، وَتَرَكَهَا تَهَاوُنًا ، فَتَحْنُ وَإِنْ قَاتَلْنَاهُ عَلَى فِعْلِهَا ، فَلَا تُكْفِرُهُ بِتَرْكِهَا ؛ وَالْعُلَمَاءُ اخْتَلَفُوا فِي كُفْرِ التَّارِكِ لَهَا كَسَلًا مِنْ غَيْرِ جُحُودٍ ؛ وَلَا تُكْفَرُ إِلَّا مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ، وَهُوَ الشَّهَادَتَانِ))⁽⁵⁾.

وَقَالَ حَفِيدُهُ الشَّيْخُ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : ((وَالْخِلَافُ فِي أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ هَلْ يَكْفُرُ أَوْ لَا يَكْفُرُ وَاقِعٌ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ))⁽⁶⁾.

وَقَدْ أَجَابَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ⁽⁷⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عِنْدَمَا سُئِلَ عَنِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ قَالُوا يَعْذَمُ كُفْرٌ مَنْ تَرَكَ أَعْمَالَ الْجَوَارِحِ - مَعَ تَلَفُّظِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، وَوُجُودِ أَصْلِ الْإِيمَانِ الْقَلْبِيِّ - هَلْ هُمْ مِنَ الْمَرْجُئَةِ ؟ فَأَجَابَ :

⁽¹⁾ (?) أَيِ الْإِيمَانِ .

⁽²⁾ (?) فَتْحُ الْبَارِيِّ 1/46 .

⁽³⁾ (?) زَيْنُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ رَجَبٍ، الْإِمَامُ الْوَاعِظُ الْحَافِظُ، لَهُ عِدَّةُ مُصَنَّفَاتٍ، (ت795هـ) يَنْظُرُ: إِنْبَاءُ الْغَمْرِ 1/11 .

⁽⁴⁾ (?) فَتْحُ الْبَارِيِّ لِابْنِ رَجَبٍ 1/112 .

⁽⁵⁾ (?) الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ 1/102 .

⁽⁶⁾ (?) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ 1/479 .

⁽⁷⁾ (?) مِنْ أُمَّةِ أَهْلِ السَّنَةِ الْمَعَاصِرِينَ الْمَعْرُوفِينَ (ت1420هـ).

((هذا من أهل السنة والجماعة ⁽¹⁾، فَمَنْ تَرَكَ الصَّيَّامَ ، أو الزَّكَاةَ ، أو الْحَجَّ : لَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ كَبِيرَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ؛ وَلَكِنْ عَلَى الصَّوَابِ : لَا يَكْفُرُ كُفْرًا أَكْبَرَ .

أما تَرَكَ الصَّلَاةَ : فالأرجحُ : أَنَّهُ كَافِرٌ كُفْرًا أَكْبَرَ إِذَا تَعَمَّدَ تَرْكَهَا ، وَأَمَّا تَرَكَ الزَّكَاةَ وَالصَّيَّامَ وَالْحَجَّ : فَإِنَّهُ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ ⁽²⁾ .

وإلى هذا القول - أي قول ابن باز - ذهب الشيخ محمد بن صالح العثيمين ⁽³⁾ ، فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَخْصٍ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؛ مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ ، مُصَدِّقًا بِقَلْبِهِ ، مُسْتَسْلِمًا مُنْقَادًا ، لَكِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ بِجَوَارِحِهِ خَيْرًا قَطُّ ، مَعَ إِمْكَانِ الْعَمَلِ ، هَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي الْمَشْيِئَةِ ؟ أَمْ كَافِرٌ ؟ فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

((إِذَا كَانَ لَا يُصَلِّي ؛ فَهُوَ كَافِرٌ - وَلَوْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - لَوْ كَانَ صَادِقًا بِقَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - مُخْلِصًا بِهَا - وَاللَّهُ لَنْ يَتَرَكَ الصَّلَاةَ ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ صِلَةٌ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ اللَّهِ - عِزَّ وَجَل - فَقَدْ جَاءَ فِي الْأَدْلَةِ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَالسُّنَّةِ ، وَالتَّظَرِّ الصَّحِيحِ ، وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ - كَمَا حَكَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ - عَلَى أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ كَافِرٌ ، مُخْلَدٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، وَلَيْسَ دَاخِلًا تَحْتَ الْمَشْيِئَةِ 000 أَمَا سَائِرُ الْأَعْمَالِ إِذَا تَرَكَهَا الْإِنْسَانُ كَانَ تَحْتَ الْمَشْيِئَةِ)) ⁽⁴⁾ .
فَعُلِّمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْخِلَافَ وَقَعَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ غَيْرِ اتِّهَامِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ .

وَالَّذِي أَرَاهُ رَاجِحًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْأَعْمَالَ شَرْطُ لِحَقِّ الْإِيمَانِ ، فَالَّذِي عَلَيْهِ مَذْهَبُ السَّلَفِ أَنَّ الْإِيمَانَ تَصْدِيقٌ بِالْقَلْبِ ، وَقَوْلٌ

⁽¹⁾ (?) يعني قائل هذا القول .

⁽²⁾ (?) التعريف والتنبيه لعلي الحلبي 113 .

⁽³⁾ (?) من أئمة أهل السنة المعاصرين المعروفين (ت1421هـ)، ومع أنه - رحمه الله - خالف الشيخ الألباني في هذه المسألة الدقيقة ولكنه أثنى عليه وزكى عقيدته وانظر ما يأتي ص 60-62 .

⁽⁴⁾ (?) الأسئلة القطرية في مسائل الإيمان والتكفير المنهجية لمحمد بن عثيمين 9-14 .

باللسان، **وعملٌ بالجوارح** ، وهذا هو شعار أهل السنة ومذهبهم ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((ومن المُمْتَنِع أن يكون الرجلُ مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله قَرَضَ عليه الصَّلَاةَ والزَّكَاةَ والصَّيَّامَ والحَجَّ، ويعيشُ دهرَهُ لا يسجُدُ لله سجدةً، ولا يصومُ من رمضانَ، ولا يؤدِّي لله زكاةً، ولا يحجُّ إلى بيته فهذا مُمْتَنِعٌ ولا يصدُرُ هذا إلا مع نفاق في القلبِ

وَرَنْدَقَةٌ لَا مَعَ إِيمَانٍ صَحِيحٍ)⁽¹⁾ .
وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ - رحمه الله -
 بحديثِ الشَّفَاعَةِ وقد جاءَ فيه (لم يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)⁽²⁾
 فَقَدْ أَجَابَ عَلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ ابْنُ خَزِيمَةَ⁽³⁾ بِقَوْلِهِ عَقِبَ
 إِيْرَادِهِ :

((هذه اللَّفْظَةُ: لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ؛ من الجنسِ الذي يَقُولُ الْعَرَبُ بِنْفِي الْإِسْمِ عَنِ الشَّيْءِ **لِنَقْصِهِ عَنِ الْكَمَالِ وَالْتِمَامِ**، فَمَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ عَلَى الْتِمَامِ وَالْكَمَالِ لَا عَلَى مَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ وَأَمَرَ بِهِ وَقَدْ بَيَّنْتُ هَذَا الْمَعْنَى فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِي))⁽⁴⁾ .

وَأَجَابَ عَنْهَا الشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينَ بِجَوَابٍ آخَرَ فَقَالَ :
 ((تَفْهَمُ هَذَا أَنَّهُ عَامٌّ، وَأَنَّ أَدْلَةَ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ خَاصَّةٌ، وَمَعْلُومٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ : أَنَّ الْعَامَّ يُخَصَّصُ بِخَاصٍّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَمْ يَقُلْ : لَمْ يُصَلِّ ، حَتَّى يَقُولَ : إِنَّهُ مُعَارِضٌ لِلنُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ، بَلْ قَالَ :
 (مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ) ، فَلَمْ يُنْصَحْ عَلَى الصَّلَاةِ ، بَلْ عَمَّمَ، وَنُصُوصُ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ خَاصَّةٌ ، فَتَخَصَّصَ بِمَا خُصِّصَتْ بِهِ))⁽⁵⁾ .

¹(?) مجموع الفتاوى 7/611 .

²(?) تقدم تخريجه ص39.

³(?) أبو بكر محمد بن إسحاق، الحافظ الكبير الثبت إمام الأئمة، انتهت إليه الإمامة في عصره بخراسان، (ت311هـ) ينظر: طبقات الحفاظ 1/313 .

⁴(?) كتاب التوحيد واثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة 2/732 .

⁵(?) الأسئلة القطرية 19-21 .

المسألة الثانية : زيادة الإيمان ونقصائه :
ومذهب الشيخ الألباني أن الإيمان يزيد وينقص
 ، فقد ساق - رحمه الله - في صحيحته حديث أبي هريرة رضي الله عنه (الإيمان بضع وسبعون باباً....) وبَّوبَ عَلَيْهِ : (الإيمانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ) ((⁽¹⁾).

ولقد تكلم الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني على مسألة زيادة الإيمان ونقصائه في كتابه العظيم : ((التنكيل)) وَقَدْ رَدَّ - رحمه الله - فيه على الكوثري ، وقام الشيخ الألباني بتحقيق هذا الكتاب القيم - حرصاً منه - على تقرير عقيدة السلف والدفاع عنها ، فقال الألباني في بعض تعليقاته التي في الكتاب : ((مَنْ شَاءَ الإِطْلَاعَ عَلَى الأحاديث الواردة في زيادة الإيمان ونقصائه ، وكذا الآثار عن الصحابة والتابعين ، فليرجع إلى (كتاب الإيمان) لأبي بكر بن أبي شيبة الذي قمنا بتحقيقه وطبعه مع رسائل أخرى))(⁽²⁾).

وقال - رحمه الله - - مُعلِّقاً - على قول الإمام الطحاوي - رحمه الله - في عقيدته : ((والإيمان واحد وأهله في أصله سواء ، والتفاضل بينهم بالخشية والتقوى ومخالفة الهوى وملازمة الأولى)) ، قال - رحمه الله - : ((قُلْتُ : هذا على ما تقدم من قوله في الإيمان : أنه إقرار وتصديق فقط ، وقد عرفت أن الصواب فيه أنه متفاوت في أصله ، وأن إيمان الصالح ليس كإيمان الفاجر))(⁽³⁾).

وقال - رحمه الله - مُعقِّباً على حديث : (الإيمان مُثَبَّتٌ في القلب كالجبال الرواسي ، وزيادته ونقصه كُفْرٌ) (⁽⁴⁾ ، قال مبيناً بطلانه : ((وهذا الحديث مُخَالِفٌ

⁽¹⁾ (?) السلسلة الصحيحة 4 / 369.

⁽²⁾ (?) التنكيل 2/372 .

⁽³⁾ (?) العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني 64 هامش (1).

⁽⁴⁾ (?) الضعفاء لابن حبان 2/103 ، وحكم الألباني بوضعه في السلسلة الضعيفة برقم 464 .

لآيَاتِ الْكَثِيرَةِ الْمُصَرَّحَةِ بِزِيَادَةِ الْإِيمَانِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى
 ثَرْكَ ن س ن [المدثر: ٣١]، فَكَفَى بِهَذَا دَلِيلًا عَلَى
 بُطْلَانِ مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَإِنْ قَالَ بِمَعْنَاهُ جَمَاعَةً^(١) .
ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ قَدْ قَرَّرَ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ
 هُوَ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ وَتُقْصَانُهُ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ مَذْهَبُهُ جَلِيًّا فِي
 تَعْلِيْقِهِ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابِ الْعَظِيمِ (التَّنْكِيل) حَيْثُ رَدَّ
 فِيهِ عَلَى أَبِي عَدَّةٍ وَشَيْخِهِ الْكُوْثُرِيِّ الْحَنْفِيِّينَ الَّذِينَ
 دَافَعُوا عَنْ مَذْهَبِ الْأَحْنَافِ فِي الْإِيمَانِ وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ
 مُخَالَفَتِهِمْ لِلْسَّلَفِ فِي ذَلِكَ .

وَلَقَدْ أُوْرِدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ :
 (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ)^(٢) ، فَذَكَرَ
 طُرُقَ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ
 يَتَخَرَّجُ تَفِيْسُ قَلِيلٍ أَنْ يُوجَدَ مِثْلُهُ ، وَرَدَّ عَلَى بَعْضِ
 الْحَنْفِيَّةِ الَّذِينَ ضَعَّفُوهُ^(٣) لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِهِمْ فِي
 زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَتُقْصَانِهِ ، فَقَالَ عَقِبَ الْحَدِيثِ : ((و
 الْحَقِيقَةُ أَنَّ الْحَدِيثَ وَإِنْ كَانَ مُؤُولًا ، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى
 الْحَنْفِيَّةِ الَّذِينَ لَا يَزَالُونَ مُصْرِينَ عَلَى مُخَالَفَةِ السَّلَفِ
 فِي قَوْلِهِمْ : بَأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ ، فَالْإِيمَانُ
 عِنْدَهُمْ مَرْتَبَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَهُمْ لَا يَتَصَوَّرُونَ إِيْمَانًا نَاقِصًا ،
 وَلِذَلِكَ يُحَاوِلُ الْكُوْثُرِيُّ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثِ ، لِأَنَّهُ بَعْدَ تَأْوِيلِهِ
 عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ يَصِيرُ حُجَّةً عَلَيْهِمْ ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ : وَ
 هُوَ مُؤْمِنٌ إِيْمَانًا كَامِلًا))^(٤) .

بَلْ إِنَّ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدْ وَصَّحَ
 مَسْأَلَةَ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ ،
 وَذَلِكَ فِي مُنَاقَشَتِهِ لِأَحَدِ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ
 وَتُقْصَانِهِ ، فَإِنَّهُ قَالَ لَهُ - مُسْتَدَلًّا بِحَدِيثٍ : (لَا يَزْنِي

^١(?) السلسلة الضعيفة 1/678.

^٢(?) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب التُّهْمَى يَغْيُرُ إِذْنِ صَاحِبِهِ...
 2/875 .

^٣(?) يعني به زاهد الكوثري في حاشيته على كتاب (التنبيه) .

^٤(?) السلسلة الصحيحة 6/499 .

الزاني حين يزني وهو مؤمن...) (1) - : ((هل كفر الزاني ؟ قال المتكلم : لا ، إلا في ساعة أن غاب عن ذهنه اتصاله بالله ، قال الألباني : أنا ما يهمني الاستثناء ، هل في تلك الساعة كفر ؟ قال المتكلم : لا ، ابتعد عن الإيمان ، يعني في عمله ، قال الألباني : يا أخي أنت أتيت بالحجة عليك فلا تستعجل ، قال المتكلم : نعم ، قال الألباني : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) ، أي : ليس مؤمناً حين يزني ؟ قال المتكلم : نعم ، قال الألباني : وإذا قلت بأن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقص ؛ حكمت على هذا الزاني في تلك اللحظة أنه غير مؤمن ، نحن ما نقول هكذا ؛ لأننا نقول : الإيمان يزيد وينقص ، فهو لو كان إيمانه كاملاً ما زنى ، ما سرق ، ما نهب أما أنت فتقول : هو كافر ! هو كافر ! هو كافر ! ولن تجد وسيلة لتخرج من هذا المأزق إلا أن تقول برأي أهل السنة والجماعة : ((الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص)) ، يصل لدرجة إذا نقص ذهب (2) ، لكن ليس كل ناقص معناه ذهب ، والآن هذا الحديث في الحقيقة من حُجج أهل السنة والجماعة الذين يقولون : إن الإيمان يزيد وينقص ، فماذا يضيرك إذا تركت ذاك التعريف جانباً ، وأنت تعلم بأن هذا التعريف ما جاء في كتاب الله ولا جاء في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وإنما هو اصطلاح جماعة من المسلمين ، أليس كذلك ؟ قال المتكلم : نعم ، قال الألباني : طيب ، فماذا يضيرك أن تدع هذا التعريف جانباً وأن تقول يقول الله ، وأن تقول يقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، حتى لا تقع في مثل هذه الورطة ؟!! (3) .

(1) ؟) تقدم تخريجه ص 45 .

(2) ؟) فأين الذين يهتمونه بالإرجاء .

(3) ؟) دلائل البرهان على مناقضة الشيخ الألباني للمرجئة في مسائل الإيمان لمحمد بن موسى آل شريف 24-26 .

ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ أَلَزَمَ هَذَا الرَّجُلَ بِالْقَوْلِ
 بزيادة الإيمان وتقصانه من خلال حديث : (لا إيمانَ
 لمن لا أمانةَ له ، ولا دينَ لمن لا عهدَ له)⁽¹⁾ ، فقال
 الألبانيُّ : ((أنا أقولُ لك الآنَ : لا إيمانَ لمن لا أمانةَ له
 ، ولا دينَ لمن لا عهدَ له)) ، ما رأيكَ : هذا الذي لا
 أمانةَ له كافرٌ ؟ قال المتكلمُ : أقولُ : ليس كافرًا ،
 قال الألبانيُّ : لكن هو قال : ((لا إيمانَ !)) ، قال
 المتكلمُ : أي أنه من تَوابعِ إيمانه نقص ، قال الألبانيُّ :
 لماذا لا تقولُ : إيمانٌ كاملٌ وناقصٌ))⁽²⁾ .

ومذهبُ السلفِ كما هو معلومٌ أن الإيمانَ يزيدُ
 وينقصُ ، وقد تقدّم النقلُ عنهم في أكثرِ من موضعٍ .
 وأما قولُ المرجئةِ فقد قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ
 : ((فعَلِمَ أَنَّ الْإِيمَانَ يَقْبَلُ التَّبْعِيضَ وَالتَّجْزِئَةَ⁽³⁾) وَأَنَّ قَلِيلَهُ
 يُخْرِجُ اللَّهَ بِهِ مِنَ النَّارِ مَنْ دَخَلَهَا ، لَيْسَ هُوَ كَمَا يَقُولُهُ
 الْخَارِجُونَ عَنْ مَقَالَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ⁽⁴⁾ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ التَّبْعِيضَ
 وَالتَّجْزِئَةَ بَلْ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ))⁽⁵⁾ .

وقال - رحمه الله - : ((أحمد وأبو ثور وغيرهما من
 الأئمةِ قد عَرَفُوا أَصْلَ قَوْلِ الْمَرْجئةِ ، وَهُوَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا
 يَذْهَبُ بَعْضُهُ وَيَبْقَى بَعْضُهُ ، فَلَا يَكُونُ شَيْئًا وَاحِدًا ؛ فَلَا
 يَكُونُ ذَا عَدَدٍ : اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ عَدَدٌ
 أَمَكْنَ ذَهَابُ بَعْضِهِ وَبَقَاءُ بَعْضِهِ ، بَلْ لَا يَكُونُ إِلَّا شَيْئًا
 وَاحِدًا))⁽⁶⁾ .

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ((وَقَوْلُ الْقَائِلِ :
 الطَّاعَاتُ ثَمَرَاتُ التَّصَدِيقِ الْبَاطِنِ يُرَادُ بِهِ شَيْئَانِ : يُرَادُ
 بِهِ أَنَّهَا لَوَازِمٌ لَهُ ، فَمَتَى وَجَدَ الْإِيمَانُ الْبَاطِنَ وَجِدَتْ ،

¹ (?) أخرجه : ضياء الدين المقدسي في الأحاديث المختارة 5/74 ، وابن
 حبان 1/422 ، وابن خزيمة 4/51 وغيرهم ، وانظر صحيح الترغيب
 والترهيب حديث رقم 3004 .

² (?) دلائل البرهان 27 .

³ (?) يعني يزيد وينقص .

⁴ (?) يعني المرجئة .

⁵ (?) مجموع الفتاوى 12/475-476 .

⁶ (?) المصدر نفسه 7/392 .

وهذا مذهبُ السلفِ وأهلِ السُّنةِ ، ويُرادُ به أنَّ الإيمانَ الباطنَ قد يكونُ سبباً ، وقد يكونُ الإيمانُ الباطنُ تاماً كاملاً وهى لم تُوجد ، وهذا قولُ المرجئة من الجهمية وغيرهم ، وقد ذكرنا فيما تقدّم أنَّهم غلطوا في ثلاثة أوجه.... الثاني : ظنُّهم أنَّ الإيمانَ الذي في القلبِ يكونُ تاماً بدونِ العملِ الظاهرِ ، وهذا يقولُ به جميعُ المرجئة ((⁽¹⁾

المسألة الثالثة : الاستثناء في الإيمان : ومذهبُ الشيخ الألباني هو جوازُ الاستثناء

في الإيمان ، فقد قال مُعقّباً علي حديث : (إذا سئلَ أحدُكم : أمؤمنٌ أنت ؟ فلا يشكُ)⁽²⁾ ، قال بعد أن أوردَهُ وبينَ ضعفه مجوّزاً الاستثناءَ في الإيمانِ تبعاً لمذهبِ السلفِ : ((..وهناك شئٌ آخر ؛ وهو أنَّه مُخالفٌ للآثارِ السلفيةِ المُجمِعةِ على أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقصُ ، وأنَّ زيادتهُ بالطاعةِ ، وقد تفرّغَ منه جوازُ الاستثناءِ فيما إذا سئلَ المؤمنُ - كما في الآثارِ - هل أنت مؤمنٌ ؟ أن يقولَ أنا مؤمنٌ إن شاء الله ، خلافاً لما في حديثِ ابنِ بديل⁽³⁾ ، وذلكَ مشروحٌ في كُتبِ السُّنةِ والعقيدةِ))⁽⁴⁾.

ولم يكتفِ الشيخُ الألبانيُّ بالقولِ بجوازِ الاستثناءِ في الإيمانِ على التفصيلِ الذي ذكره السلفُ ، بل ردَّ على من لا يقولُ بذلكَ وهُمُ الحنفيةُ الذين منعوه مطلقاً⁽⁵⁾.

قال شيخُ الإسلامِ ابنِ تيمية مبيِّناً أنَّ ذلكَ من عَقيدةِ السلفِ : ((وصارَ الناسُ في الاستثناءِ على ثلاثةِ أقوالٍ

⁽¹⁾ (?) المصدر نفسه 363/7-364.

⁽²⁾ (?) أخرجه الطبري في: تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار 2/667 ، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة حديث رقم 2643 .

⁽³⁾ (?) يعني الحديث الضعيف المتقدم: (إذا سئل أحدكم أمؤمن أنت (000).

⁽⁴⁾ (?) السلسلة الضعيفة 6/152.

⁽⁵⁾ (?) ينظر : شرح العقيدة الطحاوية 58-59 .

: قَوْلُ : أَنَّهُ يَجِبُ الِاسْتِثْنَاءُ وَمَنْ لَمْ يَسْتَنْ كَانَ مُبْتَدِعًا ، وَقَوْلُ : أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مَحْظُورٌ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي الشَّكَّ فِي الْإِيمَانِ ، وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ أَوْسَطُهَا وَأَعَدَّلُهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ بِاعْتِبَارٍ وَتَرْكُهُ بِاعْتِبَارٍ ، فَإِذَا كَانَ مَقْصُودُهُ أَنِّي لَا أَعْلَمُ أَنِّي قَائِمٌ بِكُلِّ مَا أَوْجِبَ اللَّهُ عَلَيَّ وَأَنَّهُ يَقْبَلُ أَعْمَالِي لَيْسَ مَقْصُودُهُ الشَّكُّ فِيَّ مَا فِي قَلْبِي فَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ حَسَنٌ ، وَقَصْدُهُ أَنْ لَا يَزْكَي نَفْسَهُ وَأَنْ لَا يَقْطَعَ بِأَنَّهُ عَمَلٌ عَمَلًا كَمَا أَمَرَ فَقِيلَ مِنْهُ ، وَالذَّنُوبُ كَثِيرَةٌ وَالتَّفَاقُ مَخُوفٌ عَلَى عَامَّةِ النَّاسِ ، قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ ⁽¹⁾ : أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ كُلِّهِمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ ، لَا يَقُولُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ إِنَّ إِيْمَانَهُ كإِيمَانِ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ ((⁽²⁾ .

قال ابن بطّة العُكْبَرِي ⁽³⁾ : ((فهذه سبيل المؤمنين ، وطريق العقلاء من العلماء : لزوم **الاستثناء** والخوف والرجاء ، لا يدرون كيف أحوالهم عند الله ، ولا كيف أعمالهم ، أمقبولة هي أم مردودة 0000 بهذا مَضَتْ سُنَّةُ الْمُسْلِمِينَ ، وَعَلَيْهِ جَرَتْ عَادَتُهُمْ ، وَأَخَذَهُ خَلْفُهُمْ عَنْ سَلَفِهِمْ ، فَلَيْسَ يُخَالِفُ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي الْإِيمَانِ وَيَأْبَى قَبُولَهُ : **إِلَّا رَجُلٌ خَبِيثٌ مُرْجِيٌّ ضَالٌّ** ، قَدْ اسْتَحْوَذَ الشَّيْطَانُ عَلَى قَلْبِهِ ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْهُ)) ⁽⁴⁾ .

وَقَدْ بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ أَنَّ الَّذِينَ لَا يَقُولُونَ بِجَوَازِ الِاسْتِثْنَاءِ هُمُ الْمَرْجِيُّ وَالْجَهْمِيَّةُ ⁽⁵⁾ ، فَقَالَ :

⁽¹⁾ (?) أبو محمد عبد الله بن عبيد الله، الإمام الحجة الحافظ، حدث عن عائشة وابن عمر وابن عباس وغيرهم (ت117هـ) ينظر : سير أعلام النبلاء 5/88 .

⁽²⁾ (?) مجموع الفتاوى 41-13/40. وينظر ما بعدها من الصفحات .

⁽³⁾ (?) أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري، الشيخ الإمام الفقيه المحدث، كان على مذهب أحمد بن حنبل، (ت387هـ) ينظر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 10/371 .

⁽⁴⁾ (?) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة العكبري 2/872 .

⁽⁵⁾ (?) هم أتباع جهم بن صفوان، فرقة ضلالة، قالوا بخلق القرآن وفناء الجنة والنار وأن الله لا يعلم ما يكون حتى يكون ونفوا الصفات، كفرهم

((وَأَمَّا الاستثناءُ في الإيمانِ يَقُولِ الرَّجُلُ : أَنَا مُؤْمِنٌ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَالنَّاسُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : مِنْهُمْ مَنْ
يُوجِبُهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُحَرِّمُهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجُوزُ الْأَمْرَيْنِ
باعتبارين ، وهذا أصحُّ الأقوالِ ، فالذين يحَرِّمونَهُ هم
المرجئةُ والجهميةُ))⁽¹⁾ .

وقال كذلك : ((الاستثناءُ في الإيمانِ سُنَّةٌ عِنْدَ
أَصْحَابِنَا وَأَكْثَرِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَقَالَتِ الْمَرْجئةُ وَالْمَعْتَزِلَةُ: لَا
يَجُوزُ الاستثناءُ فِيهِ بَلْ هُوَ شَكٌّ))⁽²⁾ .

المسألة الرابعة : التلازم بين الظاهر

والباطن :

ويرى الشيخُ الألبانيُّ - رحمه الله - أَنَّهُ يَجِبُ
التلازمُ بينَ الظاهرِ والباطنِ ، فَإِذَا كَانَ فِي
القلبِ إيمانٌ صحيحٌ يَجِبُ أَنْ تَظْهَرَ ثَمَرَتُهُ عَلَى
الجوارحِ⁽³⁾ .

وَيَظْهَرُ مَذْهَبُهُ فِي التَّلَازُمِ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ
وَاضِحاً جَلِيّاً فِي مُنَاطَرَتِهِ لِرَجُلٍ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ
حَيْثُ قَالَ - رحمه الله - : ((... أَنَا لَا أَزَالُ أَقُولُ : إِنَّ
هَنَّاكَ ارْتِبَاطاً وَثِيقاً جِداً بَيْنَ قَلْبِ الْمُؤْمِنِ وَجَسَدِهِ ...
كَمَا أَنَّ صَلَاحَ الْقَلْبِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْمَادِيَّةِ لَهُ ارْتِبَاطٌ
بِصَلَاحِ الْبَدَنِ ، فَإِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَتَصَوَّرَ رَجُلًا مَرِيضَ
الْقَلْبِ وَيَكُونُ صَاحِبَ الْبَدَنِ !! لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَتَصَوَّرَ هَذَا
، كَذَلِكَ الْأَمْرُ تَمَاماً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّاحِيَةِ الْإِيمَانِيَّةِ ، لَا
أَسْتَطِيعُ أَنْ أَتَصَوَّرَ مُؤْمِناً وَقَدْ كَانَ كَافِراً ثُمَّ آمَنَ بِاللَّهِ
وَرَسُولِهِ حَقّاً ، مُسْتَحِيلٌ أَنْ أَتَصَوَّرَ أَنَّهُ سَيَبْقَى كَمَا كَانَ
، وَالسَّبَبُ أَنَّ الْإِيمَانَ - كَمَا قُلْنَا - يَزِيدُ وَيَنْقُصُ))⁽⁴⁾ .

وقال الشيخُ الألبانيُّ مُعَلِّقاً عَلَى حَدِيثِ أَبِي
هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى

عامة السلف ، ينظر : التبصير في الدين وبيان الفرقة الناجية 1/107 .

¹ (?) مجموع الفتاوى 7/429 .

² (?) المصدر نفسه 7/666 .

³ (?) ينظر : رياض الصالحين للنووي بتحقيق الألباني 14-15 .

⁴ (?) دلائل البرهان 19 .

أَجْسَامِكُمْ وَلَا إِلَى أَحْسَابِكُمْ وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ،
فَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ صَالِحٌ تَحَنَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَإِنَّمَا أَنْتُمْ بَنُو
آدَمَ وَأَحَبُّكُمْ إِلَيَّ أَتَقَاكُمْ)⁽¹⁾ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :
((وَزَادَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ - فِي رَوَايَةٍ - : (وَأَعْمَالِكُمْ)
(2) وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ هَامَةٌ جِدًّا ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ
يَفْهَمُونَ الْحَدِيثَ بِدُونِهَا فَهَمًّا خَاطِئًا ؛ فَإِذَا أَنْتَ أَمَرْتَهُمْ
بِمَا أَمَرَهُمْ بِهِ الشَّرْعُ الْحَكِيمُ مِنْ مِثْلِ إِعْفَاءِ اللَّحِيَّةِ ،
وَتَرْكِ التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ التَّكَالِيفِ
الْشَّرْعِيَّةِ ، أَجَابُوكَ : بَأَنَّ الْعُمْدَةَ عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ ،
وَاحْتَجُّوا عَلَى رَعْمِهِمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، دُونَ أَنْ يَعْلَمُوا
بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ الصَّحِيحَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ
وَتَعَالَى - يَنْظُرُ أَيْضًا إِلَى أَعْمَالِهِمْ ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً
قَبِلَهَا وَإِلَّا رَدَّهَا عَلَيْهِمْ ، كَمَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عَدِيدٌ مِنَ
النُّصُوصِ ؛ كَقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (مَنْ
أَحَدَّثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ)⁽³⁾ .
وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ اللَّهَ لَا يُمَكِّنُ تَصَوُّرَ صَلَاحِ الْقُلُوبِ إِلَّا بِصَلَاحِ
الْأَعْمَالِ ، وَلَا صَلَاحِ الْأَعْمَالِ إِلَّا بِصَلَاحِ الْقُلُوبِ .
وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
أَجْمَلَ بَيَانٍ فِي حَدِيثِ 000 : (.... أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ
مُضْغَةً ؛ إِذَا صَلَّحْتَ صَلَّحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ؛ وَإِذَا فَسَدَتْ
فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ)⁽⁴⁾ ، وَحَدِيثُهُ الْآخَرُ :
(لَتُسَوَّنَّ صُفُوفُكُمْ أَوْ لَيُخَالِقَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ)⁽⁵⁾ ،
أَيَ : قُلُوبِكُمْ ...))⁽⁶⁾ .

**وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُعَلِّقًا عَلَى حَدِيثِ : (أَقِيمُوا
صُفُوفَكُمْ - ثَلَاثًا - ، وَاللَّهُ لَتُقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِقَنَّ**

⁽¹⁾ (?) مسند الشاميين للطبراني 2/448 .

⁽²⁾ (?) صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، بَابُ تَحْرِيمِ طُلْمِ الْمُسْلِمِ ... 4/1987 .

⁽³⁾ (?) صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، بَابُ النَّجْشِ ... 2/753 .

⁽⁴⁾ (?) المصدر نفسه ، كتاب الإيمان ، بَابُ فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ 1/28 .

⁽⁵⁾ (?) المصدر نفسه ، كتاب الجماعة والإمامة ، بَابُ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ ... 1/253 .

⁽⁶⁾ (?) رياض الصالحين 14-15 .

بَيْنَ قُلُوبِكُمْ) ، قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَقَبَ إِبْرَادِهِ : ((في الحديث دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَمْرٍ لَا يَعْلَمُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، وَإِنْ كَانَ صَارَ مَعْرُوفًا فِي عِلْمِ النَّفْسِ ، وَهُوَ أَنَّ قَسَادَ الظَّاهِرِ يُوَثِّرُ فِي قَسَادِ الْبَاطِنِ ، وَالعَكْسُ بالعكس ، وَ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ ، لَعَلَّنَا تَتَعَرَّضُ لَجَمْعِهَا وَ تَخْرِيجِهَا فِي مُنَاسِبَةٍ أُخْرَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى))⁽¹⁾ .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : ((فَإِذَا كَانَ الْقَلْبُ صَالِحًا بِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيمَانِ عِلْمًا وَعَمَلًا قَلْبِيًّا ، لَزِمَ صَرُورَةُ صَلَاحِ الْجَسَدِ بِالْقَوْلِ الظَّاهِرِ ، وَالْعَمَلِ بِالْإِيمَانِ الْمَطْلُوقِ كَمَا قَالَ أَيْمَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ : قَوْلٌ وَعَمَلٌ ؛ قَوْلٌ بَاطِنٌ وَظَاهِرٌ ، وَعَمَلٌ بَاطِنٌ وَظَاهِرٌ ، وَالظَّاهِرُ تَابِعٌ لِلْبَاطِنِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَتَى صَلَحَ الْبَاطِنُ صَلَحَ الظَّاهِرُ وَإِذَا فَسَدَ فَسَدَ ، وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ الْمُصَلِّيِ الْعَاثِ : لَوْ خَشَعَ قَلْبٌ هَذَا لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ ، فَلَا بُدَّ فِي إِيْمَانِ الْقَلْبِ مِنْ حُبِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ))⁽²⁾ .

وَقَالَ كَذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ((لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَادَةِ أَنَّ رَجُلًا يَكُونُ مُؤْمِنًا بِقَلْبِهِ ، مُقَرَّرًا أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ ، مُلتَزِمًا لِشَرِيعَةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمَا جَاءَ بِهِ ، بِأَمْرِهِ وَلِيُّ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فَيَمْتَنِعُ حَتَّى يُقْتَلَ ، وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا كَافِرًا .

وَلَوْ قَالَ : أَنَا مُقَرَّرٌ بِوُجُوبِهَا غَيْرَ أَنِّي لَا أَفْعَلُهَا كَانَ هَذَا الْقَوْلُ مَعَ هَذِهِ الْحَالِ كَذِبًا مِنْهُ ، كَمَا لَوْ أَخَذَ يُلْقِي الْمَصْحَفَ فِي الْحِشِّ وَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ مَا فِيهِ كَلَامُ اللَّهِ ، أَوْ جَعَلَ يَقْتُلُ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُنَافِي إِيْمَانَ الْقَلْبِ .

فَإِذَا قَالَ : أَنَا مُؤْمِنٌ بِقَلْبِي مَعَ هَذِهِ الْحَالِ ، كَانَ كَاذِبًا فِيمَا أَظْهَرَهُ مِنَ الْقَوْلِ ، فَهَذَا الْمَوْضِعُ يَنْبَغِي

⁽¹⁾ (?) السلسلة الصحيحة 1/31 .

⁽²⁾ (?) مجموع الفتاوى 7/187 .

تَدْبِيرُهُ ، فَمَنْ عَرَفَ ارْتِبَاطَ الظَّاهِرِ بِالْبَاطِنِ زَالَتْ عَنْهُ الشَّبَهَةُ فِي هَذَا الْبَابِ ((⁽¹⁾).

وَقَالَ - رحمه الله - : ((قَتَبَيْنَ أَنَّ الْأَعْمَالَ الظَّاهِرَةَ الصَّالِحَةَ لَا تَكُونُ ثَمَرَةً لِلْإِيمَانِ الْبَاطِنِ وَمَعْلُولَةٌ لَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُوجِبًا لَهَا وَمُقْتَضِيًا لَهَا ، وَحِينَئِذٍ فَالْمُوجِبُ لَازِمٌ لِمُوجِبِهِ وَالْمَعْلُولُ لَازِمٌ لِعَلَّتِهِ ، وَإِذَا تَقَصَّتِ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ الْوَاجِبَةُ كَانَ ذَلِكَ لِنَقْصِ مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِيمَانِ ، فَلَا يُتَصَوَّرُ مَعَ كَمَالِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ الَّذِي فِي الْقَلْبِ أَنَّ تُعَدَّمَ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ الْوَاجِبَةُ ، بَلْ يَلَزِمُ مِنْ وُجُودِ هَذَا كَامِلًا وَوُجُودِ هَذَا كَامِلًا ، كَمَا يَلَزِمُ مِنْ تَقْصِ هَذَا تَقْصِ هَذَا ، إِذْ تَقْدِيرُ إِيْمَانٍ تَامٍّ فِي الْقَلْبِ بِلَا ظَاهِرٍ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ ؛ كَتَقْدِيرِ مُوجِبٍ تَامٍّ بِلَا مُوجِبِهِ ، وَعَلَّةٍ تَامَّةٍ بِلَا مَعْلُولِهَا ، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ))⁽²⁾.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ⁽³⁾ : ((قَاعِدَةٌ : الْإِيمَانُ لَهُ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ ، وَظَاهِرُهُ قَوْلُ اللِّسَانِ وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ ، وَبَاطِنُهُ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ وَانْقِيَادُهُ وَمَحَبَّتُهُ ، فَلَا يَنْفَعُ ظَاهِرٌ لَا بَاطِنَ لَهُ وَإِنْ حُقِنَ بِهِ الدَّمَاءُ وَغُصِمَ بِهِ الْمَالُ وَالذَّرِيَّةُ ، وَلَا يُجْزَىءُ بَاطِنٌ لَا ظَاهِرَ لَهُ ؛ إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ يَعْجَزُ أَوْ إِكْرَاهٍ وَخَوْفٍ هَلَاكِ ، فَتَخَلَّفَ الْعَمَلُ ظَاهِرًا مَعَ عَدَمِ الْمَانِعِ دَلِيلٌ عَلَى قَسَادِ الْبَاطِنِ وَخُلُوهٍ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَتَقْصُهُ دَلِيلٌ نَقْصِهِ وَقَوُّهُ دَلِيلُ قُوَّتِهِ ، فَالْإِيمَانُ قَلْبٌ لِلْإِسْلَامِ وَلَبُّهُ ، وَالْيَقِينُ قَلْبُ الْإِيمَانِ وَلَبُّهُ ، وَكُلُّ عِلْمٍ وَعَمَلٍ لَا يَزِيدُ الْإِيمَانَ وَالْيَقِينَ قُوَّةً فَمَدْخُولٌ ، وَكُلُّ إِيْمَانٍ لَا يَبْعَثُ عَلَى الْعَمَلِ فَمَدْخُولٌ))⁽⁴⁾.

وَأَمَّا قَوْلُ الْمَرْجئية فَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : ((الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ غَلَطِ الْمَرْجئية : ظَنُّهُمْ أَنَّ مَا فِي

⁽¹⁾ (؟) مجموع الفتاوى 7/615 .

⁽²⁾ (؟) المصدر نفسه 581-582 . وينظر المصدر نفسه :

7/672,616,506,472,364 .

⁽³⁾ (؟) محمد بن أبي بكر، الإمام العلم المحقق، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، صاحب المؤلفات البديعة (ت751هـ) ينظر: طبقات المفسرين 1/284 .

⁽⁴⁾ (؟) الفوائد لابن القيم 1/85 .

الْقَلْبِ مِنَ الْإِيمَانِ لَيْسَ إِلَّا التَّصَدِيقُ فَقَطْ دُونَ أَعْمَالِ
الْقُلُوبِ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ جَهْمِيَّةِ الْمَرْجِيَّةِ ، الثَّالِثُ : ظَنُّهُمْ
أَنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي فِي الْقَلْبِ يَكُونُ تَامًّا بِدُونِ شَيْءٍ مِنَ
الْأَعْمَالِ ، وَلِهَذَا يَجْعَلُونَ الْأَعْمَالَ ثَمَرَةَ الْإِيمَانِ
وَمُقْتَضَاهُ بِمَنْزِلَةِ السَّبَبِ مَعَ الْمُسَبَّبِ ، وَلَا يَجْعَلُونَهَا
لَازِمَةً لَهُ ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ إِيمَانَ الْقَلْبِ النَّامُّ يَسْتَلْزِمُ
الْعَمَلَ الظَّاهِرَ بِخَسْبِهِ لَا مَحَالَةَ ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَقُومَ
بِالْقَلْبِ إِيمَانٌ تَامٌّ بِدُونِ عَمَلٍ ظَاهِرٍ))⁽¹⁾.

المسألة الخامسة : أثر المعاصي في نقص الإيمان :

ويرى الألباني - رحمه الله - أَنَّ الْفَاسِقَ مِنْ
أَهْلِ الْمِلَّةِ ضَعِيفُ الْإِيمَانِ وَيُخْشَى عَلَيْهِ الْكُفْرُ
، فَقَالَ - رحمه الله - بَعْدَ أَنْ رَدَّ حَدِيثًا ضَعِيفًا : ((وَلَا
أَعْتَقِدُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَبَرِينَ يُكْفِّرُ مَنْ تَرَكَ
صَوْمَ رَمَضَانَ مَثَلًا غَيْرَ مُسْتَحِلٍّ لَهُ ⁽²⁾ ، خِلَافًا لِمَا يُفِيدُهُ
ظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ
التَّسَاهُلَ فِي آدَاءِ رُكْنٍ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ
الْأَرْبَعَةِ الْعَمَلِيَّةِ مِمَّا يُعَرِّضُ فَاعِلَهُ ذَلِكَ لِلْوُقُوعِ
فِي الْكُفْرِ ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ- : (بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ تَرْكُ الصَّلَاةِ)
⁽³⁾ فَيُخْشَى عَلَى مَنْ تَهَاوَنَ بِالصَّلَاةِ أَنْ يَمُوتَ عَلَى
الْكُفْرِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى))⁽⁴⁾.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ شَارِحًا وَمُعَلِّقًا عَلَى قَوْلِ
الإمام الطحاوي⁽⁵⁾ : ((وَلَا تَقُولُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ
لِمَنْ عَمِلَهُ)) ، قَالَ - رحمه الله - : ((قُلْتُ : وَذَلِكَ لِأَنَّهُ

⁽¹⁾ (؟) مجموع الفتاوى 7/204.

⁽²⁾ (؟) أي : مستحلاً للترك .

⁽³⁾ (؟) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، بَابُ بَيَانِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُفْرِ عَلَى مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ 1/88 .

⁽⁴⁾ (؟) السلسلة الضعيفة 1/212.

⁽⁵⁾ (؟) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي ، الإمام العلامة الحافظ صاحب التصانيف البديعة ، وكتابه في العقيدة مشهور متداول ، (ت321هـ) ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي 3/808 ، طبقات المفسرين 1/59 .

مِنْ قَوْلِ الْمَرْجِيَّةِ الْمُؤَدِّيِّ إِلَى التَّكْذِيبِ بِآيَاتِ الْوَعِيدِ
وَأَحَادِيثِهِ الْوَارِدَةِ فِي حَقِّ الْعُصَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ
طَوَائِفَ مِنْهُمْ يَدْخُلُونَ النَّارَ ثُمَّ يَخْرُجُونَ مِنْهَا بِالشَّفَاعَةِ
أَوْ بغيرها))⁽¹⁾.

[illegible]

كُ وَّ وَّ وَّ وَّ وَّ وَّ وَّ وَّ [الحجرات: ٩ - ١٠]، وَلَا يَسْلُبُونَ الْفَاسِقَ الْمَلِيَّ (٢) اِسْمَ
الْإِيمَانِ بِالْكَلْبَةِ ، وَلَا يَخْلُدُونَهُ فِي النَّارِ كَمَا تَقُولُهُ
الْمُعْتَزِلَةُ ، بَلِ الْفَاسِقُ يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ فِي مَثَلِ
قَوْلِهِ تَعَالَى : ج ث ن ز ج [النساء: ٩٢] ، وَقَدْ لَا
يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
ج ط ر ط ف ف ف ف ف ق ق
و ق ج ج ج ج [الأَنْفَال: ٢] ، وَقَوْلُهُ -صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : (لَا يَزْنِي الزَّانِيَ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ
مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ،
وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَنْتَهَبُ
نَهْيَةَ ذَاتِ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ
يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ) (٣) ، وَيَقُولُونَ : هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصٌ

¹(?) شرح العقيدة الطحاوية : 61/ هامش 1 .

٢(?) أي من أهل الملة .

3(?) تقديم تخريجه ص 45.

الإيمان ، أو مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته ، فلا يُعطى الاسمَ المطلقَ ولا يُسلَبُ مطلقَ الاسمِ ((⁽¹⁾ .
أما قولُ المرجئة فقد قال شيخُ الإسلام ابن تيمية :
((وهم⁽²⁾ في بابِ الأسماءِ والأحكامِ والوعدِ الوعيدِ :
وسَطَ بين الوعيديَّةِ الذين يجعلونَ أهلَ الكبائرِ من
المسلمينَ مُخلدينَ في النَّارِ ويُخرجونهم من الإيمانِ
بالكليةِ ، وَيُكَذِّبُونَ بِشِفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وبينَ المرجئةِ
الذين يَقُولُونَ : إيمانُ الفُسَّاقِ مثلُ إيمانِ الأنبياءِ))⁽³⁾ .
وقالَ أيضاً : ((وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ
فُسَّاقَ أَهْلِ الْمِلَّةِ لَيْسُوا مَخْلُودِينَ فِي النَّارِ كَمَا قَالَتِ
الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ ، وَلَيْسُوا كَامِلِينَ فِي الدِّينِ وَالْإِيمَانِ
وَالطَّاعَةِ⁽⁴⁾ ، بَلْ لَهُمْ حَسَنَاتٌ وَسَيِّئَاتٌ ، يَسْتَحِقُّونَ بِهَذَا
الْعِقَابَ وَبِهَذَا الثَّوَابَ))⁽⁵⁾ .

فهل يُقبلُ - بعدَ كُلِّ هذهِ النُّقولِ عن الشيخِ
الألبانيِّ المِوافِقةِ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ في الإيمانِ - قولُ
أحدٍ - كائناً من كانَ - بأنَّ الشَّيخَ الألبانيَّ مُرجئٌ ، أو أنَّ
عَقِيدَتَهُ فيها إرجاءٌ ، ولكنها العَدَاوَةُ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ ، في
القَدِيمِ والحَدِيثِ ، وَمَنْ تَنَاوَلَ الْعُلَمَاءَ بِالطَّعْنِ وَالتَّلَبُّ ،
ابْتِلَاؤُهُ اللَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ يَمُوتِ الْقَلْبُ ، وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ
:

كناطح صخرةً يوماً ليوهتها
وأوهى قَرْنَهُ الوَعِلُ⁽⁶⁾ فلم يضرها

ولا يَفُوتُنِي في هذا المَقامِ أن أُورِدَ هذهِ الكَلِمَةَ
الذَّهَبِيَّةَ لِعَلِّمْ مِنْ أَعْلَامِ السُّنَّةِ في رَمَنَاتِنا ، **ألا وهو**
الشَّيخُ الْمُحَقِّقُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ عُثَيْمِينَ -
رحمه الله - عندما سُئِلَ عن الألبانيِّ : هل قَوْلُهُ في

⁽¹⁾ (?) مجموع الفتاوى 151/3-152.

⁽²⁾ (?) أي أهل السنة.

⁽³⁾ (?) مجموع الفتاوى 3/374.

⁽⁴⁾ (?) كما قالت المرجئة.

⁽⁵⁾ (?) مجموع الفتاوى 7/679.

⁽⁶⁾ (?) البيت للأعشى كما في: سر الفصاحة، لسعيد بن سنان الخفاجي

مَسَائِلِ الْإِيمَانِ قَوْلُ الْمَرْجئةِ ؟ فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
جَوَابَ مَنْ يَعْرِفُ الْقَضْلَ لِأَهْلِهِ ، فَقَالَ : ((أَقُولُ كَمَا
قَالَ الْأَوَّلُ :

أَقِلُّوا عَلَيْهِمْ لَا أَبَا لِأَبْيَكُمُ مِنْ اللَّوَمِ أَوْ سُدُّوا
الْمَكَانَ الَّذِي سَدُّوا⁽¹⁾

الألبانيُّ - رحمه الله - عالمٌ ، مُحَدِّثٌ ، فَقيهٌ
، وَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا أَقْوَى مِنْهُ فَقِيهًا ، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ كَلَامًا
يَدُلُّ عَلَى الْإِرْجَاءِ أَبَدًا ، **لَكِنَّ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ
يُكْفَرُوا النَّاسَ يَقُولُونَ عَنْهُ ، وَعَنْ أَمثَالِهِ : إِنَّهُمْ
مُرْجئةٌ ، فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّلْقِيبِ بِالْقَابِ الشَّوْءِ -**
وَأَنَا أَشْهَدُ لِلشَّيْخِ الْألبَانِيِّ - رحمه الله -

بِالاستِقَامَةِ ، وَسَلَامَةِ الْمُعْتَقِدِ ، وَحُسْنِ الْمَقْصِدِ ، وَلَكِنْ
مَعَ ذَلِكَ لَا نَقُولُ أَنَّهُ لَا يُخْطِئُ ، لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ مَعْصُومٍ إِلَّا
الرَّسُولُ))⁽²⁾.

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَوْضِعٍ
آخَرَ : ((مَنْ رَمَى الشَّيْخَ الْألبَانِيَّ بِالْإِرْجَاءِ : فَقَدْ أَخْطَأَ ،
إِمَّا أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْألبَانِيَّ ، وَإِمَّا أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْإِرْجَاءَ⁽³⁾ .

الْألبَانِيُّ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، مُدَافِعٌ
عَنْهَا ، إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ ، لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا
يُبَارِيهِ فِي عَصْرِنَا ، لَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ - نَسَأَلُ اللَّهَ
الْعَافِيَةَ - يَكُونُ فِي قَلْبِهِ حِقْدٌ ، إِذَا رَأَى قَبُولَ الشَّخْصِ
ذَهَبَ يَلْمِزُهُ بِشَيْءٍ ؛ كَفِعْلِ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ
الْمُطَوَّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ ، وَالَّذِينَ لَا
يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ ، يَلْمِزُونَ الْمُتَصَدِّقَ الْمُكْثِرَ مِنَ
الصَّدَقَةِ ، وَالْمُتَصَدِّقَ الْفَقِيرَ .

الرَّجُلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعْرِفُهُ مِنْ كُتُبِهِ ، وَأَعْرِفُهُ
بِمُجَالَسَتِهِ - أَحْيَانًا - : **سَلَفِي الْعَقِيدَةِ ، سَلِيمٌ**

¹(?) البيت للحطيئة كما في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،
للبيهقي 4/98 .

²(?) الأسئلة القطرية 24-26 .

³(?) قال الشيخ علي الحلبي : أو أنه لا يعرف الاثنين ! وهذا هو واقع
هؤلاء بلا لبس ولا مَين. [التعريف والتنبئة 144- هامش (3) .

المنهج ، لكنَّ بعضَ النَّاسِ يُريدُ أنْ يُكْفِرَ عِبَادَ الله بما لم يكفِّرهُمُ الله به ، ثُمَّ يدَّعي أن مَنْ خالفهُ في هذا التَّكفير بأنَّه مُرجئٌ - كَذِباً وزوراً وبُهتاناً - لذلك لا تسمَعوا لهذا القولِ مِنْ أيِّ إنسانٍ صَدَرَ ((⁽¹⁾).

فَهَذَا ثَقُلَ عَزِيرُ عَن إِمَامٍ قَرِيدٍ مِنْ أئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ ، وَالنَّاطِرُ بَعِينَ التَّأَمُّلِ فِي كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللهُ - يَجِدُ أَنَّهُ قَدْ نَبَّهَ عَلَى أَمْرٍ مُهِمٍّ ؛ بَلْ هُوَ سِرُّ الْمَسْأَلَةِ وَعَلَيْهِ تَدَوَّرَ رَحَاها ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ - مِنْبَهَا إِلَى السَّبَبِ الَّذِي رُمِيَ الْأَلْبَانِيُّ مِنْ أَجْلِهِ بِالْإِرْجَاءِ - : ((
لكنَّ بعضَ النَّاسِ يُريدُ أنْ يُكْفِرَ عِبَادَ الله بما لم يكفِّرهُمُ الله به ، ثُمَّ يدَّعي أن مَنْ خالفهُ في هذا التَّكفير فهو مُرجئٌ - كَذِباً وزوراً وبُهتاناً - ((.... ، فَهَذَا هُوَ سِرُّ الْمَسْأَلَةِ ، وَإِلَّا :

فَمَذْهَبُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ وَاضِحٌ جَلِيٌّ ، لَا خَفَاءَ بِهِ وَلَا غُمُوضَ ، فَهَذِهِ أَقْوَالُهُ الْمُوَافِقَةُ لِأَقْوَالِ السَّلَفِ ظَاهِرَةٌ ، وَرُدُودُهُ عَلَى الْمَرْجئيةِ غَالِبَةٌ قَاهِرَةٌ ، وَلَكِنَّ الشَّيْخَ - رَحِمَهُ اللهُ - كَانَ - وَلَا زَالَ⁽²⁾ - شَوْكَةً فِي خُلُوقِ أَهْلِ التَّكْفِيرِ وَالتَّفْجِيرِ وَالضَّلَالِ ، فَلَقَدْ بَيَّنَّ عَوَارِثَهُمْ ، وَكَشَفَ زَيْفَهُمْ ، حَتَّى عَرَفَهُمُ الْقَرِيبُ وَالبَعِيدُ ، وَالدَّكِيُّ وَالبَلِيدُ ، فَنَاصَبُوهُ الْعَدَاءَ ، وَاتَّهَمُوهُ - زَوْراً وَبَاطِلاً - بِالْإِرْجَاءِ .
قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَادّاً عَلَى ابْنِ نُجَيْمِ الْحَنْفِيِّ

عِنْدَمَا أَخْرَجَ الْأَعْمَالَ عَنْ مُسَمَّى الْإِيمَانِ : ((وَهَذَا يُخَالِفُ - صِرَاحَةً - حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سُئِلَ : أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : ((إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ)) الْحَدِيثُ ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَفِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ أُخْرَى ... وَقَدْ فَصَّلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَجَهَ كَوْنَ الْأَعْمَالِ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ - بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ - فِي

⁽¹⁾ (?) التعريف والتنبئة 144 .

⁽²⁾ (?) بمؤلفاته التي ملأت الدنيا ؛ وأشرطته التي انتشرت في الآفاق .

كتاب (الإيمان) فَلْيُرَاجِعْهُ مَنْ شَاءَ الْبَسْطَ ، أَقُولُ :
هَذَا مَا كُنْتُ كَتَبْتُهُ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ عَامًا ،
مُقَرَّرًا مَذْهَبَ السَّلَفِ ، وَعَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ -
ولله الحمد - فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ ، ثم يَأْتِي -
اليومَ - بعض الجَهْلَةِ الْأَغْمَارِ ، وَالنَّاشِئَةِ الصَّغَارِ ،
فَيَرْمُونَنَا بِالْإِرْجَاءِ !! فَإِلَى اللَّهِ الْمُشْتَكَى مِنْ سُوءِ مَا
هُمْ عَلَيْهِ مِنْ جَهَالَةٍ وَضَلَالَةٍ وَغُثَاءٍ ((⁽¹⁾)
وَقَالَ فِي مَعْرِضِ رَدِّهِ عَلَى سَفَرِ الْحَوَالِي لِمَا اتَّهَمَهُ
بِالْإِرْجَاءِ :

((00 مَعَ أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي أَخَالَفَهُمْ ⁽²⁾ مُخَالَفَةً جَذَرِيَّةً ،
فَأَقُولُ : الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ
مِنَ الْإِيمَانِ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِيهِ ، خِلَافًا لِلْمَرْجئيةِ ،
وَمَعَ ذَلِكَ رَمَانِي أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ بِالْإِرْجَاءِ ، فَقَلَبَ بِذَلِكَ
وَصِيَّةَ الرَّسُولِ □ : (وَأَتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا) ⁽³⁾))
⁽⁴⁾

قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْحَلَبِيُّ : ((وَلَمَّا كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَى
شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدٍ نَاصِرُ الدِّينِ
الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَلَامَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا
أَنْزَلَ اللَّهُ ، مِنْ كِتَابِي : (التَّحْذِيرُ) ، وَوَصَلَ بِنَا الْقَوْلَ
إِلَى تَكْفِيرِ مَنْ يَرَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحُكْمُ اللَّائِقُ تَبْيِيهِ فِي
هَذَا الْعَصْرِ ، وَأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِهِ تَبْيِيهِ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ ،
مُبَيِّنًا - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ أَعْتِقَادِي مُخْرِجٌ
مِنَ الْمِلَّةِ ؛ فَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُعْلِقًا :
((ثُمَّ يُلَقَّبُنَا هَؤُلَاءِ - بِالْبَاطِلِ - مُرْجئةَ الْعَصْرِ !!)) ⁽⁵⁾ .

⁽¹⁾ (؟) الذبُّ الْأَحْمَدُ عَنْ مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد 33- هَامِش (1) .

⁽²⁾ (؟) أَيِ الْمَرْجئيةِ .

⁽³⁾ (؟) سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ ، كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ 4/355 .

⁽⁴⁾ (؟) السَّلْسِلَةُ الصَّحِيحَةُ 153/7-154 .

⁽⁵⁾ (؟) التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيْهُ 108 .

الفصل الثاني

الإيمان بالله تعالى

**المبحث الأول : الإيمان بوجود
الله تعالى وربوبيته**
**المبحث الثاني : الإيمان
بألوهيته تعالى**
**المبحث الثالث : الإيمان بأسمائه
تعالى وصفاته**

تمهيد

لقد قَسَمَ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ
(التوحيد) إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

القِسْمُ الْأَوَّلُ : الْإِيمَانُ بِرُبُوبِيَّةِ تَعَالَى (توحيد الرُّبُوبِيَّةِ) :

وهذا هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْ أَقْسَامِ التَّوْحِيدِ ، وَمَعْنَاهُ :
الْإِقْرَارُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِكُهُ
وَخَالِقُهُ وَرَازِقُهُ ، وَأَنَّهُ الْمُحْيِي وَالْمُمِيتُ ، وَالنَّافِعُ
وَالضَّارُّ ، وَهُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِإِجَابَةِ الْمُضْطَرِّ ، بِيَدِهِ الضَّرُّ
وَالنَّفْعُ ، وَالْعَطَاءُ وَالْمَنْعُ ، إِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ ، لَا
شَرِيكَ لَهُ فِي ذَلِكَ .

القِسْمُ الثَّانِي : الْإِيمَانُ بِالْوَهَيْتِ تَعَالَى (توحيد الألوهِيَّةِ) :

وَهُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالْمَحَبَةِ وَالذُّلِّ ، وَالْخُضُوعِ
وَالْخُشُوعِ ، وَالسُّجُودِ وَالرُّكُوعِ ، وَالذَّبْحِ وَالنَّذْرِ ، وَصَرْفِ
سَائِرِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ لَهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ .

القِسْمُ الثَّالِثُ : الْإِيمَانُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ (توحيد الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ) :

وَهُوَ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ ، وَمَا أَثْبَتَهُ
لَهُ رَسُولُهُ -صلى الله عليه وسلم- مِنْ الْأَسْمَاءِ
وَالصِّفَاتِ ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانُهُ وَتَعَالَى ،
وَالْإِيمَانُ بِهَا ، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ ، وَلَا تَكْيِيفٍ
وَلَا تَمَثِيلٍ .

وهذا التَّقْسِيمُ لِلتَّوْحِيدِ قَدْ امْتَلَأَتْ بِهِ كُتُبُ سَلَفِ هَذِهِ
الْأُمَّةِ ؛ بِالتَّصْرِيحِ تَارَةً وَبِالْإِشَارَةِ تَارَةً أُخْرَى ، فَمِمَّنْ
ذَكَرَ أَقْسَامَ التَّوْحِيدِ الثَّلَاثَةِ -عَلَى سَبِيلِ التَّمَثِيلِ لَا
الْحَصْرِ- : الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي كِتَابِهِ ((الْفِقْهِ الْأَبْسَطُ))
، وَابْنُ مِندَةَ فِي كِتَابِهِ ((التَّوْحِيدِ)) تَقْلًا عَنْ أَبِي
يُوسُفَ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ
الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِهِ ((الْحَجَّة)) ، وَالطَّبْرِيُّ فِي
((التَّفْسِيرِ)) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي ((الطَّحَاوِيَّةِ)) ، وَابْنُ

جَبَّانَ فِي كِتَابِهِ ((رَوْضَةُ الْعُقْلَاءِ)) ، وابن أبي زيد
القيرواني ، وابن بطة العكبري في كِتَابِهِ ((الإبانة)) ،
وأبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي في كِتَابِهِ
((سِرَاجُ الْمُلُوكِ)) ، والقرطبي في ((التفسير)) ،
ناهيك عن كُتُبِ شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن
القيم ومحمد بن عبد الوهاب ، وقد ذَكَرَ العلامة
الشنقيطي في ((أضواء البيان)) أَنَّ هَذِهِ الْأَقْسَامَ
الثَلَاثَةَ حَقِيقَةُ شَرْعِيَّةٍ مَعْلُومَةٌ بِالِاسْتِقْرَاءِ ، وَهَذَا
التَّقْسِيمُ لِلتَّوْحِيدِ لَدَى عُلَمَاءِ السَّلَفِ هُوَ اسْتِقْرَاءٌ تَامٌ
لنُصُوصِ الشَّرْعِ ، وَهُوَ مُطَرَّدٌ لَدَى أَهْلِ كُلِّ قَبْلٍ ، كَمَا
فِي اسْتِقْرَاءِ النَّحَاةِ كَلَامَ الْعَرَبِ إِلَى اسْمٍ وَفِعْلٍ
وَحَرْفٍ ، وَالْعَرَبُ لَمْ تَفُتْ بِهَذَا ، وَلَمْ يَعْتَبَرْ عَلَى النَّحَاةِ
فِي ذَلِكَ عَاتِبٌ ، وَهَكَذَا مِنْ أَنْوَاعِ الْاسْتِقْرَاءِ⁽¹⁾ .

وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ دَعَا إِلَيْهَا الشَّيْخُ

الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مُحَاضَرَاتِهِ وَدُرُوسِهِ ، وَفِي
كُتُبِهِ وَمُصَنَّفَاتِهِ ، وَمِنْ جُمْلَةِ كُتُبِهِ الَّتِي دَعَا فِيهَا إِلَى
هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ :

- 1- (التَّوَسُّلُ) .
 - 2- (التَّوْحِيدُ أَوَّلًا يَا دُعَاةَ الْإِسْلَامِ) .
 - 3- (تَحْذِيرُ السَّاجِدِ مِنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ) .
 - 4- (الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ) تَعْلِيقٌ وَتَخْرِيجٌ .
 - 5- (مُخْتَصَرُ الْعُلُوفِ) .
 - 6- تَعْلِيقُهُ عَلَى (رَفْعِ الْأَسْتَارِ) لِلْأَمِيرِ الصَّنَعَانِيِّ .
 - 7- السَّلْسَلَتَيْنِ : الصَّحِيحَةُ وَالضَّعِيفَةُ .
 - 8- شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيِّ .
- أَمَّا كَلَامُهُ عَنِ التَّوْحِيدِ فِي مَجَالِسِهِ وَمُحَاضَرَاتِهِ ،
فَالْمَتَّبِعُ لَهَا يَعْرِفُ - يَقِينًا - حِرْصَ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
- عَلَى تَقْرِيرِ عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ وَالِدِفَاعِ عَنْهَا .

⁽¹⁾ (?) ينظر لزيادة التفصيل : المختصر المفيد في دلائل أقسام التوحيد
لعبد الرزاق بن عبد المحسن العباد 30-47 .

وَقَدْ جَاءَ كَلَامُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ فِي تَقْسِيمِهِ
لِلتَّوْحِيدِ مُطَابِقاً - تَمَاماً - لِتَقْسِيمِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ ،
فَقَدْ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

((احفظوا هذا وتفقهوا فيه : **التوحيد ثلاثة أقسام :**

توحيد الربوبية : وهذا لا بُدَّ مِنْهُ ، لكنَّ المشركينَ
لَمَّا آمَنُوا بِهِ ، مَا أَفَادَهُمْ شَيْءٌ ، لَا يَتِمُّ التَّوْحِيدُ إِلَّا بِالثَّانِي
وَالثَّالِثِ :

الثاني : توحيد العبادة : أَنْ لَا تَعْبُدُوا غَيْرَ اللَّهِ
إِطْلَاقاً بِأَيِّ شَيْءٍ ، وَلَوْ بِالْحَلِيفِ بِغَيْرِ اللَّهِ ، وَمَا أَكْثَرَ مَا
يَقَعُ الْحَلِيفُ بِغَيْرِ اللَّهِ .

التوحيد الثالث : هو أن توحدوا الله في
أسمائه وفي صفاته ، فَلَا تَصِفُونَ بَشَرًا مِنْ الْبَشَرِ
بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ ، مِنْهَا : أَنْ لَا تَظُنُّوا أَنَّ أَحَدًا مِنْ
الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ يَعْلَمُ الْغَيْبَ ، لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ
(1)((

وقال - رحمه الله - في موضع آخر :
((إِنْ نَفَى الشِّرْكَ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَتِمُّ إِلَّا بِنَفْيِ
ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ الشِّرْكِ : **الأول :** الشِّرْكُ فِي الرَّبُوبِيَّةِ :
وَذَلِكَ بَأَن يَعْتَقِدَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ خَالِقًا آخَرَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
- كَمَا هُوَ اعْتِقَادُ الْمَجُوسِ الْقَائِلِينَ بَأَن لِلشِّرِّ خَالِقًا غَيْرَ
لِلَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَهَذَا النَّوعُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَلِيلٌ وَالْحَمْدُ
لِلَّهِ **000 الثاني :** الشِّرْكُ فِي الْأُلُوهِيَّةِ أَوْ الْعِبُودِيَّةِ :
وَهُوَ أَنْ يَعْْبُدَ مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ
كَالِاسْتِغَاثَةِ بِهِمْ وَنِدَائِهِمْ عِنْدَ الشَّدَائِدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ
000 الثالث : الشِّرْكُ فِي الصِّفَاتِ : وَذَلِكَ بَأَن يَصِفَ
بَعْضَ خَلْقِهِ تَعَالَى بِبَعْضِ الصِّفَاتِ الْخَاصَةِ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ
كَعِلْمِ الْغَيْبِ مِثْلًا)) (2).

¹(?) المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين الألباني لعمر عبد المنعم
سليم 104 .

²(?) العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني 31-32 .

المبحث الأول : الإيمان بوجود الله تعالى وربوبيته .

أولاً : الإيمان بوجود الله تعالى :
فَقَدْ دَلَّ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى ، الْفِطْرَةُ ،
وَالْعَقْلُ ، وَالشَّرْعُ ، وَالْحِسُّ .

أ - أَمَّا دِلَالَةُ الْفِطْرَةِ عَلَى وجودِهِ تَعَالَى فَقَدْ قَالَ
عنها شيخُ الإسلام ابن تيمية (ر) وَلَمَّا كَانَ الْإِقْرَارُ
بِالصَّانِعِ فِطْرِيًّا كَمَا قَالَ □ (كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى
الْفِطْرَةِ) (1) فَإِنَّ الْفِطْرَةَ تَتَضَمَّنُ الْإِقْرَارَ بِاللَّهِ وَالْإِنَابَةَ
إِلَيْهِ وَهُوَ مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّ إِلَهَ هُوَ الَّذِي يُعَرَفُ
(وَيُعْبَدُ) (2).

قال الشيخ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ بنِ عُثَيْمِينَ : ((أَمَّا دِلَالَةُ الْفِطْرَةِ عَلَى وَجُودِهِ : فَإِنَّ كُلَّ مَخْلُوقٍ قَدْ قُطِرَ عَلَى الْإِيمَانِ بِخَالِقِهِ مِنْ غَيْرِ سَبْقٍ تَفْكِيرٍ أَوْ تَعْلِيمٍ ، وَلَا يَنْصَرِفُ عَنْ مُقْتَضَى هَذِهِ الْفِطْرَةِ إِلَّا مَنْ طَرَأَ عَلَى قَلْبِهِ مَا يَصْرِفُهُ عَنْهَا لِقَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- (مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ) ((⁽³⁾)⁽⁴⁾ .

ب - وَأَمَّا دِلَالَةُ الْعَقْلِ عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى فَذَلِكَ
أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ فِي الْكَوْنِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوْجِدَ نَفْسَهُ
بِنَفْسِهِ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوْجِدَ صُدْقَةً ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُوْجِدٍ
يُوْجِدُهُ ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُتَّحِدًا
عَنْ دِلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي تَفْسِيرِ
سُورَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ج ك ن ن ن ن ن ن ن
ك ك ك ك ك ك ك ه ه ه ه ه ه ه
ك ك ك ك ك ك ك و و و و و و و
[البقرة: ٢١ - ٢٢] ، قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

¹(?) صحيح البخاري ، كتاب الجنائز، بَاب إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ... 1/456.

2(?) مجموع الفتاوى 2/6 ، وينظر: المصدر نفسه 247-4/243 .

3) (؟) تقدم تخريجه .

⁴(?) شرح أصول الإيمان لمحمد بن صالح العثيمين 13.

وإليه أُنيبُ والآياتُ في القرآنِ الدّالةِ على هذا المقامِ كثيرةٌ جداً⁽¹⁾.

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ بْنُ صَالِحٍ بْنِ عُثَيْمِينَ عِنْدَ ذِكْرِ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى : ((وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الدَّلِيلَ الْعَقْلِيَّ وَالْبُرْهَانَ الْقَطْعِيَّ فِي سُورَةِ الطُّورِ، حَيْثُ قَالَ: چ ق ف ؤ ق ف ق ق ق ج [الطور: ٣٥] ، يَعْنِي أَنَّهُمْ لَمْ يُخَلِّقُوا مِنْ غَيْرِ خَالِقٍ، وَلَا هُمْ الَّذِينَ خَلَقُوا أَنْفُسَهُمْ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونَ خَالِفُهُمْ هُوَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى))^(٢).

ج - وَأَمَّا دِلَالَةُ الشَّرْعِ عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى فَقَدْ قَالَ عَنْهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ بْنِ عُثَيْمِينَ : ((وَأَمَّا دِلَالَةُ الشَّرْعِ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى : فَلِأَنَّ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ كُلَّهَا تَنْطِقُ بِذَلِكَ ، وَمَا جَاءَتْ بِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَتَضَمِّنَةِ لِمَصَالِحِ الْخَلْقِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مِنْ رَبِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ بِمَصَالِحِ خَلْقِهِ ، وَمَا جَاءَتْ بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الْكُونِيَّةِ الَّتِي شَهِدَ الْوَاقِعُ بِصِدْقِهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مِنْ رَبِّ قَادِرٍ عَلَى إِيجَادِ مَا أَخْبَرَ بِهِ)) (3) .

د - وَأَمَّا دِلَالَةُ الْحَسَنِ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، يَقُولُ: يَا رَبِّ! وَيَدْعُو
بِالشَّيْءِ، ثُمَّ يُسْتَجَابُ لَهُ فِيهِ، وَهَذِهِ دِلَالَةٌ حَسَنَةٌ، هُوَ
نَفْسُهُ لَمْ يَدْعُ إِلَّا اللَّهَ، وَاسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ، رَأَى ذَلِكَ رَأْيَ
الْعَيْنِ، وَكَذَلِكَ نَحْنُ نَسْمَعُ عَمَّنْ سَبَقَ وَعَمَّنْ فِي
عَصْرِنَا، أَنَّ اللَّهَ اسْتَجَابَ لَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ عُثَيْمِينَ : ((وَأَمَّا أَدْلَةُ الْحَسَنِ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ فَمِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّا نَسْمَعُ وَنُشَاهِدُ مِنْ إِجَابَةِ الدَّاعِينَ، وَغَوَاةِ الْمَكْرُوبِينَ، مَا يَدُلُّ دِلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْمَعُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٩] وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ - أَنَسِ بْنِ

1(?) تفسیر ابن کثیر 1/60 .

2(?) شرح أصول الإيمان 14 .

3) (?) المصدر نفسه 15.

مالك - رضي الله عنه: (أَنَّ أَعْرَابِيًّا دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
وَالنَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- يَخْطُبُ، فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، هَلْكَ الْمَالُ، وَجَاعَ الْعِيَالُ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا
قَرَفَ يَدَيْهِ وَدَعَا قَتَارَ السَّحَابِ أَمْثَالَ الْجِبَالِ فَلَمْ يَنْزِلْ
عَنْ مِنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ 000)
وما زالت إجابة الداعين أمراً مشهوداً إلى يومنا هذا
لِمَنْ صَدَقَ اللّجُوءَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَآتَى بِشْرَائِطِ
الإجابة.

الوجه الثاني: أَنَّ (آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ) الَّتِي تُسَمَّى
(الْمُعْجَزَاتُ) وَيُشَاهِدُهَا النَّاسُ، أَوْ يَسْمَعُونَ بِهَا، بُرْهَانٌ
قَاطِعٌ عَلَى وَجُودِ مُرْسِلِهِمْ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهَا أُمُورٌ
خَارِجَةٌ عَنِ نِطَاقِ الْبَشَرِ، يُجْرِيهَا اللَّهُ تَعَالَى، تَأْيِيداً
لِرُسُلِهِ وَتَنْصِراً لَهُمْ⁽¹⁾.

¹(?) شرح أصول الإيمان 15-16 .

ثانيا : الإيمانُ بربوبيته تعالى (توحيد الربوبية):

تعريفه : لغةً : الربوبيةُ : مَصْدَرٌ مِنَ الْفِعْلِ (رَبَّ) ، فالربوبيةُ صِفَةُ اللَّهِ ، وَهِيَ مَأْخُذَةٌ مِنْ اسْمِ الرَّبِّ ، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : ((الرَّبُّ هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ أَيْ مَالِكُهُ ، وَلَهُ الرَّبُوبِيَّةُ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ لَا شَرِيكَ لَهُ وَهُوَ رَبُّ الْأَرْبَابِ وَمَالِكُ الْمُلُوكِ وَالْأَمْلَاقِ 000 وَالرَّبُّ يَنْقَسِمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : يَكُونُ الرَّبُّ : الْمَالِكُ ، وَيَكُونُ الرَّبُّ : السَّيِّدُ الْمَطَاعُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى چ ن ط ز [يوسف: ٤١] أَيْ سَيِّدُهُ ، وَيَكُونُ الرَّبُّ : الْمُصْلِحُ))⁽¹⁾.

اصطلاحاً : لقد تقدم تعريفه وهو كما قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين - رحمه الله - : ((أفرادُ الله سبحانه وتعالى بالخلق والمُلْكِ والتدبير))⁽²⁾.
 قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رحمه الله - : ((فإذا كَانَ الْحَقُّ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الَّذِي هُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِكُهُ وَمَوْصِلُ كُلِّ أَصْلٍ وَمُسَبِّبُ كُلِّ سَبَبٍ وَعِلَّةُ هُوَ الدَّلِيلُ وَالْبُرْهَانُ وَالْأَوَّلُ وَالْأَصْلُ الَّذِي يَسْتَدِلُّ بِهِ الْعَبْدُ وَيَفْرَعُ إِلَيْهِ وَيَتَرَدَّدُ جَمِيعَ الْأَوَاخِرِ إِلَيْهِ فِي الْعِلْمِ ، كَانَ ذَلِكَ سَبِيلَ الْهُدَى وَطَرِيقَهُ كَمَا أَنَّ الْأَعْمَالَ وَالْحَرَكَاتِ لَمَّا كَانَ اللَّهُ مَصْدَرَهَا وَإِلَيْهِ مَرْجِعُهَا كَانَ الْمُتَوَكِّلُ عَلَيْهِ فِي عَمَلِهِ الْقَائِلُ أَنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ مُؤَيَّدًا مَنصُورًا ، فَجَمَاعُ الْأَمْرِ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْهَادِي وَهُوَ النَّصِيرُ چ □ □ □ □ [الفرقان: ٣١] وَكُلُّ عِلْمٍ فَلأَبْدَ لَهُ مِنْ هِدَايَةٍ وَكُلُّ عَمَلٍ فَلأَبْدَ لَهُ مِنْ قُوَّةٍ ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ أَصْلُ كُلِّ هِدَايَةٍ وَعِلْمٍ وَأَصْلُ كُلِّ نُصْرَةٍ وَقُوَّةٍ وَلَا يَسْتَهْدِي الْعَبْدُ إِلَّا إِيَّاهُ وَلَا يَسْتَنْصِرُ إِلَّا إِيَّاهُ ، وَالْعَبْدُ لَمَّا كَانَ مَخْلُوقًا مَرْبُوبًا مَفْطُورًا مَصْنُوعًا عَادَ فِي عِلْمِهِ وَعَمَلِهِ إِلَى خَالِقِهِ وَفَاطِرِهِ وَرَبِّهِ وَصَانِعِهِ فَصَارَ ذَلِكَ تَرْتِيبًا

¹(?) لسان العرب 1/400-401 .

²(?) شرح ثلاثة الأصول لمحمد بن صالح العثيمين 34 .

مُطَابِقاً لِلْحَقِّ وَتَأْلِيفاً مُوَافِقاً لِلْحَقِيقَةِ إِذْ بِنَاءُ الْفَرْعِ
عَلَى الْأَصْلِ وَتَقْدِيمُ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ هُوَ الْحَقُّ فَهَذِهِ
الطَّرِيقَةُ الصَّحِيحَةُ الْمَوَافِقَةُ لِفِطْرَةِ اللَّهِ وَخَلْقَتِهِ ،
وَلِكِتَابِهِ وَسُنَنِهِ))⁽¹⁾ .

وَأَمَّا أدلةُ هذا النوعِ من التَّوْحِيدِ فهي من الكتاب والسنة والعقل :

[illegible]

2 - من السنة : قولُ النبيّ - صلى الله عليه وسلم - : (السَّيِّدُ الله تبارَكَ وتعالى 000)⁽²⁾ ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - في وَصِيَّتِهِ لابنِ عباس : (وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَتِ الصُّحُفُ)⁽³⁾ .

3 - دِلَالَةُ الْعَقْلِ : وهي مِنْ وَجْهَيْنِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا الشَّيْخُ الْمَجْدُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ : ((فَإِذَا قِيلَ لَكَ : يَمَّ عَرَفْتَ رَبَّكَ ؟ فَقُلْ : **بِآيَاتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ**)) ⁽⁴⁾ .

قال الشيخ مُحَمَّد بن صالح بن عثيمين شارحاً هذا القول : ((أي : إذا قِيلَ لكَ : بآي شيء عَرَفْتَ الله عزَّ وجلَّ ؟ فَقُلْ : عَرَفْتُهُ بِآيَاتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ ، وَالْآيَاتُ : جَمْعُ

1(?) مجموع الفتاوى 20-2/19 .

(?)² سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في كراهية التَّمَادُح 4/254.

³(?) سنن الترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع 4/667.

4(?) شرح ثلاثة الأصول 42 .

آية وهي العلامة على الشيء التي تدل عليه وتبينه
وآيات الله تعالى نوعان:

كونية وشرعية، فالكونية: هي المخلوقات،
والشرعية: هي الوحي الذي أنزله الله على رسله،
وعلى هذا يكون قول المؤلف رحمه الله: بآياته
ومخلوقاته من باب عطف الخاص على العام إذا
قسرنا الآيات بأنها الآيات الكونية والشرعية، أو من
باب عطف المبينين المغيرين إذا خصصنا الآيات بالآيات
الشرعية، وعلى كل فالله عز وجل يعرف بآياته
الكونية وهي المخلوقات العظيمة وما فيها من عجائب
الصنعة وبإلغ الحكمة، وكذلك يعرف بآياته الشرعية
وما فيها من العدل، والاشتمال على المصالح، ودفع
المفاسد⁽¹⁾.

أما قول الله عز وجل: ﴿...﴾
﴿...﴾ [فصلت: ٥٣] فأنه يبين لنا طريقين
عظيمين أرشدنا الله للاستدلال بهما على ربوبيته
سبحانه، وهما:

1 - الطريق النفسي : وهو النظر في آيات الله
في خلق النفس البشرية، فإنها آية من آيات الله
العظيمة الدالة على تفرّد الله وحدّه بالربوبية لا شريك
له، كما قال تعالى ﴿...﴾ [الذاريات: ٢١]،
وقال تعالى ﴿...﴾ [الشمس: ٧]،
ولهذا لو أن الإنسان أمعن النظر في نفسه وما فيها
من عجائب صنع الله لأرشدّه ذلك إلى أن له ربّاً خالقاً
حكيماً خبيراً⁰

2 - الطريق الآفاقي : وهو النظر والتفكير في
آيات الله في خلق الكون، فإن من تأمل ما فيه من
سماء وارض، وما اشتملت عليه السماء من نجوم
ومجرات وشمس وقمر، وما اشتملت عليه الأرض من
جبال وأشجار وبحار وأنهار، ومن تأمل هذا النظام

¹(?) شرح ثلاثة الأصول 42 .

الْبَدِيعَ الدَّقِيقَ الَّذِي يَسِيرُ بِهِ الْكُونُ أَجْمَعُ ، عَلِمَ بَأَنَّ لَهُ
مُوجِدًا لَهُ ، وَمُدَبِّرًا لَشُؤُونِهِ ، وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ :
تَأَمَّلْ فِي نَبَاتِ الْأَرْضِ وَانْظُرْ إِلَى أَثَارِ مَا

بأحداق هي

عُيُونٌ مِنْ لَجَيْنٍ شَاخِصَاتُ
الذَّهَبِ السَّيْكُ

بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ

عَلَى قَصَبِ الزُّبُرْجِدِ شَاهِدَاتٌ
لَهُ شَرِيكَ

بيان أن الإقرار بهذا

التوحيد وَحَدَهُ

لا يَكْفِي لِلنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ

تَبَيَّنَ مَا سَبَقَ بَأَنَّ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ هُوَ أَحَدُ أَقْسَامِ
التَّوْحِيدِ الثَّلَاثَةِ ، وَلِذَا فَاتَهُ لَا يَصِحُّ إِيْمَانُ الْعَبْدِ وَلَا
يَتَحَقَّقُ تَوْحِيدُهُ إِلَّا إِذَا وَحَّدَ اللَّهَ فِي رُبُوبِيَّتِهِ ، وَلَكِنَّ هَذَا
النُّوعَ مِنَ التَّوْحِيدِ لَيْسَ هُوَ الْغَايَةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا بَعَثَ
اللَّهُ الرُّسُلَ وَانزَلَ الْكُتُبَ ، وَلَا يَكْفِي هَذَا النُّوعُ مِنَ
التَّوْحِيدِ لِلنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ إِلَّا إِذَا حَقَّقَ الْعَبْدُ النُّوعَ الْآخَرَ
مِنَ التَّوْحِيدِ وَهُوَ : تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ .

والْبُرْهَانُ عَلَى ذَلِكَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰ ذَا نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ١٠٦] ، ومعنى الآية : مَا يُقَرُّ أَكْثَرُهُمْ بِاللّهِ رَبًّا وَخَالِقًا وَرَازِقًا وَمُدَبِّرًا - وهذا من توحيد الربوبية - إِلَّا وَهُمْ يُشْرِكُونَ معه غَيْرَهُ في عِبَادَتِهِ مِنَ الْأَوْثَانِ التي يَعْبُدُونَهَا وهي لَا تُنْفَعُ وَلَا تُنْقِصُ ، وَلَا تُعْطِي وَلَا تَمْنَعُ .

قال ابن عباس - رضي الله عنه - في تفسير هذه الآية : ((من إيمانهم أنهم إذا قيل لهم من خلق السموات ومن خلق الأرض ومن خلق الجبال قالوا الله، وهم مُشركون به))⁽¹⁾.

1(?) تفسير الطبري 13/77 .

وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا الْإِقْرَارَ بِرَبُوبِيَّةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَنْفَعِ الْمُشْرِكِينَ وَلَمْ يَعْصِمِ دِمَائَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ لَأَنَّهُمْ لَمْ يُحَقِّقُوا النَّوْعَ الثَّانِي مِنَ التَّوْحِيدِ وَهُوَ : تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية مُقَرَّرًا هَذَا الْأَمْرَ :

ثُمَّ أَنه - رحمه الله - رَدَّ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ
وَالانْحِرَافِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ ، الَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّ غَايَةَ
مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) هُوَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ دُونَ تَوْحِيدِ
الْعِبَادَةِ ، فَقَالَ - رحمه الله - : ((قَمَرٌ وَقَفَ عِنْدَ هَذِهِ
الْحَقِيقَةِ ⁽²⁾ وَعِنْدَ شَهْوَدِهَا وَلَمْ يَقُمْ بِمَا أَمَرَ بِهِ مِنْ
الْحَقِيقَةِ الدِّينِيَّةِ الَّتِي هِيَ عِبَادَتُهُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْهَيْئَةِ
وِطَاعَةِ أَمْرِهِ وَأَمْرِ رَسُولِهِ كَانَ مِنْ جَنْسِ إِبْلِيسَ وَأَهْلِ
النَّارِ ، وَإِنْ ظَنَّ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ خَوَاصُّ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَأَهْلِ

2) (?) وهى توحيد الربوبية .

المعرفة والتحقيق الذين يَسْقُطُ عَنْهُمْ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ
الشرعيانِ كَانَ مِنْ أَشَرِّ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْإِلْحَادِ ((⁽¹⁾) .

ولقد قرَّرَ الشيخُ الألبانيُّ - رحمه الله - هذا
الأمرَ - وهو عَدَمُ الانتفاع بتوحيد الربوبيةِ إلا إذا انضمَّ
إليه توحيدُ الألوهيةِ - وبيَّنه - أحسنَ بيانٍ - في كثيرٍ
من مَجَالِسِهِ وَكُتُبِهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

((فالمشركون كانوا يُؤْمِنُونَ بأن لهذا الكون خالقًا لا
شريكَ لَهُ ، ولكنَّهُم كانوا يَجْعَلُونَ مع الله أُنْدَادًا
وشركاءَ في عِبَادَتِهِ ، فَهُمْ يُؤْمِنُونَ بأنَّ الرَّبَّ وَاحِدٌ
ولكن يَعتقدونَ بأنَّ المعبوداتِ كثيرةٌ ، ولذلك رَدَّ الله
تعالى - هذا الاعتقادَ - الذي سماه عِبَادَةً لِغَيْرِهِ مِنْ
دُونِهِ يَقُولُهُ تعالى : چ ژ ژ ک ک ک ک گ گ
گ گ گ چ [الزمر: ٣])⁽²⁾ .

ثُمَّ إِنَّهُ - رحمه الله - قد بيَّن أنَّ كثيرًا من
المسلمينَ - اليومَ - يَقُولُونَ هذه الكلمةَ (لا إله إلا
الله) وَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ مَعْنَاهَا ، بَلْ قَدْ يَفْهَمُونَهَا عَلَى
غَيْرِ وَجْهِهَا الصَّحِيحِ ، قَالَ - رحمه الله - :

((أَمَّا غَالِبُ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ بِأَنَّ)
لا إله إلا الله (فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ مَعْنَاهَا جَيِّدًا ، بَلْ لَعَلَّهُمْ
يَفْهَمُونَ مَعْنَاهَا فَهْمًا مَعَكُوسًا وَمَقْلُوبًا تَمَامًا ؛ أَضْرَبُ
لِذَلِكَ مَثَلًا : بَعْضُهُمْ ⁽³⁾ أَلْفَ رِسَالَةٍ فِي مَعْنَى (لا إله إلا
الله) ففَسَّرَهَا : (لا رَبَّ إِلَّا اللهُ) !! وهذا المعنى هو
الذي كَانَ الْمُشْرِكُونَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ ، وَمَعَ
ذَلِكَ لَمْ يَنْفَعَهُمْ إِيْمَانُهُمْ هَذَا ، قَالَ تعالى : چ ک ک و و و
و و و و [لقمان: ٢٥])⁽⁴⁾ .

ثُمَّ أَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قد بَيَّنَّ أَنَّ الْعَرَبَ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا أَكْثَرَ فَهَمًا لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ فَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :
((لَذَلِكَ ، فَإِنِّي أَقُولُ كَلِمَةً - وَهِيَ نَادِرَةٌ الصُّدُورِ
مَنِي - وَهِيَ : إِنَّ وَاقِعَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ شَرٌّ
مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ عَامَّةُ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى مِنْ
حَيْثُ سُوءُ الْفَهْمِ لِمَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ ؛ لِأَنَّ
الْمُشْرِكِينَ الْعَرَبَ كَانُوا يَفْهَمُونَ ، وَلَكِنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ،
أَمَّا غَالِبُ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا
يَعْتَقِدُونَ ، يَقُولُونَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا يُؤْمِنُونَ - حَقًّا -
بِمَعْنَاهَا (1))) (2) .

ثُمَّ أَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قد بَيَّنَّ أَنَّ وَاجِبَ الدُّعَاءِ -
الْيَوْمَ - هُوَ تَبْصِيرُ النَّاسِ بِمَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ (لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ، فَقَدْ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : ((وَهَذَا مِمَّا
يُوجِبُ عَلَيْنَا جَمِيعًا - بَصِيفَتِنَا دُعَاءًا إِلَى الْإِسْلَامِ : الدُّعْوَةُ
إِلَى التَّوْحِيدِ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى مَنْ جَهِلَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ) وَهُوَ وَاقِعٌ فِي خِلَافِهَا 000 إِنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى
الدُّعَاءِ الْمُسْلِمِينَ - حَقًّا - هُوَ أَنْ يُدْنِدِنُوا حَوْلَ هَذِهِ
الْكَلِمَةِ وَحَوْلَ بَيَانِ مَعْنَاهَا بِتَلْخِصٍ ، ثُمَّ يَتَفَصَّلُ لَوَازِمِ
هَذِهِ الْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ بِالْإِخْلَاصِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْعِبَادَاتِ
يُكَلِّ أَنْوَاعَهَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَكَى عَنْ
الْمُشْرِكِينَ قَوْلَهُ : چ ژ ژ ژ ک ک ک گ گ گ
گ گ چ [الزمر: ٣] ، جَعَلَ كُلَّ عِبَادَةٍ تُوجَّهُ لِغَيْرِ اللَّهِ
كُفْرًا بِالْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؛ لِهَذَا ؛ أَنَا أَقُولُ
الْيَوْمَ : لَا فَايْدَةَ مُطْلَقًا مِنْ تَكْتِيلِ الْمُسْلِمِينَ وَمِنْ

¹(?) فهم يعبدون القبور ، ويذبحون لغير الله عز وجل ، ويدعون الأموات
والصالحين من دون الله ، بل إن الرافضة والصوفية يعتقدون أكثر من
ذلك ؛ فالحج إلى القبور والطواف بها وبناءها وتشبيدها من عقائدهم الثابتة
0 نسأل الله السلامة والعافية .

²(?) التوحيد أولا 14 .

تَجْمِيعُهُمْ ، ثُمَّ تَرْكِهُمْ فِي ضَلَالِهِمْ دُونَ فَهْمِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ
الطَّيِّبَةِ ، وَهَذَا لَا يُفِيدُهُمْ فِي الدُّنْيَا قَبْلَ الْآخِرَةِ))⁽³⁾ .

³(?) التوحيد أولا 13- 14 .

المبحث الثاني: الإيمان بالوحيته تعالى

الإيمان بألوهيته تعالى (توحيد الألوهية)

أولاً : تعريفه : ((الألوهية مُشتقة من اسم الإله ، أي المعبود المطاع ، فالإله اسم من أسماء الله الحسنى ، والألوهية صفة من صفات الله العظيمة ، فهو سبحانه المألوه المعبود الذي يجب أن تآلهه القلوب ، وتَخضع له وتذل وتَنقاد ، لأنه سبحانه الرب العظيم ، الخالق لهذا الكون المُدبِّر لِشُؤُونِهِ ، الموصوفُ بِكُلِّ كَمال ، المُتَرَه عن كُلِّ نَقص ، ولهذا فإنَّ الدَّلَّ والخُضوعَ لَا يَنبغي إِلَّا لَهُ ، فَحيثُ كَانَ مُتَفَرِّداً بالخلق والإنشاء والإعادة لا يُشركُهُ في ذلكَ أَحَدٌ ؛ وَجَبَ أَنْ يَنفَرَدَ وَحْدَهُ بِالْعِبَادَةِ دُونَ سِوَاهُ ، لَا يُشْرِكُ مَعَهُ فِي عِبَادَتِهِ أَحَدٌ))⁽¹⁾.

فَتَوْحِيدُ الْأُلُوْهِيَّةِ هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ وَحْدَهُ بِالْعِبَادَةِ ؛ وَذَلِكَ
بأن يَعْلَمَ الْعَبْدُ - يَقِينًا - أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ هُوَ الْمَالِوُهُ
المعبودُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَأَنَّ صِفَاتِ الْأُلُوْهِيَّةِ وَمَعَانِيهَا
لَيْسَتْ مَوْجُودَةً عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ وَلَا يَسْتَحِقُّهَا
إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ، فَإِذَا عِلِمَ الْعَبْدُ ذَلِكَ وَاعْتَرَفَ بِهِ حَقًّا
أَفْرَدَ اللَّهُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ ، لَا
يَقْصِدُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ غَرَضًا مِنْ إغْرَاضِ الدُّنْيَا غَيْرَ رِضَا
رَبِّهِ وَطَلَبِ ثَوَابِهِ .

ثانياً : أدلته : لَقَدْ تَنَوَّعتْ النصوصُ في الدَّلالةِ

على توحيد الألوهية ؛ فتارة جاء الأمر به مباشرة كما
 في قوله تعالى : چ گ گ ن ن ن ط ط □ □
 □ چ [البقرة: ٢١] ، وقوله : چگ گ گ گ گ گ چ[
 النساء: ٣٦] ، وقوله : چ گ گ گ گ گ گ
 چ [الإسراء: ٢٣]، وَتَحُو ذلِكَ مِنَ الْآيَاتِ .

وَتَارَةً جَاءَتْ النُّصُوصُ مُبَيَّنَةً بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ خَلْقِ
الْإِنْسِ وَالْجَنِّ هُوَ تَحْقِيقُ هَذَا النُّوعِ مِنَ التَّوْحِيدِ ، وَذَلِكَ

¹(?) كتاب أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة، إعداد نخبة من العلماء 21.

[illegible][illegible]

¹(?) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، بَاب مَا جَاءَ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى 6/2685 .

82

نَدَا دَخَلَ النَّارَ (1) ، وَقَوْلُهُ □ : (مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ النَّارَ) (2) ، والأحاديثُ في تَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ (3)
ثَالِثًا : أَهْمِيَّتُهُ : تَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ بِأَنَّ تَوْحِيدَ الْأُلُوْهِيَّةِ
هو أعظمُ الأصولِ على الإطلاقِ ، فلا تَصْلُحُ أحوالُ
الناسِ ولا تَسْتَقِيمُ إِلَّا بِهِ ، فَتَحْقِيقُهُ أَصْلُ كُلِّ نِعْمَةٍ ،
وَفَقْدُهُ أَصْلُ كُلِّ نِقْمَةٍ .

قال ابنُ القيم - رحمه الله - في بيانِ فَضْلِ كَلِمَةِ
التَّوْحِيدِ وَأَهْمِيَّتِهَا :

((كَلِمَةُ قَامَتْ بِهَا الْأَرْضُ وَالسَّمَاوَاتُ وَخُلِقَتْ لِأَجْلِهَا
جَمِيعُ الْمَخْلُوقَاتِ وَبِهَا أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى رُسُلَهُ وَأَنْزَلَ
كُتُبَهُ وَشَرَعَ شَرَائِعَهُ وَلِأَجْلِهَا نُصِبَتِ الْمَوَازِينُ وَوُضِعَتِ
الدَّوَابِيزُ وَقَامَ سُوقُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَبِهَا انْقَسَمَتِ
الْخَلِيقَةُ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِ وَالْأَبْرَارِ وَالْفُجَّارِ ، فَهِيَ
مَنْشَأُ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَهِيَ الْحَقُّ الَّذِي
خُلِقَتْ لَهُ الْخَلِيقَةُ وَغَنَاهَا وَعَنْ حُقُوقِهَا السُّؤَالُ
وَالْحِسَابُ وَعَلَيْهَا يَقَعُ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ وَعَلَيْهَا نُصِبَتِ
الْقَبْلَةُ وَعَلَيْهَا أُسِّسَتِ الْمَلَكُ وَلِأَجْلِهَا جُرِّدَتِ سُيُوفُ
الْجِهَادِ وَهِيَ حَقُّ اللَّهِ عَلَى جَمِيعِ الْعِبَادِ ، فَهِيَ كَلِمَةُ
الْإِسْلَامِ وَمِفْتَاحُ دَارِ السَّلَامِ وَغَنَاهَا يُسَالُ الْأَوَّلُونَ
وَالْآخِرُونَ فَلَا تَزُولُ قَدَمَا الْعَبْدِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ حَتَّى يُسَالَ
عَنْ مَسْأَلَتَيْنِ : مَاذَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ، وَمَاذَا أَجَبْتُمْ
الْمُرْسَلِينَ)) (4) .

قال الشيخُ عبد الرحمن بن ناصر السعديّ - رحمه
الله - مُبَيِّنًا أَهْمِيَّتَهُ :

((أَعْظَمُ الْأَصُولِ الَّتِي يُقَرَّرُهَا الْقُرْآنُ وَيُبْرِهِنُ عَلَيْهَا
: تَوْحِيدُ الْأُلُوْهِيَّةِ وَالْعِبَادَةِ ، وَهَذَا الْأَصْلُ الْعَظِيمُ أَعْظَمُ

(1) المصدر نفسه، كتاب الجنائز ، باب في الجنائز... 4/1636 .
(2) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ
الْجَنَّةَ 1/94 .

(3) ينظر : كتاب أصول الإيمان 23-25 .

(4) زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم 1/34 .

الأصول على الإطلاق ، وأكملها وأفضلها ، وأوجبها
والزَمَها لِصَالِحِ الْإِنْسَانِيَّةِ ، وهو الَّذِي خَلَقَ اللَّهَ الْجَنَّةَ
وَالْإِنْسَانَ لِأَجْلِهِ ، وَخَلَقَ الْمَخْلُوقَاتِ ، وَشَرَعَ الشَّرَائِعَ
لِقِيَامِهِ ، وَبُجُودِهِ يَكُونُ الصَّلَاحُ ، وَيَفْقِدُهُ يَكُونُ الشَّرُّ
وَالْفَسَادُ))⁽¹⁾ .

[illegible]

وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَالَ الْأَنْبِيَاءِ مَعَ أَقْوَامِهِمْ فِي
دَعْوَتِهِمْ إِلَى هَذَا الْمَقَامِ الْعَظِيمِ، فَقَالَ عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: چ چ د
ک
چ [نوح: ۱ - ۳]، ثُمَّ ذَكَرَ طَرِيقَتَهُ فِي الدَّعْوَةِ فَقَالَ: چ
ک
چ [نوح: ۵]، وَقَالَ أَيْضاً: چ
چ ک

¹(?) القواعد الحسان في تفسير القرآن للسعدي 192 .
²(?) الحق الواضح المبين في توحيد الأنبياء والمرسلين للسعدي 68-69

[illegible]

وَلَقَدْ كَانَ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
جُهِودٌ عَظِيمَةٌ فِي بَيَانِ التَّوْحِيدِ وَالدَّعْوَةِ إِلَيْهِ ،
فَإِنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - رَأَى مَا عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
الْيَوْمَ مِنْ جَهْلِ بَيِّنَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَدَعَا الدَّعَاةَ
وَالْعَامِلِينَ إِلَى الْعَمَلِ عَلَى إِصْلَاحِ هَذَا الْوَقَاعِ الْأَلِيمِ ،
فَقَالَ مُجِيبًا عَلَى سُؤَالِ وَجَّةٍ إِلَيْهِ : وَهَوَ : كَيْفَ الْعِلَاجُ
لِلْوَقَاعِ الْمُؤْلِمِ الَّذِي تَعِيشُهُ الْأُمَّةُ الْيَوْمَ مِنْ حَيْثُ الْجَهْلُ
بِالْعَقِيدَةِ ، وَمَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ ؟ فَأَجَابَ - رَحِمَهُ
اللَّهُ - :

((بالإضافة لما وَرَدَ في السؤال - السَّابِق ذكرُهُ آنفًا
- من سوءِ واقعِ المسلمين ، نقولُ : إِنَّ هذا الواقعَ
الآليمَ ليسَ شرًّا مما كانَ عليه واقعُ العربِ في
الجاهليَّةِ حينَما بُعثَ إليهم نبيُّنا محمد -صلى الله عليه
وسلم- ؛ لوجودِ الرِّسالةِ بيننا ، وكمالها ، ووجودِ
الطائفةِ الظاهرةِ على الحقِّ ، والتي تهدي به ، وتدعو
النَّاسَ للإسلامِ الصَّحيحِ: عَقيدةً ، وَعِبادةً ، وَسُلوكًا ،
وَمَنهجًا ، ولا شكَّ بأنَّ واقعَ أولئك العربِ في عَصْرِ
الجاهليَّةِ مُماثلٌ لما عَلَيهِ كثيرٌ من طوائفِ المسلمين
اليومَ .

¹(?) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب (فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ) 1/17 .

بناءً على ذلك نقول : العلاج هو ذاك العلاج ، والدواء هو ذاك الدواء ، فيمثل ما عالج النبي - صلى الله عليه وسلم - تلك الجاهلية الأولى ، فعلى الدعاة الإسلاميين اليوم - جميعهم - أن يعالجوا سوء الفهم لمعنى (لا إله إلا الله) ، ويعالجوا واقعهم الأليم بذاك العلاج والدواء نفسه ، ومعنى هذا واضح جداً ؛ إذا تدبرنا قول الله عز وجل ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأحزاب: ٢١] ((^(١)).

ثُمَّ بَيَّنَّ - رحمه الله - بَأْنَ عَلَى الدُّعَاةِ الْيَوْمَ
 أن يسلكوا السبيل الذي سلكه النبي ﷺ ، فلا خروج بالأمّة من الواقع الذي هي فيه إلا بذلك ، فقال - رحمه الله - :

((قَرَسُونَا - صلى الله عليه وسلم - هو الأسوّة الحسنة في مُعَالَجَةِ مَشَاكِلِ الْمُسْلِمِينَ فِي عَالَمِنَا الْمُعَاصِرِ وَفِي كُلِّ وَقْتٍ وَحِينٍ ، وَيَقْتَضِي ذَلِكَ مِنَّا أَنْ نَبْدَأَ بِمَا بَدَأَ بِهِ نَبِينَا - صلى الله عليه وسلم - وَهُوَ إِصْلَاحُ مَا قَسَدَ مِنْ عَقَائِدِ الْمُسْلِمِينَ أَوَّلًا ، وَمِنْ عِبَادَتِهِمْ ثَانِيًا ، وَمِنْ سُلُوكِهِمْ ثَالِثًا))^(٢) .

ثُمَّ أَنَّهُ - رحمه الله - قَدْ أَنْكَرَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى حَقْلِ الدَّعْوَةِ جَهْلَهُمْ - أَنْفُسَهُمْ -
 بِمَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ ، فَكَيْفَ يَسْتَطِيعُونَ إِصْلَاحَهَا إِلَى النَّاسِ وَهُمْ لَمْ يَفْهَمُوهَا بَعْدُ ، فَقَالَ - رحمه الله - :

((الدعاة اليوم - مع الأسف الشديد - يدخل فيهم كلُّ مُسْلِمٍ وَلَوْ كَانَ عَلَى فَقْرٍ مُدْقِعٍ مِنَ الْعِلْمِ ، قَصَارُوا يَعُدُّونَ أَنْفُسَهُمْ دُعَاةً إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَإِذَا تَذَكَّرْنَا تِلْكَ الْقَاعِدَةَ الْمَعْرُوقَةَ - لَا أَقُولُ : عِنْدَ الْعُلَمَاءِ فَقَطْ بَلْ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ جَمِيعًا - تِلْكَ الْقَاعِدَةُ الَّتِي تَقُولُ : قَاقِدُ الشَّيْءِ

^(١) (?) التوحيد أولا 6 .

^(٢) (?) المصدر نفسه 7 .

لَا يُعْطِيهِ ، فَإِنَّا نَعْلَمُ الْيَوْمَ أَنَّ هُنَاكَ طَائِفَةً كَبِيرَةً جَدًّا
يُعَذِّدُونَ بِالْمَلَائِكِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَنْصَرِفُ الْأَنْظَارُ إِلَيْهِمْ
حِينَ يُطْلَقُ لَفْظَةُ : الدُّعَاةُ ؛ وَأَعْنِي بِهِمْ : جَمَاعَةُ
الدُّعَاةِ ، أَوْ : جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَأَكْثَرُهُمْ كَمَا
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾
[الأعراف: ١٨٧]))^(١) .

ثُمَّ أَنكَرَ عَلَى الدُّعَاةِ إِعْرَاضَهُمْ عَنِ الْإِهْتِمَامِ
بِهَذَا الْأَصْلِ الْأَصِيلِ ؛ وَهُوَ أَنْ يَبْدَعُوا أَوَّلًا بِمَا بَدَأَ بِهِ
جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - مِنْ نُوحٍ إِلَى نَبِيِّنَا ﷺ وَهُوَ
الدَّعْوَةُ إِلَى التَّوْحِيدِ ، فَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :
(وَمَعْلُومٌ مِنْ طَرِيقَةِ دَعْوَتِهِمْ أَنَّهُمْ قَدْ أَعْرَضُوا
بِالْكُلِّيَّةِ عَنِ الْإِهْتِمَامِ بِالْأَصْلِ الْأَوَّلِ - أَوْ بِالْأَمْرِ الْأَهْمِّ -
مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي ذَكَرْتُ آنفًا ، وَأَعْنِي : الْعَقِيدَةَ وَالْعِبَادَةَ
وَالسُّلُوكَ ، وَأَعْرَضُوا عَنِ الْإِصْلَاحِ الَّذِي بَدَأَ بِهِ الرَّسُولُ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَلْ بَدَأَ بِهِ كُلُّ الْأَنْبِيَاءِ ، وَقَدْ بَيَّنَّهُ
اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُهُ : ﴿ ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾
﴿ النحل : ٣٦ ﴾ ، فَهُمْ ^(٢) لَا يَعْنُونَ بِهَذَا الْأَصْلِ الْأَصِيلِ
وَالرَّكْنَ الْأَوَّلَ مِنَ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ لِدَى
الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا - هَذَا الْأَصْلُ الَّذِي قَامَ يَدْعُو إِلَيْهِ أَوَّلُ
رَسُولٍ مِنَ الرُّسُلِ الْكَرَامِ ؛ أَلَا وَهُوَ نُوحٌ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فُرَابَةً أَلْفَ سَنَةٍ ، وَالْجَمِيعُ يَعْلَمُ أَنَّ الشَّرَائِعَ
السَّابِقَةَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مِنَ التَّفْصِيلِ لِأَحْكَامِ الْعِبَادَاتِ
وَالْمَعَامِلَاتِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي دِينِنَا هَذَا ؛ لِأَنَّ الدِّينَ
الْخَاتِمَ لِلشَّرَائِعِ وَالْأَدْيَانِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ لَيْثَ نُوحٌ فِي
قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا يُصِرُّ وَقْتَهُ وَجُلَّ
اهْتِمَامُهُ لِلدَّعْوَةِ إِلَى التَّوْحِيدِ ، وَمَعَ ذَلِكَ أَعْرَضَ قَوْمُهُ
عَنِ دَعْوَتِهِ كَمَا بَيَّنَّ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ذَلِكَ فِي مُحْكَمِ
التَّنْزِيلِ ﴿ ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه ﴾
﴿ نوح : ٢٣ ﴾ .

١(?) التوحيد أولاً 7 .

٢(?) أي : هؤلاء الدعاة المذكورون .

فَهَذَا يُدُلُّ دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى أَنَّ أَهَمَّ شَيْءٍ يَنْبَغِي
عَلَى الدُّعَاةِ إِلَى الْإِسْلَامِ الْحَقُّ الْإِهْتِمَامَ بِهِ دَائِمًا هُوَ :
الدَّعْوَةُ إِلَى التَّوْحِيدِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ - تَبَارَكَ
وَتَعَالَى - : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ [محمد: ١٩]
هَكَذَا كَانَتْ سُنَّةُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَمَلًا
وَتَعْلِيمًا^(١).

رابعاً : وجوبُ إفرادِ الله بالعبادة :

1- تعريفُ العبادة : ذَكَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ
بْنِ عَثِيمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تعريفاً عاماً للعبادة فقال :
((هي التذللُ لله محبةً وتعظيماً بفعلٍ أو أمرٍ واجتنابِ
نواهيه ، على الوجه الذي جاءت به شرائعُهُ))^(٢) .
وَأَمَّا عَلَى التَّفْصِيلِ فَقَدْ عَرَّفَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ
تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بقوله :

((العبادةُ هي اسمٌ جامعٌ لكلِّ ما يُحِبُّهُ اللَّهُ ويرضاهُ
من الأقوال والأعمالِ الباطنة والظاهرة ، فالصلاةُ
والزَّكاةُ والصَّيامُ والحجُّ وصِدْقُ الْحَدِيثِ وأداءُ الأمانةِ
وبرُّ الوالدين وصِلَةُ الْأَرْحَامِ والوفاءُ بالعهود والأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر والجهد للكفَّارِ
والمنافقين والإحسانِ إلى الجارِ واليتيمِ والمسكينِ
وابنِ السَّبِيلِ والمملوكِ من الْآدَمِيِّينَ وَالْبَهَائِمِ وَالْأَنْعَامِ
وَالذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةُ وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَةِ وَكَذَلِكَ حُبُّ
اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَخَشْيَةُ اللَّهِ وَالْإِنَابَةُ إِلَيْهِ وَإِخْلَاصُ الدِّينِ لَهُ
وَالصَّبْرُ لِحُكْمِهِ وَالشُّكْرُ لِنِعْمِهِ وَالرِّضَا بِقَضَائِهِ وَالتَّوَكُّلُ
عَلَيْهِ وَالرَّجَاءُ لِرَحْمَتِهِ وَالْخَوْفُ لِعَذَابِهِ وَأَمْثَالُ ذَلِكَ هِيَ
مِنَ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ))^(٣) .

((والعبادة تُبنى على ثلاثة أركان :

الأولُ : كَمَالُ الْحَبِّ لِلْمَعْبُودِ سُبْحَانَهُ ، كَمَا قَالَ

تَعَالَى : ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾ [البقرة: ١٦٥] .

^١ (?) التوحيد أولا 8-9 .

^٢ (?) شرح ثلاثة الأصول 31 .

^٣ (?) مجموع الفتاوى 10/150 .

الثاني : كَمَالُ الرَّجَاءِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ ٥٧ ﴾ [الإسراء:] .

الثالث : كَمَالُ الْخَوْفِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ ٥٧ ﴾ [الإسراء:] (1).

2- أَرْكَانُ الْعِبَادَةِ :

إِنَّ لِلْعِبَادَةِ رُكْنَيْنِ أَسَاسِيَيْنِ لَا تَكُونُ مَقْبُولَةً إِلَّا بِهِمَا :
 الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ خَالِصَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَإِنَّ اللَّهَ
 سُبْحَانَهُ لَا يَقْبَلُ عَمَلًا إِلَّا إِذَا كَانَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ ، وَالدَّلِيلُ
 قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ٥٧ ﴾ [الإسراء:] ، وَقَوْلُهُ : ﴿ ٣ ﴾ [الزمر:] ، وَقَوْلُهُ : ﴿ ١٤ ﴾ [الزمر:] ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ :
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (أَنَا أَغْنِي الشُّرَكَاءَ عَنِ الشِّرْكِ فَمَنْ
 عَمِلَ عَمَلًا وَأَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي فَأَنَا مِنْهُ بَرَاءٌ وَهُوَ لِمَنْ
 عَمِلَ لَهُ) (2).

الثاني : أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَدْيِهِ
 وَطَرِيقَتِهِ ، فَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَمَلًا إِلَّا إِذَا كَانَ صَوَابًا عَلَى
 السُّنَّةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ٧ ﴾ [الجشر:] ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (وَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ
 عَلَيْهِ أَمْرٌ نَا فَهُوَ رَدٌّ) (3).

قَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي قَوْلِ اللَّهِ
 عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ ٢ ﴾ [الملك:] ، قَالَ :
 ((أَخْلَصُهُ وَأَصَوَّبُهُ فَاتَّهَ إِذَا كَانَ خَالِصًا وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا
 لَمْ يُقْبَلْ وَإِذَا كَانَ صَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يُقْبَلْ حَتَّى
 يَكُونَ خَالِصًا ، وَالْخَالِصُ إِذَا كَانَ لِلَّهِ ، وَالصَّوَابُ إِذَا كَانَ
 عَلَى السُّنَّةِ)) (4).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

(1) (?) شرح أصول الإيمان 29 .

(2) (?) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفاق، باب من أشرك في عمله غير
 الله 4/2289.

(3) (?) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب التجش... 2/753 .

(4) (?) حلية الأولياء 8/95 .

((هذان رُكنا العملِ الْمُتَقَبَّلِ : لا بُدَّ أن يَكُونَ خَالِصاً لله ، صَوَاباً على شَرِيعَةِ رَسُولِ الله ﷺ))⁽¹⁾ .

ومن الآيات التي جَمَعَت هذين الرُّكْنينِ لِقَبُولِ الْعَمَلِ قَوْلُهُ تعالى في سورة الكهف: ﴿ ۝۱۱۰ ﴾

ولقد بيّنَ الشَّيْخُ الألبانيُّ - رحمه الله - هذينِ الرُّكْنينِ لِقَبُولِ الْعَمَلِ في عدة مواضع من كتبه، ومن ذلك قوله :

((وقد تبينَ من الكتابِ والسُّنةِ أَنَّ الْعَمَلَ حتَّى يَكُونَ صالحاً مَقْبُولاً يُقَرَّبُ إلى الله سبحانه فلا بُدَّ من أن يتوفَّرَ فيه أمران هَامَّان عظيمان :

أولهما : أن يَكُونَ صاحِبُهُ قد قَصَدَ بِهِ وَجْهَ الله عزَّ وجلَّ .

وثانيهما : أن يَكُونَ موافقاً شَرِيعَةَ الله تبارك وتعالى في كِتَابِهِ أو بَيْنَهُ رَسُولُهُ في سُنَّتِهِ فإذا اُخْتَلَّ واحدٌ من هذين الشرطين لم يَكُن الْعَمَلُ صالحاً ولا مَقْبُولاً .

ويدلُّ على هذا قوله تبارك وتعالى : ﴿ ۝۱۱۰ ﴾

﴿ ۝۱۱۰ ﴾ [الكهف: ۱۱۰] ،

فَقَدْ أَمَرَ سبحانه أن يَكُونَ الْعَمَلُ صالحاً أي مُوافقاً للسُّنةِ ثُمَّ أَمَرَ أن يُخْلِصَ بِهِ صاحِبُهُ لله لا يَتَّبِعِي بِهِ (سواه)))⁽²⁾ .

وأوردَ - رحمه الله - حَدِيثَ عَائِشَةَ لما سألت رسولَ الله ﷺ عن قولِ الله عزَّ وجلَّ : ﴿ ۝۱۱۰ ﴾

﴿ ۝۱۱۰ ﴾ [المؤمنون: ۶۰] فقالت : هُمُ الَّذِينَ يَشْرَبُونَ الخَمْرَ وَيُسْرِفُونَ ؟ قَالَ : (لا يا بِنْتَ الصَّدِّيقِ ، وَلَكِنَّهُمْ الَّذِينَ يَصُومُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَتَصَدَّقُونَ وَهُمْ يَخَافُونَ أن لا

¹ (?) تفسیر ابن کثیر 3/109 .

² (?) التوسل أنواعه وأحكامه للألباني 16 .

وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِذَا اشْتَكَى إِلَيْهِ
 الْمَخْلُوقُ وَانْزَلَ حَاجَتُهُ بِهِ وَاسْتَغْفَرَهُ مِنْ ذُنُوبِهِ أَيْدَهُ
 وَقَوَّاهُ وَهَدَاهُ وَسَدَّ فَاقَتَهُ وَأَغْنَاهُ وَقَرَّبَهُ وَأَقْنَاهُ وَأَحْبَبَهُ
 وَاصْطَفَاهُ ، وَالْمَخْلُوقُ إِذَا انْزَلَ الْعَبْدُ بِهِ حَاجَتَهُ اسْتَرَدَّلَهُ
 وَازْدَرَاهُ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهُ ⁽¹⁾ .
 وَدَلِيلُ الدُّعَاءِ مِنَ السُّنَنِ قَوْلُهُ : ((الدُّعَاءُ هُوَ
 الْعِبَادَةُ، ثُمَّ قَرَأَ : چ پ ت ث ن ذ چ [غافر: ٦٠])) ⁽²⁾

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - شَارِحاً هَذَا الْحَدِيثَ الشَّرِيفَ :

((وَإِنْ مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الْاسْتِكْبَارَ عَنْ عِبَادَتِهِ
 تَعَالَى وَدُعَائِهِ ؛ يَسْتَلْزِمُ غَضَبَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ لَا
 يَدْعُوهُ 000 وَقَدْ غَفَلَ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بَعْضُ جَهْلَةِ
 الصُّوفِيَّةِ أَوْ تَجَاهَلُوهَا ، بَزَعِيهِمْ أَنَّ دُعَاءَ اللَّهِ سُوءُ آدَبٍ
 مَعَ اللَّهِ ؛ مُتَأَثِّرِينَ فِي ذَلِكَ بِالْأَثَرِ الْإِسْرَائِيلِيِّ : ((عِلْمُهُ
 بِحَالِي يُغْنِي عَن سَوَالِي)) ! .
 فَجَهِلُوا أَنَّ دُعَاءَ الْعَبْدِ لِرَبِّهِ لَيْسَ مِنْ بَابِ إِعْلَامِهِ
 بِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، فَهُوَ : چ پ ت ث ن ذ
 چ [طه: ٧] ، وَإِنَّمَا مِنْ بَابِ إِظْهَارِ عُبودِيَّتِهِ وَحَاجَتِهِ إِلَيْهِ
 وَفَقْرِهِ)) ⁽³⁾ .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ :

((قَالَ الطَّبِيبُ فِي شَرْحِهِ : (أَتَى بِضَمِيرِ الْفَصْلِ
 وَالْخَبَرِ الْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ [هُوَ الْعِبَادَةُ] لِيُدُلَّ عَلَى
 الْحَصْرِ ، وَأَنَّ الْعِبَادَةَ لَيْسَتْ غَيْرَ الدُّعَاءِ .
 وَقَالَ غَيْرُهُ : الْمَعْنَى هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَادَةِ فَهُوَ كَخَيْرِ
 (الْحَجِّ عَرَقَةً) ⁽⁴⁾ أَي رُكْنُهُ الْأَكْبَرُ ، وَدَلَّكَ لِدَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّ

⁽¹⁾ (?) مجموع الفتاوى 28/40 .

⁽²⁾ (?) سنن أبي داود، باب الدعاء 2/76 .

⁽³⁾ (?) السلسلة الصحيحة 6/326 .

⁽⁴⁾ (?) سنن الترمذي ، كتاب الحج ، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع
 3/237 .

فَاعِلُهُ يُقِيلُ بَوَجْهِهِ إِلَى اللَّهِ، مُعْرِضًا عَمَّا سِوَاهُ، لِأَنَّهُ
مَأْمُورٌ بِهِ، وَفِعْلُ الْمَأْمُورِ عِبَادَةٌ، وَسَمَاءُ عِبَادَةٍ لِيَخْضَعَ
الدَّاعِي وَيُظْهَرَ ذَلَّتُهُ وَمَسْكَنَتُهُ وَافْتِقَارُهُ، إِذِ الْعِبَادَةُ ذُلٌّ
وَخُضُوعٌ وَمَسْكَنَةٌ .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ الدُّعَاءُ مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَادَةِ ؛ فَكَيْفَ
يَتَوَجَّهُ بِهِ إِلَى غَيْرِ الْجِهَةِ الَّتِي أُمِرَ بِاسْتِقْبَالِهَا فِي
الصَّلَاةِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ مِنَ الْمَقْرَرِّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ
أَنَّهُ : لَا يُسْتَقْبَلُ بِالدُّعَاءِ إِلَّا مَا يُسْتَقْبَلُ بِالصَّلَاةِ)) .
ثُمَّ قَرَّرَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بَأَنَّ
الْأَصْلَ فِي الدُّعَاءِ الْإِسْرَارُ لَا الْجَهْرُ ، فَقَالَ :
((وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ التَّأْمِينَ دُعَاءٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْإِسْرَارُ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ٥٥ ﴾ [الْأَعْرَافُ : ٥٥])) (١) .

والدعاء لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَمَنْ دَعَا
غَيْرَ اللَّهِ بِشَيْءٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ فَهُوَ مُشْرِكٌ كَافِرٌ ،
قال الشيخ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ عُثَيْمِينَ - رحمه الله - :
((الدعاء يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :
الأولُ : حَائِزٌ ، وَهُوَ أَنْ تَدْعُو مَخْلُوقاً بِأَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ
الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يُدْرِكَهَا بِأَشْيَاءَ مَحْسُوسَةٍ مَعْلُومَةٍ ، قال
فِي حُقُوقِ الْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ : (وَإِذَا دَعَاكَ فَاجِبُهُ) (2) ،
وقال : (وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَائِيهِ) (3) .
الثاني : أَنْ تَدْعُو مَخْلُوقاً مُطْلَقاً - سِوَاءَ كَانَ حَيًّا أَوْ
مَيِّتاً - فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ ، لِأَنَّ
هَذَا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُهُ الْبَشَرُ ، مِثْلُ : يَا فُلَانُ
اجْعَلْ مَا فِي بَطْنِ امْرَأَتِي ذِكْرًا .
الثالث : أَنْ تَدْعُو مَخْلُوقاً لَا يُجِيبُ بِالْوَسَائِلِ الْحَسَنَةِ
الْمَعْلُومَةِ كَدُعَاءِ الْأَمْوَاتِ فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ أَيْضًا ، لِأَنَّ

¹(?) تمام المنة في التعليق على فقه السنة للألياني 177 .

السلام 4/1705 .

المصدر نفسه، كتاب الزكاة، باب يَبَيِّنُ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ ... 2/699 .

هذا لا يَقْدِرُ عَلَيْهِ المدْعُوُّ ولا بُدَّ أن يَعْتَقِدَ فِيهِ الداعي شيئاً سِرِّيًّا يُدَبِّرُ بِهِ الْأُمُورَ ((4)).

والدعاء نوعان :

الأول : دُعَاءُ الْمَسْأَلَةِ : وهو دُعَاءُ الطَّلَبِ ، وهو أن يَطْلُبَ الْعَبْدُ حَاجَتَهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

الثاني : دُعَاءُ الْعِبَادَةِ : وهو التَّعَبُّدُ لِلْمَدْعُوِّ طَمَعاً فِي ثَوَابِهِ وَهَرَباً مِنْ عِقَابِهِ ، وهذا النوعُ إِذَا صُرِفَ لِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ .

وَمِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ : الْاسْتِغَاثَةُ :

وهي طَلَبُ الْغَوْثِ ، وهو الْإِنْقَاذُ مِنَ الشَّدَائِدِ وَالْهَلَكَاتِ ، وَدَلِيلُ الْاسْتِغَاثَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ اخْرُجْ ﴾ [الأنفال: ٩] ، وهذا النَّوعُ مِنَ الْعِبَادَةِ كَثِيراً مَا يَقَعُ الشِّرْكُ فِيهِ عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ وَعُبَادِ الْقُبُورِ ، فَهُمْ يَسْتَغِيثُونَ بِالْأَوْلِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فتراهم يَقُولُونَ : يَا فُلَانُ أَغْنِنِي ، أَوْ : الْغَوْثُ يَا فُلَانُ ، وهذا شِرْكٌ أَكْبَرُ يَنْقُلُ عَنْ الْمَلَةِ .

وقد كَانَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ مِنْ أَهْلِ الْمَدَافِعِ عَنْ مَقَامِ التَّوْحِيدِ فَقَدْ كَانَتْ لَهُ مَعَ هَؤُلَاءِ الْخُرَافِيِّينَ الَّذِينَ يَسْتَغِيثُونَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَفَاتٍ مُشْرِفَةٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

((وَإِنَّ مِمَّا يَأْسَفُ لَهُ كُلُّ مُسْلِمٍ طَاهِرِ الْقَلْبِ ؛ أَنْ يَجِدَ كَثِيراً مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ وَقَعُوا فِي مُخَالَفَةِ شَرِيعَةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ﷺ الَّتِي جَاءَتْ بِالْإِبْتِعَادِ عَنْ كُلِّ مَا يَخْدِجُ بِالتَّوْحِيدِ ثُمَّ يَزْدَادُ أَسْفاً حِينَ يَرَى قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً مِنَ الْمَشَايِخِ يُقَرِّونَهُمْ عَلَى تِلْكَ الْمُخَالَفَةِ بِدَعْوَى أَنْ نِيَّاتِهِمْ طَيِّبَةٌ ، وَيَشْهَدُ اللَّهُ أَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ قَدْ قَسَدَتْ نِيَّاتُهُمْ وَرَانَ عَلَيْهَا الشِّرْكُ بِسَبَبِ سُكُوتِ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الْمَشَايِخِ بَلْ تَسْوِغُهُمْ كُلُّ مَا يَرُونَهُ مِنْ مَظَاهِرِ الشِّرْكِ بِتِلْكَ الدَّعْوَى الْبَاطِلَةِ ؟ أَيْنَ النِّيَّةُ الطَّيِّبَةُ يَا قَوْمُ مِنْ أَنْاسٍ كُلَّمَا وَقَعُوا فِي ضَيْقٍ جَاءُوا إِلَى مَيِّتٍ يَرُونَهُ

⁴(?) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين 130-2/129 .

جَهْلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَوَقَعُوا بِسَبَبِهِ فِي هَذِهِ الضَّلَالَةِ
الْكَبْرَى))⁽¹⁾.

ثم أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ ذَكَرَ مَا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ
بَعْضِ الْمَجِيزِينَ لِهَذِهِ الْإِسْتِغَاثَةِ الشَّرَكِيَّةِ ، وَأَسَوْفَهَا هُنَا
حَتَّى يَتَبَيَّنَ كَمْ كَانَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ مُدَافِعاً عَنِ
الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ وَنَابِذاً كُلَّ مَا يُضَادُّهَا ، **قَالَ - رَحِمَهُ**
اللَّهُ - :

((وَلَقَدْ جَرَى نِقَاشٌ طَوِيلٌ بَعْدَ بَضْعِ سَنِينَ مِنْ تَأْلِيفِهِ
بَيْنِي وَبَيْنَ أَحَدِ الْخُطَبَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ حَوْلَ
الْإِسْتِغَاثَةِ بِغَيْرِ اللَّهِ ، قَصَّرَحَ الشَّيْخُ بِجَوَازِهَا بِحُجَّةٍ أَنَّ
الْمُسْتِغِيثَ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ ! فَقُلْتُ لَهُ :
لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلِمَ إِذَا يُنَادِيهِ ؟ قَالَ : وَاسْطَةُ ، قُلْتُ
: اللَّهُ أَكْبَرُ : قُلْتُمْ : كَمَا قَالَ غَيْرُكُمْ چ ك ك ك ك ك ك ك
ك ك ك [الزمر: ٣] ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ : فَإِذَا كُنْتُمْ تَعْتَقِدُونَ
حَقًّا أَنَّهُمْ لَا يَعْتَقِدُونَ فِيهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا فَهَلْ تَرَى بَاسًا
مِنْ أَنْ يَكْشِفَ الْمُسْتِغِيثُ بِغَيْرِ اللَّهِ عَنْ عَقِيدَتِهِ الَّتِي
تَزْعُمُهَا بِقَوْلِهِ : يَا بَارُ ؟ يَا مَنْ لَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ ؟ فَقَالَ :
نَعَمْ يَجُوزُ ، قُلْتُ : فَهَذَا أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّكَ أَنْتَ فَضْلًا
عَنِ الْعَامَّةِ تَرَى فِي نِدَائِهِمْ نَفْعًا ، وَإِلَّا سَوَّيْتُمْ بَيْنَ
نِدَائِهِمْ وَبَيْنَ نِدَاءِ الْجَمَادَاتِ وَالْأَحْجَارِ بَلِ الْأَصْنَامِ ، وَمَا
أَظَنُّكُمْ تَرَوْنَ جَوَازَ نِدَائِهَا أَيْضًا بِحُجَّةٍ أَنَّهَا لَا تَضُرُّ وَلَا
تَنْفَعُ ! قَبِهُتْ ، چ □ □ □ چ [الحشر: ٢])⁽²⁾.

ثم انه رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ بَيَّنَّ بَانَ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ
الْفَاسِدَةَ الَّتِي هِيَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ اسْتَغْلَهَا
أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ مِنَ الْمَشْرِكِينَ وَغَيْرِهِمْ حَتَّى أَنَّهُمْ صَارُوا
يَصِفُونَهُمْ بِأَنَّهُمْ كَالْيَهُودِ ، فَقَالَ :

((يَا خَسْرَةً عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُسْلِمِينَ لَقَدْ كَانَ
الْمَفْرُوضُ فِيهِمْ أَنْ يَكُونُوا دُعَاةً لَجَمِيعِ النَّاسِ إِلَى دِينِ
التَّوْحِيدِ وَسَبَبًا لِنَقَازِهِمْ مِنَ الْوُثْنِيَّةِ وَأَدْرَانِهَا وَلَكِنَّهُمْ

¹(?) حياة الألباني 1/432 .

²(?) تحذير الساجد 108 .

يَسَبِّبُ جَهْلَهُمْ بِدِينِهِمْ وَاتِّبَاعِهِمْ أَهْوَاءَهُمْ عَادُوا مَضْرَبَ
مَثَلٍ لِلوُثْنِيَّةِ مِنْ قَبْلِ الْمُشْرِكِينَ أَنْفُسِهِمْ فَصَارُوا
يَصِفُونَهُمْ بِأَنَّهُمْ كَالْيَهُودِ فِي بِنَائِهِمُ الْمَسَاجِدَ عَلَى الْقُبُورِ
(1) ((

ثُمَّ نَقَلَ - رحمه الله - كَلَاماً لِلأُسْتَاذِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْوَكِيلِ - رحمه الله - انْقَلَهُ هُنَا لِأَهْمِيَّتِهِ وَصِلَتِهِ
بِالمَوْضُوعِ :

((وَقَدْ سَجَّلَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ هَذِهِ الْوُثْنِيَّةُ
الْمُسْتَشْرِقُ الْإِنْكَلِيزِيُّ اللَّيْمُ (ادوارد لين) فِي كِتَابِهِ (
المصريون المحدثون) فَقَالَ : (ص 167 181) :
((وَيَحْمِلُ الْمُسْلِمُونَ وَبِخَاصَّةِ الْمَصْرِيِّينَ عَلَى
اِخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ - مَا عدا الْوَهَابِيِّينَ - لِلأَوْلِيَاءِ الْمُتَوَقِّينَ
احْتِرَاماً وَتَقْدِيرَافً لَا سَنَدَ لَهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ
الْأَحَادِيثِ أَكْثَرَ مِمَّا يَحْمِلُونَ لِلأَحْيَاءِ مِنْهُمْ ،
وَيُشِيدُونَ فَوْقَ أَغْلَبِ قُبُورِ الْأَوْلِيَاءِ
الْمَشْهُورِينَ مَسَاجِدَ كَبِيرَةً وَجَمِيلَةً ، وَيَنْصِبُونَ
فَوْقَ قُبُورِ مَنْ هُمْ أَقَلُّ شُهْرَةً مِنْهُمْ بِنَاءً صَغِيرًا مُبَيَّضًا
بِالْكِلْسِ وَمُتَوَجَّافَةً بِقُبَّةٍ وَيُقَامُ فَوْقَ الْبِرِّ مَبَاشَرَةً نَصَبٌ
مُسْتَطِيلٌ مِنَ الْحَجَرِ أَوْ الْقَرْمِيدِ يُسَمَّى تَرْكِيبةً ، أَوْ مِنْ
الْخَشَبِ وَيُسَمَّى تَابُوتًا وَيُغَطَّى النَّصَبُ عَادَةً بِالْحَرِيرِ أَوْ
الْكُتَّانِ الْمَطْرُزِ بِالآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَيُحِيطُ بِهِ قُضْبَانٌ أَوْ
سِتْرٌ مِنَ الْخَشَبِ يُسَمَّى مَقْصُورَةً ، وَأَكْثَرُ أَضْرَحَةٍ
الأَوْلِيَاءِ فِي مِصْرَ مَدَافِنَ ، إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَهَا يَحْتَوِي عَلَى آثَارِ
قَلِيلَةٍ لَهُمْ وَبَعْضُهَا لَيْسَتْ إِلَّا قُبُورًا فَارِغَةً أُقِيمَتْ تِذْكَارًا
لِلْمَيِّتِ - إِلَى أَنْ يَقُولَ - وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ يَقُومَ
الْمُسْلِمُونَ كَمَا كَانَ يَفْعَلُ الْيَهُودُ بِتَجْدِيدِ بِنَاءِ قُبُورِ
أَوْلِيَائِهِمْ وَتَبْيِيضِهَا وَزَخْرَفَتِهَا وَتَغْطِيَةِ التَّرْكِيبةِ أَوْ التَّابُوتِ
أَحْيَانًا بِغِطَاءٍ جَدِيدٍ وَأَكْثَرُ هَؤُلَاءِ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ رِيَاءً كَمَا
كَانَ يَفْعَلُ الْيَهُودُ)) (2) .

1(؟)المصدر نفسه 109 .

2(؟) تحذير الساجد 109-110 ، نقلا عن كتاب ((دعوة الحق)) ص:176-

والاستغاثَةُ أنواعٌ ؛ قالَ الشيخ ابن عثيمين -

رحمه الله - :

((الأول)) : الاستغاثَةُ بالله عز وجل وهذا مِنْ أَفْضَلِ
الأَعْمَالِ وَأَكْمَلِهَا وَهُوَ دَابُّ الرُّسُلِ وَأَتْبَاعِهِمْ...0

[illegible]

الثالثُ : الاستغاثةُ بالأحياءِ العالمينَ القادرينَ على الإغاثةِ فهذا جائزٌ كالاستعانةِ بهم، قال الله تعالى في قصةِ موسى: ﴿جَفَّ وَفَقَّ جَجْ جَجْ جَجْ جَجْ﴾ [القصص: ١٥]

الرابع : الاستغاثة بِحَيٍّ غَيْر قَادِرٍ مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ لَهُ قُوَّةً خَفِيَّةً مِثْلَ أَنْ يَسْتَغِيثَ الْغَرِيقُ بِرَجُلٍ مَشْلُولٍ فَهَذَا لَعْوٌ وَسُخْرِيَةٌ يَمَنْ اسْتَغَاثَ بِهِ فَيَمْنَعُ مِنْهُ لِهَذِهِ الْعَلَّةِ، وَلِعَلَّةٍ أُخْرَى وَهِيَ الْغَرِيقُ رَبَّمَا اغْتَرَبَ بِذَلِكَ غَيْرُهُ فَتَوَهُمَ أَنَّ لِهَذَا الْمَشْلُولِ قُوَّةً خَفِيَّةً يُنْقِذُ بِهَا مِنَ الشَّدَةِ (1).

خامساً : حمايةُ النبي ﷺ جنابَ التوحيد :

إِنْ الْمَتَّبِعَ لِسِيرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاظِرَ فِي حَدِيثِهِ يَرَى أَنَّهُ
كَانَ حَارِصًا أَشَدَّ الْحُرْصِ عَلَى أُمَّتِهِ، لِتَكُونَ عَزِيْزَةً
مَنْعَةً، مُحَقَّقَةً لِتَوْحِيدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مُجَانِبَةً لِكُلِّ سَبَبٍ
مُوصِلٍ إِلَى مَا يُضَادُّ التَّوْحِيدَ أَوْ يَقْرُبُ مِنَ الشَّركِ، وَقَدْ
أَشَارَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ه ه ه ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وَلَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ شَدِيدَ الْحَذِيرِ لَأَمَّتِهِ مِنَ الشِّرْكِ وَأَسْبَابِهِ وَوَسَائِلِهِ وَكُلِّ مَا يُفْضِي إِلَيْهِ أَوْ يُقَرِّبُ مِنْهُ، حَرِيصاً عَلَى جِمَايَةِ التَّوْحِيدِ مِنْ كُلِّ مَا قَدْ يَشَوُّهُ مِنْ

1(?) شرح ثلاثة الأصول 60-61 .

الأقوال والأعمال التي يَنْتَفِي بِسَبَبِهَا التَّوْحِيدُ أَوْ
يَنْتَقِصُ .

وفيما يأتي من المطالب تعرضُ بتفصيلٍ كيفَ كَانَ
النبي ﷺ يَحْرِصُ عَلَى حِمَايَةِ جَنَابِ التَّوْحِيدِ، وَسَدِّ كُلِّ
طَرِيقٍ يُوْدِي إِلَى الشَّرِكِ وَالْبَاطِلِ .

1- الرُّقَى :

تعريفُ الرُّقَى :

لغةً : الرُّقِيَّةُ الْعَوْدَةُ ، قَالَ رُوْبَةُ⁽¹⁾ :

فَمَا تَرَكَا مِنْ عَوْدَةٍ يَعْرِفَانَهَا وَلَا رُقِيَّةٍ إِلَّا بِهَا رَقِيَانِي
وَالْجَمْعُ رُقَى، وَتَقُولُ : اسْتَرَقَيْتُهُ فَرَقَانِي رُقِيَّةً فَهَوَ
رَاقٍ⁽²⁾ .

وَالرُّقَى نَوْعَانِ : رُقِيَّةٌ مَشْرُوعَةٌ ، وَرُقِيَّةٌ مَمْنُوعَةٌ .
أَمَّا الرُّقِيَّةُ الْمَشْرُوعَةُ فَتَعْرِيفُهَا اصْطِلَاحًا :

هِيَ الْقِرَاءَةُ وَالنَّفْثُ طَلَبًا لِلشِّفَاءِ وَالْعَافِيَةِ وَالْبِرِّ مِنْ
الْأَسْقَامِ، بِتَوَاقُفٍ كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَوْ مِنَ الْأَدْعِيَةِ
النَّبَوِيَّةِ الْمَأْثُورَةِ .

وَالْأَدْلَةُ عَلَى جَوَازِهَا كَثِيرَةٌ :

مِنْهَا : عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا
نَرْقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي
ذَلِكَ؟ فَقَالَ:

(اَعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ؛ لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ
شِرْكٌ)⁽³⁾ .

ومِنْهَا : عَنْ أَنَسٍ قَالَ :

¹(?) هُوَ رُوْبَةُ بْنُ الْعَجَاجِ ، الرَّاجِزُ الْمَشْهُورُ ، اسْتَشْهَدَ بِهِ أَهْلُ اللُّغَةِ ، مَاتَ
أَيَّامَ الْمَنْصُورِ عَامَ 145 هـ ، يُنْظَرُ: طَبَقَاتُ الْأَدْبَاءِ 3/341 .

²(?) يُنْظَرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ مَادَّةُ (رَقَا) 331-14/332 .

³(?) رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، كِتَابُ السَّلَامِ ، بَابُ لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ
شِرْكٌ 4/1727 .

(رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرُّقِيَّةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَةِ ⁽¹⁾)
وَالنَّمْلَةِ ⁽²⁾) ⁽³⁾ .

ومنها : عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ :

(من اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ) ⁽⁴⁾ .

ومنها : عن عائشة رضي الله عنها قالت : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ : أَذْهَبِ الْبَاسَ رَبِّ النَّاسِ وَاشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ شِفَاءً لَا يَغَادِرُ سَقَمًا ، قَالَتْ : فَلَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، أَخَذْتُ بِيَدِهِ فَجَعَلْتُ أُمْسَحُهَا وَأَقُولُهَا ، قَالَتْ : فَتَرَعَّ يَدُهُ مِنْ يَدِي وَقَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَالْحَقْنِي بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى ، قَالَتْ : فَكَانَ هَذَا آخِرَ مَا سَمِعْتُ مِنْ كَلَامِهِ) ⁽⁵⁾ .

قال الشيخ الألبانيُّ معلقاً على هذا الحديث :

((وفي الحديث مَشْرُوعِيَّةُ تَرْقِيَةِ الْمَرِيضِ بِهَذَا الدُّعَاءِ الشَّرِيفِ ، وَذَلِكَ مِنَ الْعَمَلِ بِقَوْلِهِ ﷺ : (مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ) ⁽⁶⁾ .)) ⁽⁷⁾ .
وقد ذكر الشيخ الألبانيُّ - رحمه الله - حديثَ
عائشة رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا
وَأَمْرَاهُ تُعَالِجُهَا أَوْ تَرْقِيهَا فَقَالَ : (عَالِجِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ) ⁽⁸⁾ ،
فَقَالَ عَقِبَهُ :

¹ (؟) الحُمَة : بالتخفيف السم، ينظر: النهاية في غريب الأثر 1/446 .

² (؟) النَّمْلَة : قروح تخرج من الجنب، ينظر: النهاية في غريب الأثر 5/119 .

³ (؟) رواه مسلم، كتاب السلام، باب استحباب الرقية 4/1725 000 .

⁴ (؟) المصدر نفسه ، كتاب السلام ، باب استحباب الرقية 4/1726 000 .

⁵ (؟) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة 5/46 .

⁶ (؟) رواه مسلم ، كتاب السلام ، باب استحباب الرقية 4/1724 000 .

⁷ (؟) السلسلة الصحيحة 6/643 .

⁸ (؟) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، كتاب الرقى والتمائم 13/464 .

((وفي الحديث مَشْرُوعِيَّةُ التَّرْقِيَةِ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَنَحْوِهِ مِمَّا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الرُّقَى 000 وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الرُّقَى فَلَا تُشْرَعُ ، لَا سِيَّما مَا كَانَ مِنْهَا مَكْتُوباً بِالْحُرُوفِ الْمَقْطُوعَةِ ، وَالرُّمُوزِ الْمَغْلَقَةِ ، الَّتِي لَيْسَ لَهَا مَعْنَى سَلِيمٌ ظَاهِرٌ))⁽¹⁾ .

وَيُشْتَرَطُ لِحَوَازِ الرُّقِيَّةِ شُرُوطٌ ثَلَاثَةٌ⁽²⁾ :

الأولُ : أَنْ لَا يُعْتَقَدَ أَنَّهَا تَنْفَعُ لِذَاتِهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ اعْتِقَادٌ مُحَرَّمٌ ، بَلْ هُوَ شِرْكٌ ، فَالصَّحِيحُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهَا سَبَبٌ لَا تَنْفَعُ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ .

الثاني : أَنْ لَا تَكُونَ فِيهَا مَخَالَفَةٌ شَرْعِيَّةٌ ، كَمَا لَوْ كَانَ فِيهَا دُعَاءٌ غَيْرُ اللَّهِ ، أَوْ اسْتِغَاثَةٌ بِالْجِنِّ ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ ، بَلْ هُوَ شِرْكٌ .

الثالثُ : أَنْ تَكُونَ مَفْهُومَةً مَعْلُومَةً ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسِ الطَّلَاسِمِ وَالشَّعْوَودَةِ وَمَا لَا يُفْهَمُ فَإِنَّهَا لَا تَجُوزُ .
وَأَمَّا الرُّقِيَّةُ الْمَمْنُوعَةُ : فَهِيَ كُلُّ رُقِيَّةٍ لَمْ تَتَوَفَّرْ فِيهَا الشُّرُوطُ السَّابِقَةُ ، فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ مَمْنُوعَةٌ .

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَنْوَاعاً لِلرُّقِيَّةِ الْمَمْنُوعَةِ ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ :

((الرُّقَى غَيْرُ الْمَشْرُوعَةِ : وَهِيَ مَا لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الصَّحِيحَةِ ، وَهِيَ الَّتِي جَاءَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الشِّرْكِ عَلَيْهَا فِي غَيْرِ مَا حَدِيثِ 000 وَقَدْ يَكُونُ الشِّرْكُ مُضْمَرًا فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ الْمَجْهُولَةِ الْمَعْنَى ، أَوْ مَرْمُوزاً لَهُ بِأَحْزِفٍ مَقْطُوعَةٍ ، كَمَا يُرَى فِي بَعْضِ الْحُجُبِ الصَّادِرَةِ مِنْ بَعْضِ الدَّجَالَةِ))⁽³⁾ .

ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ نَوْعاً آخَرَ مِنَ الرُّقَى الْمَمْنُوعَةِ ، وَهُوَ مَا يُسَمُّوهُ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ بِـ (الطَّبِّ الرُّوحَانِيِّ) أَوْ (التَّنْوِيمِ الْمَغْنَطِيسِيِّ) ، فَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

¹ (?) السلسلة الصحيحة 4/566 .

² (?) ينظر : كتاب أصول الإيمان 36-37 .

³ (?) السلسلة الصحيحة 6/613 .

أَنَّهُمْ أَدْخَلُوا فِيهَا أَمْوَرًا مَّمْنُوعَةً كَالضَّرْبِ الشَّدِيدِ
بِالْعَصِيِّ ، وَاسْتِحْضَارِ الْجَنِّ ۚ وَالتَّكْلَمِ مَعَهُ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وقد كان للشيخ الألباني جهود طيبة في

بيان ذلك ، فقد أورد - رحمه الله - حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنه حين قال : (شَكَّوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسْيَانَ الْقُرْآنِ ، فَضَرَبَ صَدْرِي بِيَدِهِ فَقَالَ : (يَا شَيْطَانُ اخْرُجْ مِنْ صَدْرِ عُثْمَانَ) قَالَ عُثْمَانُ : فَمَا نَسِيتُ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدُ أَحَبَبْتُ أَنْ أَذْكُرَهُ) (1) ، **فقد ردَّ الشيخ الألباني** - بعد إيراد الحديث وتصحيحه وإثبات تلبس الجن بالإنسان - علي من زعم خلاف ذلك برد مُفجَم مدعَم بالأدلة ، قل أن يُوجَدَ في بابِه مثله ، ثم بين توسع الناس في هذه الرُّقية بأنواع من المخالفات الشرعيَّة فقال :

الشرعية فقال :
((ولكنني من جانبٍ آخرٍ أُنكِرُ اشدَّ الإنكارِ على الذين
يستغلون هذه العقيدة ، ويتخذون في ذلك من الوسائلِ
التي تزيد على مجرد تلاوة القرآن مما لم يُنزَل الله به
سُلطاناً، كالضرب الشديد الذي يترتب عليه أحياناً قتل
المُصاب...لقد كان الذين يتولون القراءة على
المصروعين أفراداً قليلين صالحين فيما مضى ، قصاروا
اليومَ بالمئات ، وفيهم بعض النسوة المتبرجات ، فخرج
الأمر عن كونه وسيلةً شرعية لا يقوم بها إلا الأطباء عادةً ،
إلى أمور ووسائل أخرى لا يعرفها الطب ولا الشرع معاً ،
فهي -عندي- نوعٌ من الدجل والوساوس يوحى بها
الشيطان إلى عدوه الإنسان : چ ڈ ف ف و ف ف
ق ق ق ج ج ج ج ج ج [الأنعام: ١١٢] ، وهو نوعٌ من
الاستعاذة بالجن التي كان عليها المشركون في الجاهلية ،
المذكورة في قوله تعالى: چ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ژ ر ر ر
ك ك ك [الجن: ٦]، فمن استعان بهم على فك
سحر -زعموا- أو معرفة هوية الجنّي المتلبس بالإنسيّ
أذكر هو أم أنثى ؟ مُسلم أم كافّر ؟ وَصدّقهُ المستعين
به ، ثم صدّق هذا الحاضرون عنده ، فقد شملهم

1(?) المعجم الكبير للطبرانی 9/47 .

جَمِيعاً وَعَيْدُ قَوْلِهِ ﷻ : (مَنْ أَتَى عَرَّافاً أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ⁽¹⁾) ، وفي حَدِيثٍ آخَرَ : (لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ⁽²⁾) ⁽³⁾ .

ثم ختم الشيخ الألباني كلمته بنصيحة للعاملين في هذا المجال بقوله :

((فَيَنْبَغِي الْإِتْبَاهُ لِهَذَا ؛ فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ كَثِيرًا مِّنْ
ابْتُلُوا بِهَذِهِ الْمَهْنَةِ هُمْ مِنَ الْغَافِلِينَ عَنِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ ،
فَأَنصَحُهُمْ - إِنْ اسْتَمَرُّوا فِي مِهْنَتِهِمْ - أَنْ لَا يَزِيدُوا فِي
مُخَاطَبَتِهِمْ عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : (أَخْرِجْ عَدُوَّ اللَّهِ) ^(٤) ،
مُذَكِّرًا لَهُمْ يَقُولُهُ تَعَالَى : چُر ک ک گ گ گ گ
گ گ گ گ گ گ [النور: ۶۳])) ^(٥) .

ثم أَنَّ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ أَوْرَدَ أَثْرَيْنِ فِي الرَّقْيِ ،
أَحَدُهُمَا مَانِعٌ مِنْهَا وَهُوَ أَثَرُ الْحَسَنِ عِنْدَمَا سَأَلَهُ رَجُلٌ
عَنِ النَّشْرَةِ؟ فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (هِيَ مِنْ
عَمَلِ الشَّيْطَانِ) (6) ، وَأَثَرُ آخَرٌ مُبِيحٌ لَهَا وَهُوَ أَثَرُ سَعِيدِ
بْنِ الْمُسَيَّبِ عِنْدَمَا سَأَلَهُ قَتَادَةُ : رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ أَوْ يُؤَخِّدُ
عَنْ امْرَأَتِهِ أَجَلٌ عَنْهُ أَوْ يَنْشُرُ؟ قَالَ : (لَا بَأْسَ بِهِ ، إِنَّمَا
يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ ، فَأَمَّا مَا يَتَفَعُّ النَّاسُ فَلَمْ يُثَبِّتْهُ عَنْهُ) (7) .

قَالَ مُبَيِّنًا الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَثَرَيْنِ وَمُفَرِّقًا بَيْنَ الرُّقِيَّةِ الْمَشْرُوعَةِ وَالرُّقِيَّةِ الْمَمْنُوعَةِ :

((هَذَا وَلَا خِلَافَ عِنْدِي بَيْنَ الْأَثَرَيْنِ ، فَاتُّرَ الْحَسَنُ يُحْمَلُ عَلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِالْجَنِّ وَالشَّيَاطِينِ وَالْوَسَائِلِ الْمَرْضِيَّةِ لَهُمْ كَالذَّبْحِ لَهُمْ وَتَحْوِهِ ، وَهُوَ الْمَرَادُ

1(?) سنن البيهقي الكبرى 8/135 .

٢(?) صحيح مسلم ، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكاهن
4/1751 .

3(?) السلسلة الصحيحة 6/1009 .

4(?) مسند الإمام أحمد 4/172 .

5. (?) السلسلة الصحيحة 6/1010 .

6(?) مسند الإمام أحمد 3/294 .

7(?) أخرجه البخاري تعليقا ، كتاب الطب، باب الشرك والسحر من الموققات 5/2175 .

بالحديث ، وأثر سعيد على الاستعانة بالرقى والتعاويذ
المشروعة بالكتاب والسنة ((⁽¹⁾).

2- التَّمَائِمُ :

تعريف التَّمَائِمِ :

لغة : التَّمَائِمُ والتَّمِيمُ، واحدها تَمِيمَةٌ، وهي خَرَازٌ
كَانَ الْأَعْرَابُ يُعَلِّقُونَهَا عَلَى أَوْلَادِهِمْ يَنْفُونَ بِهَا النَّفْسَ أَيْ
الْعَيْنَ⁽²⁾.

وَأَمَّا تَعْرِيفُهَا الْأَصْطِلَاحِيُّ فَهُوَ مُرَادِفٌ لَتَعْرِيفِهَا
اللُّغَوِيِّ، وَهِيَ : ((مَا يَوْضَعُ عَلَى الْعُنُقِ وَغَيْرِهِ مِنْ
تَعْوِذَاتٍ أَوْ خَرَازٍ أَوْ عِظَامٍ أَوْ تَحَوِّهَا لِيَجْلِبَ نَفْعٌ أَوْ
لِيَدْفَعَ ضَرٌّ، وَكَانَ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُعَلِّقُونَهَا عَلَى
أَوْلَادِهِمْ يَتَّقُونَ بِهَا الْعَيْنَ بِزَعْمِهِمُ الْبَاطِلِ))⁽³⁾.

وَأَمَّا الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فَقَدْ عَرَّفَهَا تَعْرِيفًا مُطَابِقًا
لَمَا تَقَدَّمَ ، فَقَالَ : ((وَالتَّمَائِمُ جَمْعُ تَمِيمَةٍ ، وَأَصْلُهَا
خَرَازَاتٌ تُعَلِّقُهَا الْعَرَبُ عَلَى رَأْسِ الْوَلَدِ لِيَدْفَعَ الْعَيْنَ ، ثُمَّ
تَوْسَعُوا فِيهَا ، فَسَمَّوْا بِهَا كُلَّ عَوْدَةٍ))⁽⁴⁾.

وَأَمَّا حَكْمُهَا فَهِيَ حَرَامٌ ، بَلْ هِيَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ
الشَّرِكِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فِيهَا تَعَلُّقًا بِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَلَا
يَدْفَعُ الصَّرَّ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا يَجُوزُ طَلَبُ ذَلِكَ إِلَّا بِاللَّهِ
وَأَسْمَاءِهِ وَصِفَاتِهِ.

وَالْأَدْلَةُ عَلَى تَحْرِيمِهَا كَثِيرَةٌ :

منها : عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : ((إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ
وَالنُّوْلَةَ⁽⁵⁾ شِرْكٌ))⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ (?) السلسلة الصحيحة 6/614 .

⁽²⁾ (?) ينظر : المغرب في ترتيب المغرب مادة (تمم) 1/107 ، لسان
العرب مادة (تمم) 12/69 .

⁽³⁾ (?) كتاب أصول الإيمان 37 .

⁽⁴⁾ (?) السلسلة الصحيحة 1/650 .

⁽⁵⁾ (?) وهو ما يحجب المرأة إلى زوجها من السحر، ينظر : غريب الحديث
لابن الجوزي 1/113 .

⁽⁶⁾ (?) سنن أبي داود ، كتاب الطب، باب ما جاء في العين 4/9 .

ومنها : عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً ⁽¹⁾ فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ) ⁽²⁾ .

قال ابنُ عبد البرِّ شارحاً للحديث :
((وهذا كُلُّهُ تَحْذِيرٌ وَمَنْعٌ مِمَّا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَصْنَعُونَ مِنْ تَعْلِيْقِ التَّمَائِمِ وَالْقَلَائِدِ ، يَظُنُّونَ أَنَّهَا تَقِيهِمْ وَتَصْرِفُ الْبَلَاءَ عَنْهُمْ ، وَذَلِكَ لَا يَصْرِفُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَهُوَ الْمُعَافِي وَالْمُبْتَلَى لَا شَرِيكَ لَهُ ، فَتَهَاكُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمَّا كَانُوا يَصْنَعُونَ مِنْ ذَلِكَ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ)) ⁽³⁾ .

ومنها أيضاً : عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجَهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ إِلَيْهِ رَهْطٌ قَبَايِعَ تِسْعَةً وَآمَسَكَ عَنْ وَاحِدٍ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايَعْتَ تِسْعَةً وَتَرَكْتَ هَذَا ؟ قَالَ : (إِنْ عَلَيْهِ تَمِيمَةٌ ، فَادْخُلْ يَدَهُ فَقَطِّعْهَا ، قَبَايِعُهُ وَقَالَ : مَنْ عُلِقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ) ⁽⁴⁾ .

وقد بيّن الشيخُ الألبانيُّ - رحمه الله - حُرْمَةَ تَعْلِيْقِ التَّمَائِمِ ، وَبَيَّنَّ أَنَّ مِنْهَا : ((تَعْلِيْقُ بَعْضِهِمْ تَعْلَ الْفَرَسِ عَلَى بَابِ الدَّارِ ، أَوْ فِي صَدْرِ الْمَكَانِ ، وَتَعْلِيْقُ بَعْضِ السَّائِقِينَ تَعْلًا فِي مُقَدِّمَةِ السَّيَّارَةِ أَوْ مُؤَخَّرَتِهَا ، أَوْ الْخَرَزِ الْأَزْرَقِ عَلَى مِرَاةِ السَّيَّارَةِ ، الَّتِي تَكُونُ أَمَامَ السَّائِقِ مِنَ الدَّاخِلِ ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْعَيْنِ رَعَمُوا !)) ⁽⁵⁾ .

وقال - رحمه الله - في مَوْضِعٍ آخَرَ :
((وَلَا تَزَالُ هَذِهِ الضَّلَالَةُ فَاشِيَةً بَيْنَ الْبَدَوِ وَالْفَلَاحِينَ وَبَعْضِ الْمَدَنِيِّينَ ، وَمِثْلُهَا الْخُرَزَاتُ الَّتِي يَضَعُهَا بَعْضُ السَّائِقِينَ أَمَامَهُمْ فِي السَّيَّارَةِ يُعَلِّقُونَهَا عَلَى الْمِرَاةِ !

¹(?) وهي خرز بيض في بطونها شق كشق النواة ينظر : لسان العرب مادة (ودع) 8/380 .

²(?) مسند الإمام أحمد 4/154 .

³(?) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر 17/163 .

⁴(?) مسند الإمام أحمد 4/156 .

⁵(?) السلسلة الصحيحة 1/650 .

وَبَعْضُهُمْ يُعَلِّقُ تَعَلًّا عَتِيقَةً ! فِي مُقَدِّمَةِ السَّيَارَةِ أَوْ
مُؤَخَّرَتِهَا ، وَغَيْرُهُمْ يُعَلِّقُونَ تَعَلًّا قَرَسٍ فِي وَاجِهَةِ الدَّارِ
أَوِ الدَّكَانِ ، كُلُّ ذَلِكَ لِدَفْعِ الْعَيْنِ رَعْمًا ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا
عَمَّ وَطَمَّ بِسَبَبِ الْجَهْلِ بِالتَّوْحِيدِ ، وَمَا يُنَافِيهِ مِنَ
الشَّرِكِيَّاتِ وَالْوُثْنِيَّاتِ الَّتِي مَا بُعِثَ الرَّسُولُ وَلَا أُنْزِلَتْ
الْكُتُبُ إِلَّا مِنْ أَجْلِ إِبْطَالِهَا وَالْقَضَاءِ عَلَيْهَا ، فَإِلَى اللَّهِ
الْمَشْتَكَى مِنْ جَهْلِ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ ، وَبُعْدِهِمْ عَنِ
الدِّينِ))⁽¹⁾.

ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَكْتَفِ
بِبَيَانِ حُرْمَةِ ذَلِكَ وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُ ، بَلْ رَدَّ عَلَى مَنْ أَفْتَى
بِجَوَازِ ذَلِكَ فَقَالَ :

((وَلَمْ يَقِفِ الْأَمْرُ بِبَعْضِهِمْ عِنْدَ مُجَرَّدِ الْمَخَالَفَةِ ، بَلْ
تَعَدَّاهُ إِلَى التَّقَرُّبِ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَهَذَا الشَّيْخُ
الْجَزُولِيُّ صَاحِبُ (دَلَائِلُ الْخَيْرَاتِ) يَقُولُ 00 ((اللَّهُمَّ
صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، مَا سَجَّعْتَ الْحَمَائِمُ ،
وَحَمَّتِ الْحَوَائِمُ ، وَسَرَّحْتَ الْبِهَائِمُ ، وَنَفَعْتَ
الْتِمَائِمُ)) ، وَتَأْوِيلُ الشَّارِحِ لـ (الدَّلَائِلِ) بِأَنَّ :
(التَّمَائِمُ جَمْعُ تَمِيمَةٍ ، وَهِيَ الْوَقْفَةُ الَّتِي يُكْتَبُ فِيهَا
شَيْءٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَوْ الْآيَاتِ ، وَتُعَلَّقُ عَلَى الرَّأْسِ مِثْلًا
لِلتَّبَرُّكِ)) فَمِمَّا لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ التَّمَائِمَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا
هِيَ الْخُرَزَاتُ... عَلَى أَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ بِهَذَا التَّأْوِيلِ ؛ فَلَا دَلِيلَ
فِي الشَّرْعِ عَلَى أَنَّ التَّمِيمَةَ بِهَذَا الْمَعْنَى تَنْفَعُ))⁽²⁾ .

¹(?)السلسلة الصحيحة 1/890 .

²(?) المصدر نفسه 1/890-891 .

حَكْمُ الْمَعْلُقِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

أما إذا كَانَ الْمَعْلُقُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، فهذه المسألة اختلفَ فيها العلماءُ ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْمَنْعِ مِنْهُ ، وَقَالُوا لَا يَجُوزُ تَعْلِيقُ الْقُرْآنِ لِلْإِسْتِشْفَاءِ وَذَلِكَ لَوْجُوهِ أَرْبَعَةٍ :
الأولُ : عُمُومُ النَّهْيِ عَنِ تَعْلِيقِ التَّمَائِمِ وَلَا يَوْجَدُ مُخَصَّصٌ لِلْعُمُومِ .

الثاني : سَدُّ كُلِّ ذَرِيعَةٍ ، فَهُوَ يُفْضَى إِلَى تَعْلِيقِ مَا لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ .
الثالثُ : أَنَّهُ إِذَا عُلِّقَ فَلَا بُدَّ أَنْ يُمْتَهَنَ الْمَعْلُقُ بِأَنْ يُحْمَلَ حَالُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَالْدُخُولِ إِلَى الْخَلَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

الرابعُ : أَنَّ الْإِسْتِشْفَاءَ بِالْقُرْآنِ وَرَدَ عَلَى صِفَةِ مُعِينَةٍ ، وَهِيَ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْمَرِيضِ ، فَلَا تُتَجَاوَزُ إِلَى غَيْرِهَا .

3- التَّبَرُّكُ بِالْأَشْجَارِ وَالْأَحْجَارِ وَنَحْوِهَا :

تَعْرِيفُ التَّبَرُّكِ :

لُغَةً : هُوَ طَلَبُ الْبَرَكَاتِ .

وَاصْطِلَاحًا : فَالتَّبَرُّكُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ :
الأوَّلُ : أَنْ يَكُونَ التَّبَرُّكُ بِأَمْرِ شَرْعِيٍّ مَعْلُومٍ ، مِثْلَ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ جِدْ ذِكْرَ ج [الأنعام: ٩٢] ، فَمِنْ بَرَكَاتِهِ أَنَّهُ شِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَأَنَّهُ نَوْرٌ وَهْدَايَةٌ لِلْقُلُوبِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ بَرَكَاتِهِ الَّتِي لَا تُحْصَى .

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

مَشْرُوعِيَّةَ التَّبَرُّكِ بِأَثَرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ثِيَابٍ أَوْ شَعْرٍ وَنَحْوِهَا ، وَأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ [١] .
وَمِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ عُروَةُ فِي قِصَّةِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : (

^(١) (?) ينظر : التوسل 139 .

قَالَ اللَّهُ مَا تَتَّخِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ قَدْلَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ ، وَإِذَا تَوَصَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَصْوَيْهِ ⁽¹⁾ .
ثُمَّ أَنَّ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ قَدْ بَيَّنَّ أَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ بَعِيدٌ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ ؛ وَذَلِكَ لِبُعْدِ الْعَهْدِ بِتِلْكَ الْأَثَارِ الشَّرِيفَةِ ، فَقَالَ :

((هذا وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّنَا نُوْمِنُ بِجَوَازِ التَّبَرُّكِ بِآثَارِهِ ﷻ وَلَا تُنْكِرُهُ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ صَنِيعُ خُصُومِنَا وَلَكِنْ لِهَذَا التَّبَرُّكِ شُرُوطًا ؛ مِنْهَا الْإِيمَانُ الشَّرْعِيُّ الْمَقْبُولُ عِنْدَ اللَّهِ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا صَادِقَ الْإِسْلَامِ قَلَنْ يُحَقِّقَ اللَّهُ لَهُ أَيَّ خَيْرٍ يَتَبَرَّكُ بِهِ هَذَا كَمَا يُشْتَرِطُ لِلرَّائِبِ فِي التَّبَرُّكِ أَنْ يَكُونَ حَاصِلًا عَلَى أَثَرٍ مِنْ آثَارِهِ ﷻ وَيَسْتَعْمَلُهُ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ آثَارَهُ مِنْ ثِيَابٍ أَوْ شَعْرِ أَوْ قَصَلَاتٍ قَدْ فُقِدَتْ وَلَيْسَ بِإِمْكَانٍ أَحَدٍ إِثْبَاتُ وَجُودِ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَيَّ وَجْهِ الْقَطْعِ وَالْيَقِينِ وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّ التَّبَرُّكَ بِهَذِهِ الْأَثَارِ يُصِحُّ أَمْرًا غَيْرَ ذِي مَوْضِعٍ فِي زَمَانِنَا هَذَا وَيَكُونُ أَمْرًا نَظَرِيًّا مَحْضًا)) ⁽²⁾ .
 الثاني : أَنَّ يَكُونَ التَّبَرُّكَ بِأَمْرٍ غَيْرِ مَشْرُوعٍ ، كَالتَّبَرُّكِ بِالْقُبُورِ وَالْقَبَابِ وَالْأَحْجَارِ وَنَحْوِهَا ، فَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْإِشْرَافِ بِاللَّهِ .

فَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا خَرَجَ إِلَى خَيْبَرَ مَرَّ بِشَجَرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ يُقَالُ لَهَا دَاثُ أَنْوَاطٍ يُعَلَّقُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لَنَا دَاثَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ دَاثُ أَنْوَاطٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : سُبْحَانَ اللَّهِ هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى : چ ت ز ن ت ت ت [الأعراف : ١٣٨] ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبَنَّ سُنَّةً مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ) ⁽³⁾ .

⁽¹⁾ (؟) صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد...
 2/976 .

⁽²⁾ (؟) التوسل 144 .

⁽³⁾ (؟) سنن الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء لَتَرْكَبَنَّ سُنَّةً مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ
 4/474 .

ففي هذا الحديث دلالة واضحة على أن الذي يفعل عند الأشجار والقبور والأضرحة والمقامات وتحوها من التبرك بها والعكوف عليها والذبح لها والطواف عندها أن هذا من الشرك بالله عز وجل ، ولذلك أخبرهم النبي ﷺ بأن طلبهم هذا كطلب بني إسرائيل لما قالوا لموسى عليه السلام : *جئت زينة تزدني* [الأعراف: ١٣٨] ، فهؤلاء طلبوا شجرة يتبركون بها كما كان يفعل المشركون ، وقوم موسى طلبوا إلهاً كما لهم آلهة ، فيكون الطلبان - كما هو معلوم - منافيان للتوحيد ، لأن التبرك بالشجر نوع من أنواع الشرك بالله ، واتخاذ اله مع الله شرك واضح .

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - في معرض كلامه على حرمة التبرك بالقبور والأشجار وتحوها : ((... ألا ترى أن شجرة الرضوان التي بُوع تحتها النبي عليه الصلاة والسلام من أصحاب الكرام ، قد عُميت على الصحابة أنفسهم ثم على الذين جاؤوا من بعدهم ، حتى صار مكانها نسياً منسياً ... وما ذلك إلا سداً للذريعة ، وقطعاً لداير الفتنة ، ولا سيما للذين يأتون من بعدهم ممن لا معرفة لديهم بالكتاب والسنة وأصول الشريعة وقواعدها المحكمة ، وقد قيل أن عمر رضي الله عنه هو الذي قطعها))^(١) .

4- النهي عن أعمال تتعلق بالقبور :

لقد كان الأمر النبوي الأول هو النهي عن زيارة القبور ؛ وذلك لأن الناس كانوا حديثي عهد بجاهلية وكفر ، وما ذلك إلا حماية من النبي ﷺ لجناح التوحيد ، فلما ترسخت العقيدة في قلوب الناس وثبت الإيمان فيها وأشرقت شمس التوحيد وبددت أنوارها ظلمات الشرك والوثنية ؛ جاءت الإباحة بزيارتها محددة أهدافها ومقاصدها .

^١ (?) حياة الألباني 1/422 .

فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُبِيحاً وَمُعَلِّلاً : (تَهَيُّكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ قُزُورُهَا)⁽¹⁾ ، وفي رواية : (إِنِّي تَهَيُّكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ قُزُورُهَا فَإِنَّ فِيهَا عِبْرَةً)⁽²⁾ ، وفي رواية : (فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ)⁽³⁾ ، وفي رواية : (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا قُزُورُهَا فَإِنَّهُ يَرُقُّ الْقَلْبُ وَتَدْمَعُ الْعَيْنُ وَتُذَكِّرُ الْآخِرَةَ وَلَا تَقُولُوا هَجْراً)⁽⁴⁾ ، وفي رواية : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِلْآخِرَةِ أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ)⁽⁵⁾ .

إِذْنٌ فَقَدْ تَبَيَّنَ لَنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّ إِبَاحَةَ زِيَارَةِ الْقُبُورِ كَانَتْ لِتَحْقِيقِ مَصْلَحَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ : **الأولى** : التذكيرُ بالموتِ والآخرة ، والاعتبارُ بحالِ أَهْلِ الْقُبُورِ ، وَهَذَا مِمَّا يَزِيدُ فِي الْإِيمَانِ وَيَبْعَثُ الْعَبْدَ عَلَى التَّزَوُّدِ لِيَوْمِ الْمَعَادِ .

الثانية : زِيَارَةُ الْأَمْوَاتِ وَالِدُّعَاءِ لَهُمْ وَالتَّرَحُّمِ عَلَيْهِمْ وَاسْتِئْذَانِ الْمَغْفَرَةِ وَالرَّحْمَةِ لَهُمْ ، فَهَذَانِ الْغَرَضَانِ هُمَا اللَّذَانِ جَاءَتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ بِهِمَا وَالَّذِي يَدَّعِي غَيْرَ ذَلِكَ فَقَلْبُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ دَعْوَاهُ ، **وقد أشار الشيخ الألبانيُّ إِلَى هَذَيْنِ الْمَقْصِدَيْنِ**⁽⁶⁾ ، فَإِنَّ السُّنَّةَ قَدْ جَاءَتْ بِالنَّهْيِ عَنْ مُخَالَفَاتٍ كَثِيرَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْقُبُورِ وَزِيَارَتِهَا صِيَانَةً لِلتَّوْحِيدِ وَحِمَايَةً لِجَنَابِهِ ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَعْرِفَهَا حَتَّى يُحَقِّقَ السَّلَامَةَ فِي دِينِهِ وَمُعْتَقَدِهِ ، وَمِنْ هَذِهِ الْمَخَالَفَاتِ :

⁽¹⁾ (?) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي... 2/672 .

⁽²⁾ (?) مسند الإمام أحمد 3/38 .

⁽³⁾ (?) سنن الترمذي ، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور 3/370 .

⁽⁴⁾ (?) المستدرک علی الصحيحین 1/532 .

⁽⁵⁾ (?) صحيح مسلم ، كتاب الجنائز ، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها 2/669 .

⁽⁶⁾ (?) ينظر : أحكام الجنائز وبدعها للألباني 227، والمصدر نفسه 239.

المخالفة الأولى : النهي عَنْ قولِ الهَجْرِ عِنْد

زِيَارَةِ الْقُبُورِ :
فَقَدْ سَبَقَ قَوْلُهُ [] : (وَلَا تَقُولُوا هَجْرًا) ، والمرادُ بِهِ
كُلُّ أَمْرٍ مَحْظُورٍ شَرْعًا ، وَفِي مُقَدِّمَةِ ذَلِكَ دُعَاءُ
الْمَقْبُورِينَ وَسُؤَالُهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ،
وَالِاسْتِغَاثَةُ بِهِمْ وَطَلْبُ الْمَدَدِ وَالْعَوْنِ مِنْهُمْ ، فَكُلُّ ذَلِكَ
مِنَ الْإِشْرَاقِ بِاللَّهِ وَالْكَفْرِ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ .

المخالفة الثانية : الذَّبْحُ والنَّحْرُ عِنْدَهَا :

وَهُوَ مِنَ الْإِشْرَاقِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا كَانَ تَقَرُّبًا إِلَى
 الْمَيِّتِ لِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ وَكَشْفِ الْكُرْبَاتِ ، (عَنْ أَنَسٍ
 قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ) قَالَ
 عَبْدُ الرَّزَّاقِ : كَانُوا يَعْقِرُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ بَقْرَةً أَوْ شَاةً) (1)
 ، قَالَ الشُّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

((وَمِنَ الْمَفَاسِدِ أَلْبَاغَةُ إِلَى حَدٍّ يَرْمِي بِصَاحِبِهِ **وَرَاءَ حَائِطِ الْإِسْلَامِ** ؛ وَيُلْقِيهِ عَلَى أُمِّ رَأْسِهِ مِنْ أَعْلَى مَكَانِ الدِّينِ : أَنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَأْتِي بِأَحْسَنِ مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الْأَنْعَامِ وَأَجْوَدِ مَا يَحُورُهُ مِنَ الْمَوَاشِيِّ فَيَنْحَرُهُ عِنْدَ ذَلِكَ الْقَبْرِ ، مُتَقَرِّبًا بِهِ إِلَيْهِ ، رَاجِيًا مَا يَضْمَنُ حُصُولَهُ لَهُ مِنْهُ ، فَيَهْلُ بِهِ لَغِيرِ اللَّهِ وَيَتَعَبَّدُ بِهِ لَوْثِنِ مِنَ الْأَوْثَانِ ، إِذْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ نَحْرِ النَّحَائِرِ لِأَحْيَارٍ مَنصُوبَةٍ يُسَمُّونَهَا وَثَنًا ، وَبَيْنَ قَبْرِ لَمِيَّتٍ يُسَمُّونَهُ قَبْرًا ، وَمُجَرَّدُ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّسْمِيَةِ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا)) (2) .

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - بعد إيراد

حَدِيثِ اَنَسَ الْمَتَقَدِّم :

((هَذَا إِذَا كَانَ الذَّبِيحُ هُنَاكَ لِلَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا إِذَا كَانَ لِصَاحِبِ الْقَبْرِ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْجُهَّالِ فَهُوَ شِرْكٌ صَرِيحٌ، وَأَكْلُهُ حَرَامٌ وَفِسْقٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى: چ چ د د ت ت ذ ذ ڈ ڈ چ [الأنعام: ۱۲۱] ، أَيْ: وَالْحَالُ أَنَّهُ كَذَلِكَ بِأَنْ دَبَّحَ لغيرِ الله، إِذْ هَذَا هُوَ الْفِسْقُ هُنَا كَمَا ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَى يَقُولُهُ: چ □ □ ك ك ك ك چ [الأنعام: ۱۴۵]) (3)

المخالفة الثالثة : رَفْعُهَا زِيَادَةً عَنِ التُّرَابِ الْخَارِجِ

مِنْهَا ، وَتَجْصِيصُهَا ، وَالْكِتَابَةُ عَلَيْهَا ، وَالْبِنَاءُ عَلَيْهَا ،
وَالْقُعُودُ عَلَيْهَا :

¹(?) سنن أبي داود ، كتاب الجنائز، باب كراهية الذبح عند القبر 3/216 .

²(?) شرح الصدور بتحريم رفع القبور للشوكاني 20 نقلا عن كتاب :

دمعة على التوحيد 69-70 .

٣(?) أحكام الجنائز 259-260.

وَتَعُدُّ هَذِهِ الْأُمُورُ مِنْ أَعْظَمِ ذَرَائِعِ الشِّرْكِ ، فَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : (تَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ)⁽¹⁾ ، وفي رواية : (أَوْ يُزَادَ عَلَيْهِ أَوْ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ)⁽²⁾ .
وقد أطلال الشيخ الألباني النَّفس في الكلام
 على هذه المخالفة التي تَقَعُ عِنْدَ الْقُبُورِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

((وَيَحْرُمُ عِنْدَ الْقُبُورِ مَا يَأْتِي: الذَّبْحُ لَوْحِهِ اللَّهُ ؛ رَفْعُهَا زِيَادَةً عَلَى التُّرَابِ الْخَارِجِ مِنْهَا ، طَلْيُهَا بِالْكِلْسِ وَتَحْوِهَا ، الْكِتَابَةُ عَلَيْهَا ، الْبِنَاءُ عَلَيْهَا ، الْقُعُودُ عَلَيْهَا))⁽³⁾ .
 وَسَاقَ بَعْدَ ذَلِكَ جُمْلَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ وَكَذَا أَقْوَالُ الْأُئِمَّةِ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ هَذِهِ الْمَخَالَفَةِ الشَّنِيعَةِ ، وَثَقَلَ كَلِمَةً ذَهَبِيَّةً لِلْإِمَامِ الشُّوْكَانِيِّ أَرَى مِنَ الْمُنَاسِبِ تَقْلُهَا هُنَا وَهِيَ قَوْلُ الشُّوْكَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : ((وَمِنْ رَفْعِ الْقُبُورِ الدَّاخِلِ تَحْتَ الْحَدِيثِ دُخُولًا أَوَّلِيًّا الْقَبْرِ وَالْمَشَاهِدُ الْمَعْمُورَةُ عَلَى الْقُبُورِ ، وَأَيْضًا هُوَ مِنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ ، وَقَدْ لَعَنَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَاعَلَ ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي وَكَمْ قَدْ نَشَأَ عَنْ تَشْيِيدِ أُنْبِيَةِ الْقُبُورِ وَتَحْسِينِهَا مِنْ مَفَاسِدَ يَبْكِي لَهَا الْإِسْلَامُ مِنْهَا: اعْتِقَادُ الْجَهْلَةِ لَهَا كَاعْتِقَادِ الْكُفَّارِ لِلْأَصْنَامِ ، وَعَظُمَ ذَلِكَ قَطَنُوا أَنَّهَا قَادِرَةٌ عَلَى جَلْبِ النَّفْعِ وَدَفْعِ الضَّرَرِ ، فَجَعَلُوهَا مَقْصِدًا لَطَلَبِ قِضَاءِ الْحَوَائِجِ ، وَمَلَجَأًا لِنَجَاحِ الْمَطْلَبِ ، وَسَأَلُوا مِنْهَا مَا يَسْأَلُهُ الْعِبَادُ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَشَدُّوا إِلَيْهَا الرِّحَالَ وَتَمَسَّحُوا وَاسْتَغَاثُوا ، وَبِالْجُمْلَةِ أَنَّهُمْ لَمْ يَدْعُوا شَيْئًا مِمَّا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَفْعَلُهُ بِالْأَصْنَامِ إِلَّا فَعَلُوهُ! فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ ، وَمَعَ هَذَا الْمُنْكَرِ الشَّنِيعِ وَالْكَفْرِ الْقَظِيعِ لَا تَجِدُ مَنْ يَغْضَبُ لِلَّهِ ، وَيَغَارُ

⁽¹⁾ (?) صحيح مسلم ، كتاب الجنائز ، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه 2/696 .

⁽²⁾ (?) سنن أبي داود ، أول كتاب الجنائز ، باب في البناء على القبر 3/216 .

⁽³⁾ (?) أحكام الجنائز 260 .

حَمِيَّةٌ لِلدِّينِ الْحَنِيفِ، لَا عَالَمًا وَلَا مُتَعَلِّمًا، وَلَا أَمِيرًا وَلَا
 وَزِيرًا وَلَا مَلِكًا، وَقَدْ تَوَارَدَ إِلَيْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ مَا لَا يُشْكُّ
 مَعَهُ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْقُبُورِيِّينَ أَوْ أَكْثَرُهُمْ إِذَا
 تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ مِنْ جِهَةِ خَصْمِهِ حَلَفَ بِاللَّهِ فَاجِرًا،
 فَإِذَا قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: احْلِفْ بِشَيْخِكَ وَمُعْتَقِدِكَ الْوَلِيِّ
 الْفُلَانِي! تَلَعَّتُمْ وَتَلَكَّأَ وَأَبَى وَاعْتَرَفَ بِالْحَقِّ! وَهَذَا مِنْ
 أَبْيَنِ الْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ شِرْكَهُمْ قَدْ بَلَغَ قَوْقَ شِرْكِ
 مَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى ثَانِي اثْنَيْنِ، أَوْ ثَالِثَ ثَلَاثَةٍ، فَيَا عُلَمَاءَ
 الدِّينِ وَيَا مُلُوكَ الْمُسْلِمِينَ أَيُّ رِزْءٍ لِلْإِسْلَامِ أَشَدُّ مِنْ
 الْكُفْرِ، وَأَيُّ بَلَاءٍ لِهَذَا الدِّينِ أَضَرُّ عَلَيْهِ مِنْ عِبَادَةِ غَيْرِ
 اللَّهِ، وَأَيُّ مُصِيبَةٍ يُصَابُ بِهَا الْمُسْلِمُونَ تَعْدِلُ هَذِهِ
 الْمُصِيبَةُ، وَأَيُّ مُنْكَرٍ يَجِبُ إِنْكَارُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِنْكَارُ هَذَا
 الشِّرْكِ وَاجِبًا؟!

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا
 لِمَنْ تُنَادِي
 وَلَوْ نَارًا نَفَخْتَ بِهَا أَضَاءَتِ
 وَلَكِنْ أَنْتَ تَنْفُخُ
 فِي رَمَادٍ (1).

المخالفة الرابعة : الصلاة إلى القُبورِ وَعِنْدَهَا
 وَبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهَا :

فَعَنْ أَبِي مَرْزُوقٍ الْعَنْوِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 يَقُولُ : (لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا) (2).
 وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (
 الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَّامَ) (3).

¹ (?) نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار للشوكاني
 132-4/131 .

² (?) صحيح مسلم ، كتاب الجنائز ، باب النهي عن الجلوس على القبر
 والصلاة عليه 2/668 .

³ (?) سنن الترمذي ، كتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء أن الأرض كلها
 مسجد إلا المقبرة والحمام 2/131 .

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ : (لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ) (4).

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - :

((ولا تجوز الصلاة في أماكن عَشْرَةٍ :
الأول : المقبرة وهي الموضع الذي دُفِنَ فيه إنسانٌ
واحدٌ فأكثَرُ ... وَسِوَاءُ فِي ذَلِكَ أَكَانَ الْقَبْرُ قَبْلَتَهُ أَوْ عَنْ
بَمِينِهِ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ خَلْفَهُ لَكِنَّ اسْتِقْبَالَهُ بِالصَّلَاةِ
أَشَدُّ)) (2)

ثم أن الشيخ الألباني - رحمه الله - قد بين

أن العلة في النهي إنما هي لِسَدِّ ذَرْيَةِ الشِّرْكِ التي
غالباً ما تَحْصُلُ عِنْدَ الْقُبُورِ ، وكذا رَدَّ - رحمه الله -
على مَنْ قَالَ بِغَيْرِ ذَلِكَ وَسَاقَ أَقْوَالَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ
وَالْأئِمَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَمِمَّا قَالَهُ - رحمه الله - :
((يُضَافُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسَاجِدِ
الْمَبْنِيَةِ عَلَى الْقُبُورِ قَدْ تُفْضَى بِصَاحِبِهَا أَوْ يَمَنُ يَقْتَدِي بِهِ
مِنَ الْعَوَامِّ وَالْجُهَّالِ إِلَى تَخْصِيصِ الْمَيِّتِ بَعْضُ
الْعِبَادَاتِ الْخَاصَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى كَالِاسْتِغَاثَةِ وَالسُّجُودِ كَمَا
هُوَ وَاقِعٌ فِي أَكْثَرِ الْمَسَاجِدِ الْمَبْنِيَةِ عَلَى الْقُبُورِ وَهُوَ
مُشَاهَدٌ ، فَتَنْهَى عَنْ ذَلِكَ سَدًّا لِلذَّرِيْعَةِ ، فَهُوَ كَالنَّهْيِ عَنْ
الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ الْمَكْرُوهَةِ تَحْرِيمًا ، بَلِ
الْمُفْسَدَةُ فِي تِلْكَ الْمَسَاجِدِ أَوْضَحُ وَأَظْهَرُ مِنْهَا فِي هَذِهِ
الْأَوْقَاتِ كَمَا يَشْهَدُ بِهِ الْوَاقِعُ ، وَهَذَا كُلُّهُ فَيَمَنُ لَمْ يَقْصِدِ
الصَّلَاةَ فِي تِلْكَ الْمَسَاجِدِ وَأَمَّا قَصْدُهَا لِأَجْلِ صَاحِبِ
الْقَبْرِ مُتَبَرِّكًا بِهِ مُعْتَقِدًا أَنَّ الصَّلَاةَ عِنْدَهُ أَفْضَلُ مِنْ
الصَّلَاةِ فِي الْمَسَاجِدِ الْمَجْرَدَةِ عَنِ الْقُبُورِ فَهُوَ عَيْنُ
الْمُشَاقَّةِ وَالْمَحَادَّةِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَهَذِهِ الصَّلَاةُ حَقِيقُهَا
قَوْلُ مَنْ قَالَ بِبُطْلَانِهَا)) (3).

⁴(?) صحيح البخاري ، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في قبر النبي ...
1/468.

²(?) الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب للألباني 1/357.

³(?) الثمر المستطاب 1/375 .

ثم أنه - رحمه الله - بين اتفاق العلماء على
كراهة الصلاة في المساجد المبنية على القبور وأنها
مسألة هامة قد أغفلها كثير من الفقهاء ، فقال :
((وإن مما يتعجب منه المؤمن البصير في دينه
تهاون أكثر الفقهاء بهذه المسألة الخطيرة حيث إنهم
لم يتعرضوا لها يذكر صريح في كُتُبهم وفتاويهم فيما
عَلِمْتُ ، ولذلك كان من العسير إقناع المقلدين بها -
على وضوح الحجة فيها- وأنى لهم أن يأخذوا بها وهم
أو أكثرهم يُقدِّمون قول الإمام - بل قول بعض أتباعه
ولو من المتأخرين - على قول الله تعالى وقول رسوله
- صلى الله عليه وسلم - ولا حول ولا قوة إلا بالله) (1) .

¹(?) المصدر نفسه 1/376، وينظر : تمام المنة 298-299.

المخالفة الخامسة : اتخاذها عيداً وشدُّ الرِّحالِ إليها :

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا وَصَلُّوا عَلَى فَإِنْ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ)⁽¹⁾.

وقال ﷺ : (وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، وَمَسْجِدِي)⁽²⁾.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ - رحمه الله - :
((وَمِنْ فَضْلِ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَصْدُ السَّفَرِ عَلَى مَسْجِدٍ أَوْ مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْفَاضِلَةِ وَالصَّلَاةِ فِيهَا إِلَّا إِلَيْهَا))⁽³⁾.

ثُمَّ بَيَّنَّ حُرْمَةَ شَدِّ الرِّحَالِ إِلَى الْمَشَاهِدِ بِقَوْلِهِ :

((فَالْمَنْعُ مِنَ السَّفَرِ إِلَى غَيْرِهَا أُولَى لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْمَكَانُ الْمَقْصُودُ قُبُورَ أَنْبِيَاءٍ وَصَالِحِينَ فَإِنَّهُ حُرْمٌ بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهَا كَمَا مَضَى فَكَيْفَ يُسَمَحُ بِالذَّهَابِ إِلَيْهَا وَلَمْ يُسَمَحْ بِالسَّفَرِ إِلَى الْمَسَاجِدِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى تَقْوَى اللَّهِ ؟ وَهَذَا - يَحْمَدُ اللَّهَ - بَيِّنٌ لَا يَخْفَى))⁽⁴⁾. **ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ :**

((وَلَآنَ السَّفَرَ إِلَى زِيَارَةِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ يَدْعُو لَمْ يَفْعَلْهَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَلَا أَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةٍ الْمُسْلِمِينَ فَمَنْ اعْتَقَدَ ذَلِكَ عِبَادَةً وَقَعَلَهَا فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ وَلِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ))⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ سنن أبي داود ، أول كتاب المناسك ، باب زيارة القبور 2/218.

⁽²⁾ صحيح البخاري ، أبواب التطوع ، باب مسجد بيت المقدس 1/400.

⁽³⁾ الثمر المستطاب 549 .

⁽⁴⁾ المصدر نفسه 1/562.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه 1/563.

5- التوسُّلُ أنواعُهُ وأحكامُهُ :

أ- تعريف التوسُّل :

لُغَةً : مَا يُتَوَسَّلُ بِهِ إِلَى الشَّيْءِ وَيَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْهِ⁽¹⁾.

قال الشيخ الألباني رحمه الله - :

((أن لفظة التوسُّل لفظة عَرَبِيَّةٌ أَصِيلَةٌ وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ شِعْرِ وَنَثَرٍ ، وَقَدْ غُنِيَ بِهَا التَّقَرُّبُ إِلَى الْمَطْلُوبِ وَالتَّوَسُّلُ إِلَيْهِ بِرَغْبَةٍ))⁽²⁾.

((وفي الشَّرْعِ : يُرَادُ بِهِ التَّوَسُّلُ إِلَى رِضْوَانِ اللَّهِ وَالْجَنَّةِ ؛ بِفِعْلِ مَا شَرَعَهُ وَتَرْكِ مَا نَهَى عَنْهُ))⁽³⁾.

ب- معنى الوسيلة في القرآن الكريم :

وَرَدَتْ لَفْظَةُ الْوَسِيلَةِ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوْضِعَيْنِ :

الأولُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ كَذَٰلِكَ يُؤْوَءُكُمْ وَهُوَ الرَّحِيمُ ۚ ﴾ [المائدة: ٣٥] ، الثاني قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَرْفَعُ الْوَسِيلَةَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُجْزِيَ مَنْ هُوَ لَدَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۚ وَهُوَ غَنِيٌّ بِمَا يُعْزَى ۚ ﴾ [الإسراء: ٥٧] 0

والمرادُ بالوسيلةِ في الآيتين هي القُرْبَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْعَمَلِ بِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ ، وَتَقَلَّ الْحَافِظُ ابْنَ كَثِيرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ مَعْنَى الْوَسِيلَةِ فِيهَا الْقُرْبَةُ ، وَتَقَلَّ مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَأَبِي وَائِلٍ وَالْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ وَالسَّيِّدِ وَابْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ ، وَتَقَلَّ عَنْ قَتَادَةَ قَوْلُهُ فِيهَا : ((أَيِ تَقَرَّبُوا إِلَيْهِ بِطَاعَتِهِ وَالْعَمَلِ بِمَا يُرْضِيهِ))⁽⁴⁾ ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ : ((وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمَفْسَّرِينَ فِيهِ ... وَالْوَسِيلَةُ هِيَ الَّتِي يُتَوَسَّلُ بِهَا إِلَى تَحْصِيلِ الْمَقْصُودِ))⁽⁵⁾.

¹(?) ينظر : لسان العرب 11/725.

²(?) التوسل 11.

³(?) أصول الإيمان 46.

⁴(?) تفسير ابن كثير 2/53.

⁵(?) تفسير ابن كثير 54-2/53.

وأما الآيةُ الثانيةُ فَقَدْ بَيَّنَّ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ عَبْدَ اللَّهِ
بنَ مَسْعُودٍ رضيَ اللهُ عَنْهُ مُنَاسَبَةَ نُزُولِهَا التي تَوْضَحُ
مَعْنَاهَا فَقَالَ :

((نَزَلَتْ فِي نَهْرٍ مِنَ الْعَرَبِ كَانُوا يَعْبُدُونَ نَقَرًا مِنَ
الْجَنِّ فَأَسْلَمَ الْجِنِّيُّونَ وَالْإِنْسُ الَّذِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَهُمْ لَا
يَشْعُرُونَ))⁽¹⁾.

قالَ الحَافِظُ ابنُ حَجرٍ رَحِمَهُ اللهُ : ((أَيَّ اسْتَمَرَّ
الْإِنْسُ الَّذِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ عَلَى عِبَادَةِ الْجِنِّ ،
وَالْجِنُّ لَا يَرْضَوْنَ بِذَلِكَ لِكُونِهِمْ أَسْلَمُوا وَهُمْ الَّذِينَ
صَارُوا يَتَّبِعُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ... وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي
تَفْسِيرِ الْآيَةِ))⁽²⁾.

قالَ الشَّيْخُ الألبانيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - :

((وهي صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَسِيلَةِ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ
إِلَى اللهِ تَعَالَى وَلِذَلِكَ قَالَ : (يَتَّبِعُونَ) أَيَّ يَطْلُبُونَ مَا
يَتَقَرَّبُونَ بِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَهِيَ
كَذَلِكَ تُشِيرُ إِلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الْغَرِيبَةِ الْمُخَالِفَةِ لِكُلِّ
تَفْكِيرٍ سَلِيمٍ ظَاهِرُهُ أَنَّ يَتَوَجَّهَ بَعْضُ النَّاسِ بِعِبَادَتِهِمْ
وَدُعَائِهِمْ إِلَى بَعْضِ عِبَادِ اللهِ يَخَافُونَهُمْ وَيَرْجُونَهُمْ مَعَ أَنَّ
هَؤُلَاءِ الْعِبَادِ الْمَعْبُودِينَ قَدْ أَعْلَنُوا إِسْلَامَهُمْ وَأَقْرَبُوا لِلَّهِ
بِعِبَادَتِهِمْ وَأَخَذُوا يَتَسَابَقُونَ فِي التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ
بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الَّتِي يُحِبُّهَا وَيَرْضَاهَا وَيَطْمَعُونَ فِي
رَحْمَتِهِ وَيَخَافُونَ مِنْ عِقَابِهِ فَهُوَ سُبْحَانَهُ يَسْفَهُ فِي هَذِهِ
الْآيَةِ أَحْلَامَ أَوْلَئِكَ الْجَاهِلِينَ الَّذِينَ عَبَدُوا الْجِنَّ وَاسْتَمَرُّوا
عَلَى عِبَادَتِهِمْ مَعَ أَنَّهُمْ مَخْلُوقُونَ عَائِدُونَ لَهُ سُبْحَانَهُ
وَضُعَفَاءُ مِثْلُهُمْ لَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا وَيُنْكِرُ
اللهُ عَلَيْهِمْ عَدَمَ تَوَجُّهِهِمْ بِالْعِبَادَةِ إِلَيْهِ وَحَدَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى وَهُوَ الَّذِي يَمْلِكُ وَحَدَّهُ الضَّرُّ وَالنَّفْعُ وَبِيَدِهِ وَحَدَّهُ
مُقَادِيرُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْمَهِيْمُنُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ))⁽³⁾.

¹ (?) صحيح مسلم ، كتاب التفسير ، باب قوله تعالى أولئك الذين
يدعون ... 4/2321.

² (?) فتح الباري 8/397.

³ (?) التوسل 15-14.

معنى الوسائل الكونية والشرعية

لَقَدْ بَيَّنَّ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَنَّ الْوَسَائِلَ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ : كَوْنِيَّةٍ وَشَّرْعِيَّةٍ ، وَبَيْنَ أَنْ الْوَسِيلَةَ الْكَوْنِيَّةُ : ((هِيَ كُلُّ سَبَبٍ طَبِيعِيٍّ يُوَصِّلُ إِلَى الْمَقْصُودِ بِخَلْقَتِهِ)) الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ بِهَا وَيُؤَدِّي إِلَى الْمَطْلُوبِ بِفِطْرَتِهِ الَّتِي فَطَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ وَمِنْ أَمْثَلِهَا : الْمَاءُ ، فَهُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى رِيِّ الْإِنْسَانِ ، وَالطَّعَامُ وَسِيلَةٌ إِلَى شَبْعِهِ وَاللِّبَاسُ وَسِيلَةٌ إِلَى حِمَايَتِهِ مِنَ الْحَرِّ وَالْقَرِّ وَالسَّيَارَةُ وَسِيلَةٌ إِلَى انْتِقَالِهِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ وَهَكَذَا))⁽¹⁾.

وَأَمَّا الْوَسِيلَةُ الشَّرْعِيَّةُ فَقَالَ عَنْهَا : ((هِيَ كُلُّ سَبَبٍ يُوَصِّلُ إِلَى الْمَقْصُودِ عَنْ طَرِيقٍ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَبَيَّنَّهُ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ، وَهِيَ خَاصَّةٌ بِالْمُؤْمِنِ الْمَتَّبِعِ أَمَرَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ .

وَمِنْ أَمْثَلِهَا : النُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ بِإِخْلَاصٍ وَقَهْمُ وَسِيلَةٌ إِلَى دُخُولِ الْجَنَّةِ وَالنَّجَاةِ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ))

أقسام التوسُّل :

يَنْقَسِمُ التَّوَسُّلُ إِلَى قِسْمَيْنِ : تَوَسُّلٌ مَشْرُوعٌ ، وَتَوَسُّلٌ مَمْنُوعٌ .

الأول : التَّوَسُّلُ الْمَشْرُوعُ : هُوَ التَّوَسُّلُ إِلَى اللَّهِ بِالْوَسِيلَةِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْرُوعَةِ ، وَالطَّرِيقُ الصَّحِيحُ لِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ هُوَ الرَّجُوعُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَعْرِفَةِ مَا وَرَدَ فِيهِمَا عَنْهَا ، فَمَا دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى أَنَّهُ وَسِيلَةٌ مَشْرُوعَةٌ ، فَهُوَ مِنَ التَّوَسُّلِ الْمَشْرُوعِ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَاتَّهَ تَوَسُّلٌ مَمْنُوعٌ .

أقسام التوسُّل المشروع :

وهو على ثلاثة أقسامٍ ، قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

⁽¹⁾ (?) المصدر نفسه 17.

⁽²⁾ (?) المصدر نفسه 17.

((التَّوَسَّلْ الْمَشْرُوعُ الَّذِي ذَكَرْتُ عَلَيْهِ نُصُوصُ الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ وَجَرَى عَلَيْهِ عَمَلُ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَاجْمَعَ عَلَيْهِ
الْمُسْلِمُونَ هُوَ:

1: التوسُّلُ بِاسْمِ مَنْ أَسْمَاءُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ ، 2: التوسُّلُ بِعَمَلٍ صَالِحٍ قَامَ بِهِ الدَّاعِي ، 3: التوسُّلُ بِدُعَاءِ رَجُلٍ صَالِحٍ ((⁽¹⁾).

أ- التَّوَسَّلْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِاسْمِ مَنْ أَسْمَاءِهِ
أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ ، كَأَنْ يَقُولَ الْمُسْلِمُ فِي دُعَائِهِ :
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ أَنْ
تُعَافِيَنِي، أَوْ يَقُولَ : أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ الَّتِي وَسِعَتْ كُلَّ
شَيْءٍ أَنْ تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي ، وَتَحُو ذَلِك .

أما دليلُ مشروعيةِ هذا التوسُّلِ فقد قال الشيخُ الألبانيُّ - رحمه الله - :

[illegible]

ثم ساق الشيخ الألباني أدلة كثيرة من السنة على هذا النوع من التوسُّل ، منها حديث أنس رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- (كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ قَالَ: يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ) (3).

ثم قال الشيخ الألباني بَعْدَ إيرادِ هذه الأدلة : ((فهذه الأحاديث وما شابهها تُبَيِّنُ مَشْرُوعِيَّةَ التَّوَسُّلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ

١(?) التوسل 42.

2) (?) المصدر نفسه 30.

³(?) سنن الترمذي، كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم 5/539.

، وكذلك بقصة أصحاب الغار المشهورة وهي مُخَرَّجَةٌ
في الصحيحين⁽¹⁾.

ج- التوسلُ إلى الله تعالى بدعاء الرجل الصالح الذي تُرجى إجابَةُ دعائه ، وقد بيَّنه الشيخ الألباني بقوله :

((كَانَ يَقَعُ الْمُسْلِمُ فِي ضَيْقٍ شَدِيدٍ أَوْ تَحُلُّ بِهِ مُصِيبَةٌ
كَبِيرَةٌ وَيَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ التَّفْرِيطَ فِي جَنْبِ اللَّهِ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى فَيُحِبُّ أَنْ يَأْخُذَ بِسَبَبٍ قَوِيٍّ إِلَى اللَّهِ فَيَذْهَبُ
إِلَى رَجُلٍ يَعْتَقِدُ فِيهِ الصَّلَاحَ وَالتَّقْوَى أَوْ الْقَضْلَ وَالْعِلْمَ
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، فَيَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَدْعُوَ لِيُفَرِّجَ عَنْهُ كُرْبَهُ
وَيُزِيلَ عَنْهُ هَمَّهُ ، فَهَذَا نَوْعٌ آخَرٌ مِنَ التَّوَسُّلِ الْمَشْرُوعِ
ذَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّرِيعَةُ الْمُطَهَّرَةُ وَأَرْشَدَتْ إِلَيْهِ))⁽²⁾

**وقد استدللُّ له الشيخ - رحمه الله - بأدلةٍ
من السنة النبوية ، منها ما رواه انس بن مالك
رضي الله عنه أن عُمرَ بن الخطاب رضي الله عنه
كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب
فَقَالَ : (اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بَنَيْنَا -صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَتَسْقِينَا وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِينَا فَاسْقِنَا،
قَالَ : فَيُسْقَوْنَ)⁽³⁾.**

وَقَدْ اسْتَدَلَّ كَذَلِكَ بِأَدَلَّةٍ أُخْرَى فَلْيُرَاجِعْهَا مَنْ شَاءَ⁽⁴⁾،
وهذا النوعُ من التوسُّلِ إنما يكونُ في حَيَاةٍ مَنْ يُطْلَبُ
مِنْهُ الدُّعَاءُ ، أما بَعْدَ مَوْتِهِ فلا يَجُوزُ لِأَنَّهُ لَا عَمَلَ لَهُ بَعْدَ
الْمَوْتِ))⁽⁵⁾.

الثاني : التوسلُ الممنوعُ :

⁽¹⁾ (?) ينظر : التوسل : 33-37.

⁽²⁾ (?) المصدر نفسه : 38.

⁽³⁾ (?) صحيح البخاري : كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام

الاستسقاء إذا قحطوا 1/341.

⁽⁴⁾ (?) ينظر : التوسل : 38-42.

⁽⁵⁾ (?) ينظر : أصول الإيمان : 50.

هو كُلُّ ما عَدَا هَذِهِ التَّوَسُّلَاتِ السَّابِقَةَ ، وَهُوَ التَّوَسُّلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا لَمْ يَثْبُتْ فِي الشَّرِيعَةِ أَنَّهُ وَاسِيلَةٌ ،

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - :

((وَأَمَّا مَا عَدَا هَذِهِ الْأَنْوَاعِ مِنَ التَّوَسُّلَاتِ فَفِيهِ خِلَافٌ، وَالَّذِي نَعْتَقِدُهُ وَنَدِينُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ وَلَا مَشْرُوعٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ دَلِيلٌ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ وَقَدْ أَنْكَرَهُ الْعُلَمَاءُ الْمُحَقِّقُونَ فِي الْعَصُورِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمُتَعَاqِبَةِ))⁽¹⁾

ومن التوسلات الممنوعة :

أ- التوسل إلى الله تعالى بدعاء الموتى

وَالْغَائِبِينَ وَالِاسْتِغَاثَةَ بِهِمْ وَسُؤَالَهِمْ قَضَاءَ الْحَاجَاتِ وَتَفْرِيجَ الْكُرْبَاتِ ، فَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ النَّاقِلِ عَنِ الْمِلَّةِ .

وفي ذلك يقول الشيخ الألباني : ((فَقَدْ يَحْدُثُ

أَنْ يَدْعُو أَحَدُهُمْ وَلِيًّا أَوْ يَسْتَغِيثُ بِمَيِّتٍ فَيَتَحَقَّقُ طَلْبُهُ وَيُنَالُ رَغْبَتَهُ قَيْدَعِي أَنْ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى قُدْرَةِ الْمَوْتَى وَالْأُولِيَاءِ عَلَى إِغَاثَةِ النَّاسِ وَعَلَى جَوَازِ دُعَائِهِمْ وَالِاسْتِغَاثَةَ بِهِمْ وَمَا حُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ غَيْرُ حُصُولِهِ عَلَى طَلْبِهِ وَقَدْ قَرَأْنَا مَعَ الْأَسْفِ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الدِّينِيَّةِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ إِذْ يَقُولُ مُسَطَّرُهَا أَوْ يَنْقُلُ عَنْ بَعْضِهِمْ قَوْلَهُ مِثْلًا : إِنَّهُ وَقَعَ فِي شِدَّةٍ وَاسْتَغَاثَ بِالْوَلِيِّ الْفُلَانِيِّ أَوْ الصَّالِحِ الْعُلَانِيِّ وَنَادَاهُ بِاسْمِهِ فَحَضَرَ حَالًا أَوْ جَاءَهُ فِي النَّوْمِ فَأَغَاثَهُ وَحَقَّقَ لَهُ مَا أَرَادَ))⁽²⁾ .

ب- التوسل إلى الله تعالى بفعل العبادات

عِنْدَ الْقُبُورِ وَالْأَضْرَحَةِ وَالِدُّعَاءِ عِنْدَهَا، وَالْبِنَاءِ عَلَيْهَا ، وَوَضْعِ الْقِنَادِيلِ وَالسُّتُورِ وَتَحْوِ ذَلِكَ ، وَهَذَا مِمَّا يُنَافِي كَمَالَ التَّوْحِيدِ ، وَهُوَ مِنَ الذَّرَائِعِ الْمُفْضِيَةِ إِلَى الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ .

⁽¹⁾ (?) التوسل : 42.

⁽²⁾ (?) المصدر نفسه : 23.

ج- التوسُّلُ إلى الله تعالى بجاهِ الأنبياءِ

الصالحينَ وَمَكَاتِيهِمْ وَمَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهَذَا مُحَرَّمٌ ، بَلْ هُوَ مِنَ الْبِدْعِ الْمَحْدَثَةِ ، لِأَنَّهُ تَوَسَّلَ لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ وَلَمْ يَأْذَنْ بِهِ ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ ه ه ه ﴾ [يونس: ٥٩] وَلَئِنْ جَاءَ الصَّالِحِينَ وَمَكَاتِيهِمْ إِنَّمَا تَنْفَعُهُمْ هُمْ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ ه ه ه ه ه ه ه ﴾ [النجم: ٣٩] ، وَلِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا التَّوَسُّلُ مَعْرُوفًا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَصْحَابِهِ .

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ: ((يُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الدَّاعِي : أَسْأَلُكَ بِحَقِّ فُلَانٍ أَوْ بِحَقِّ أَوْلِيَائِكَ وَرُسُلِكَ ، أَوْ بِحَقِّ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ)) (١) .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

((فَهَذِهِ الْأَدْعِيَةُ الْوَارِدَةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ لَا تَجِدُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا التَّوَسُّلَ بِالْجَاهِ أَوْ الْحُرْمَةِ أَوْ الْحَقِّ أَوْ الْمَكَاتَةِ لَشَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ إِلَى آخِرِ مَا هُنَالِكَ مِنَ الْأَدْعِيَةِ الْقُرْآنِيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَبَعْضُهَا مِمَّا يُعَلِّمُنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نَدْعُو بِهَا ابْتِدَاءً وَبَعْضُهَا مِمَّا يَحْكِيهِ سُبْحَانَهُ عَنْ بَعْضِ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ أَوْ بَعْضِ عِبَادِهِ وَأَوْلِيَائِهِ وَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ذَاكَ التَّوَسُّلَ الْمُبْتَدَعَ الَّذِي يُدْنِدُنْ حَوْلَهُ الْمُتَعَصِّبُونَ وَيُخَاصِمُ فِيهِ (الْمُخَالَفُونَ)) (٢) .

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : ((وَإِذَا انْتَقَلْنَا إِلَى السَّنَةِ الشَّرِيفَةِ لِنَطْلُعَ مِنْهَا عَلَى أَدْعِيَةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الَّتِي ارْتَضَاهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُ وَعَلَّمَهُ إِيَّاهَا وَأَرْشَدَنَا إِلَى قَضَائِهَا وَحُسْنِهَا نَرَاهَا مُطَابِقَةً لِمَا فِي أَدْعِيَةِ الْقُرْآنِ السَّالِفَةِ مِنْ حَيْثُ خُلُوها مِنَ التَّوَسُّلِ الْمُبْتَدَعَ الْمُشَارِ إِلَيْهِ)) (٣) .

^١(?) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي الحنفي : 6/31.

^٢(?) التوسل : 43-44.

^٣(?) المصدر نفسه : 44.

شُبُهَاتٌ وَرَدُّهَا فِي بَابِ التَّوَسُّلِ :

بَعْدَ أَنْ عَرَفْنَا حَقِيقَةَ التَّوَسُّلِ وَأَقْسَامَهُ ، فَقَدْ أوردَ بَعْضُ الْمُخَالَفِينَ فِي هَذَا الْبَابِ شُبُهَاتٍ وَاعْتِرَاضَاتٍ ، لِيَتَوَسَّلُوا بِهَا إِلَى دَعْمِ تَقْرِيرَاتِهِمُ الْخَاطِئَةِ ، وَلِيُوْهِمُوا عَوَامَّ الْمُسْلِمِينَ بِصِحَّةِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ ، وَلَا تَخْلُو شُبُهَاتٌ هَؤُلَاءِ عَنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ :

الأول : إما أَحَادِيثٌ ضَعِيفَةٌ أَوْ مَوْضُوعَةٌ يَسْتَدِلُّ بِهَا هَؤُلَاءِ إِلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ :

* حَدِيثٌ : (تَوَسَّلُوا بِجَاهِي فَإِنَّ جَاهِي عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ) ، وَهُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَا هُوَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ .
* حَدِيثٌ : (إِذَا أَعْيَتَكُمْ الْأُمُورُ فَعَلَيْكُمْ بِأَهْلِ الْقُبُورِ) ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَكْذُوبٌ مَفْتَرٍ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ .

* حَدِيثٌ : (لَوْ أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ ظَنَّهُ بِحَجَرٍ لَنَفَعَهُ) ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنَاقِضٌ لِلدِّينِ وَضَعَهُ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ .
* حَدِيثٌ : (لَمَّا اقْتَرَفَ آدَمُ الْخَطِيئَةَ قَالَ : يَا رَبِّ أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ لَمَّا عَفَرْتَ لِي ، فَقَالَ : يَا آدَمُ : وَكَيْفَ عَرَفْتَ مُحَمَّدًا وَلَمْ أَخْلُقْهُ ؟ قَالَ : يَا رَبِّ لَمَّا خَلَقْتَنِي بِيَدِكَ وَتَفَخْتَ فِيَّ مِنْ رُوحِكَ رَفَعْتَ رَأْسِي فَرَأَيْتُ عَلَى قَوَائِمِ الْعَرْشِ مَكْتُوبًا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، فَعَلِمْتُ أَنَّكَ لَمْ تُضِفْ إِلَيَّ اسْمَكَ إِلَّا أَحَبَّ الْخَلْقِ إِلَيْكَ ، فَقَالَ : عَفَرْتُ لَكَ وَلَوْلَا مُحَمَّدٌ مَا خَلَقْتُكَ) وَهُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ .

الثاني : أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ ثَابِتَةٌ يُسَيِّ هَؤُلَاءِ فَهَمَهَا وَيُحَرِّفُونَهَا عَنْ مَدْلُولِهَا وَمُرَادِهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ :

* مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا قَحِطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ : (اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ نَبِيَّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَتَسْقِينَا وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيَّنَا فَاسْقِنَا قَالَ : فَيُسْقَوْنَ)⁽¹⁾ .

¹(?) تقدم تخريجه ص119.

فَفَهَّمُوا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ تَوَسُّلَ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا كَانَ بِجَاهِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَكَانَتِهِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَهَذَا فَهْمٌ خَاطِئٌ وَتَأْوِيلٌ بَعِيدٌ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ النَّصِّ لَا مِنْ قَرِيبٍ وَلَا مِنْ بَعِيدٍ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ التَّوَسُّلُ إِلَى اللَّهِ بِذَاتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ جَاهِهِ ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَتَوَسَّلُونَ إِلَى اللَّهِ بِدُعَائِهِ حَالِ حَيَاتِهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ بَعْضُ هَذَا الْمَعْنَى ، وَغُمَزُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يُرِدْ بِقَوْلِهِ : (إِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ تَبِينَا) أَيِ ذَاتِهِ وَجَاهِهِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ دُعَاءَهُ ، وَلَوْ كَانَ التَّوَسُّلُ بِالذَّاتِ أَوْ الْجَاهِ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ لَمَا عَدَلَ غُمَزُ عَنِ التَّوَسُّلِ بِالنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى التَّوَسُّلِ بِالْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بَلْ وَلَقَالَ لَهُ الصَّحَابَةُ إِذْ ذَاكَ : كَيْفَ تَتَوَسَّلُ بِالْعَبَّاسِ وَتَعْدِلُ عَنِ التَّوَسُّلِ بِالنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ الْخَلْقِ ، فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْهُمْ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ فِي حَيَاتِهِ تَوَسَّلُوا بِدُعَائِهِ ، وَبَعْدَ مَمَاتِهِ تَوَسَّلُوا بِدُعَاءِ غَيْرِهِ عَلِمَ أَنَّ الْمَشْرُوعَ عِنْدَهُمْ التَّوَسُّلُ بِدُعَاءِ الْمَتَوَسَّلِ لَا بِذَاتِهِ .

* حَدِيثُ عُثْمَانَ بْنِ حُثَيْفٍ : (أَنَّ رَجُلًا صَرِيرَ الْبَصَرِ أَتَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ ادْعُ اللَّهَ أُنْ يُعَافِيَنِي قَالَ إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ ، قَالَ : فَأَدْعُهُ ، قَالَ : فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَصَّلَ فَيُحْسِنَ وُضُوءَهُ وَيَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِنُقْصِي لِي اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ) (1) .

فَفَهَّمُوا مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّوَسُّلُ بِجَاهِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّالِحِينَ ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ ، فَإِنَّ الْأَعْمَى قَدْ طَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَدْعُوَ لَهُ بِأَنْ يَرُدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بَصَرَهُ ، فَقَالَ لَهُ : (إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَإِنْ شِئْتَ

¹(?) سنن الترمذي، كتاب الدعوات 5/569.

دَعُوْثُ) ، فَقَالَ : فَادْعُهُ ، وَهَذَا تَوَسُّلٌ بِدُعَاءِ النَّبِيِّ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَا بِذَاتِهِ وَجَاهِهِ .

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَا حُجَّةَ لَهُؤُلَاءِ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ إِمَّا
لِعَدَمِ صِحَّتِهِ ، أَوْ لِعَدَمِ دِلَالَتِهِ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ ⁽¹⁾ .

6- الشِّرْكُ وَالْكُفْرُ وَأَنْوَاعُهُمَا :

مَا مِنْ رَيْبٍ أَنَّ فِي مَعْرِفَةِ الْمُسْلِمِ لِلشِّرْكِ وَالْكُفْرِ
وَأَسْبَابِهِمَا وَوَسَائِلِهِمَا وَأَنْوَاعِهِمَا قَوَائِدَ عَظِيمَةً ، إِذَا
عَرَفَهَا مَعْرِفَةً يَقْصِدُ مِنْ وَرَائِهَا السَّلَامَةَ مِنْ هَذِهِ
الشَّرُورِ وَالنَّجَاةَ مِنْ تِلْكَ الْآفَاتِ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ
أَنْ تُعْرَفَ سَبِيلُ الْحَقِّ لِتُحَبَّ وَتُسَلَّكَ ، وَيُحِبُّ أَنْ تُعْرَفَ
سَبِيلُ الْبَاطِلِ لِتُجْتَنَّبَ وَتُبْعَضَ ، وَالْمُسْلِمُ كَمَا أَنَّ
مُطَالِبَ مَعْرِفَةِ سَبِيلِ الْخَيْرِ لِيُطَبِّقَهَا ، فَهُوَ كَذَلِكَ
مُطَالِبٌ بِمَعْرِفَةِ سَبِيلِ الشَّرِّ لِيَحْذَرَهَا ، وَلِهَذَا ثَبَتَ فِي
الصَّحِيحِينَ عَنْ حُدَيْقَةَ بِنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ
قَالَ : (كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ- عَنِ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ
يُذَرِّكَنِي) ⁽²⁾ ، وَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مَلَأَ بِالآيَاتِ الْمُبِينَةِ
لِلشِّرْكِ وَالْكُفْرِ وَالْمُحْذَرَةِ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِمَا ، وَالِدَالَّةُ
عَلَى سُوءِ عَاقِبَتِهِمَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، بَلْ إِنْ ذَلِكَ
مَقْصِدٌ عَظِيمٌ مِنْ مَقَاصِدِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ
الْمُطَهَّرَةِ ، وَفِيمَا يَلِي ذِكْرَ لِلْمَطَالِبِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَذَا
الْجَانِبِ .

¹(?) ينظر لتفصيل المسألة : التوسل 51-153 .

²(?) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام
3/1319.

الشِّرْكُ :
تعريفه : لغة : يُرادُ بِهِ عِدَّةُ مَعَانٍ : مِنْهَا : النَّصِيبُ

وَلَهُ فِي الشَّرْعِ مَعْنَيَانِ : عَامٌّ وَخَاصٌّ .
المعنى العام :

تَسْوِئَةٌ غَيْرِ اللَّهِ بِاللَّهِ فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ سُبْحَانَهُ ،
قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :
 ((المَشْرِكُ : كُلُّ مَنْ أَشْرَكَ مَعَ اللَّهِ شَيْئًا فِي ذَاتِهِ
 تَعَالَى ، أَوْ فِي صِفَاتِهِ ، أَوْ فِي عِبَادَتِهِ))⁽¹⁾ ، وَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ
 ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

الأول : الشِّرْكُ فِي الرِّبَوِيَّةِ ، وَهُوَ تَسْوِئَةٌ غَيْرِ اللَّهِ
 بِاللَّهِ فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الرِّبَوِيَّةِ ، أَوْ نِسْبَةُ شَيْءٍ مِنْهَا
 إِلَى غَيْرِهِ ، كَالْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَالْإِجَادِ وَالْإِمَاتَةِ وَالتَّدْبِيرِ
 لِهَذَا الْكَوْنِ وَتَحْوِ ذَٰلِكَ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كِبَاؤُكَ وَلَا حُلْيَاكَ يَوْمَ تُدْعَىٰ إِلَى الْوُجُوهِ ﴾ [فاطر: ٣].

الثاني : الشِّرْكُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، وَهُوَ
 تَسْوِئَةٌ غَيْرِ اللَّهِ بِاللَّهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ
 : ﴿ ذُنُوبٌ كَثِيرَةٌ تَأْتَ بِنَفْسٍ فَتَنَهَا قَدْ أَفْرَأَتْ أَنَّهَا كَذِبَةٌ ﴾ [الشورى: ١١].

الثالث : الشِّرْكُ فِي الْأُلُوْهِيَةِ ، وَهُوَ تَسْوِئَةٌ غَيْرِ اللَّهِ
 بِاللَّهِ فِي شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِ الْأُلُوْهِيَةِ ، كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ
 وَالذُّعَاءِ وَالِاسْتِغَاثَةِ وَالذَّبْحِ وَالتَّذْرِ وَتَحْوِ ذَٰلِكَ ، قَالَ
 تَعَالَى : ﴿ جَعَلَ لَكُمُ الشِّرْكَاءَ الَّذِينَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُدْعَوْنَ بِدْعَائِكُمْ لِئَلَّا يَذَّكَّرَ الَّذِينَ لَا الْحِزْمَ ﴾ [البقرة: ١٦٥].

المعنى الخاص : وَهُوَ أَنْ يَتَّخِذَ مَعَ اللَّهِ نِدَاءً يَدْعُوهُ
 كَمَا يَدْعُو اللَّهَ وَيَسْأَلُهُ الشَّفَاعَةَ كَمَا يَسْأَلُ اللَّهَ وَيَرْجُوهُ
 كَمَا يَرْجُو اللَّهَ ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الْمَتَبَادِّرُ مِنْ كَلِمَةِ
 (الشِّرْكُ) إِذَا أُطْلِقَتْ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ⁽²⁾ .
أنواعه :

يَنْقَسِمُ الشِّرْكُ إِلَى قِسْمَيْنِ :

⁽¹⁾ (?) ينظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة 4 / 87 .

⁽²⁾ (?) ينظر : أصول الإيمان : 58 .

الأول : الشُّرْكُ الْأَكْبَرُ : هو اتِّخَاذُ نِدٍّ مَعَ اللَّهِ يَعْْبُدُهُ كَمَا يَعْْبُدُ اللَّهَ ، وَهُوَ تَاقِلٌ مِنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ مُحِيطٌ لِلْأَعْمَالِ كُلِّهَا ، وَصَاحِبُهُ إِنْ مَاتَ عَلَيْهِ يَكُونُ مُخْلَدًا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَذَّابٌ أَفْعَلٌ ﴾ [الزمر: ٦٥].

الثاني : الشُّرْكُ الْأَصْغَرُ : وَهُوَ كُلُّ مَا كَانَ ذَرِيعَةً إِلَى الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ وَوَسِيلَةً إِلَى الْوُقُوعِ فِيهِ ، أَوْ مَا جَاءَ فِي النُّصُوصِ تَسْمِيَّتُهُ شُرْكَاً وَلَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ الْأَكْبَرِ ، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ وَقَعَ تَحْتَ الْمَشِئَةِ كَحُكْمِ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ^(١).

الفرق بين الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ
لا شك أنَّهُ هُنَاكَ فُرُوقاً بَيْنَ الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ ، أَهْمُهَا مَا يَلِي :

الأول : أَنَّ الشُّرْكَ الْأَكْبَرَ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ ، وَأَمَّا الْأَصْغَرُ فَهُوَ وَقَعَ تَحْتَ الْمَشِئَةِ ، **قال الشيخ الألباني - رحمه الله - :**

((إِنْ الْمُسْلِمَ لَا يَسْتَحِقُّ مَغْفِرَةَ اللَّهِ إِلَّا إِذَا لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَلَمْ يُشْرِكْ بِهِ شَيْئاً ، ذَلِكَ لِأَنَّ الشُّرْكَ أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لَنَا ضَلَالُ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يَعْيشُونَ مَعَنَا وَيُصَلُّونَ صَلَاتِنَا ... وَلَكِنَّهُمْ يُوَاقِعُونَ أَنْوَاعاً مِنَ الشَّرَكِيَّاتِ وَالْوَثْنِيَّاتِ ، كَالِاسْتِغَاثَةِ بِالمَوْتَى مِنَ الْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَدُعَاؤُهُمْ فِي الشَّدَائِدِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، وَالدَّبْحِ لَهُمْ وَالنَّذْرِ لَهُمْ ... وَلَا يَصُدِّقُهُمْ عَنْ ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ يُوحِي إِلَيْهِمْ مِنَ الْمَوْسُوسِينَ أَنَّ هَذِهِ الشَّرَكِيَّاتِ إِنَّمَا هِيَ قُرْبَاتٌ وَتَوَسُّلَاتٌ))^(٢).

الثاني : أَنَّ الشُّرْكَ الْأَكْبَرَ مُحِيطٌ لِجَمِيعِ الْأَعْمَالِ ، وَأَمَّا الْأَصْغَرُ فَلَا يُحِيطُ إِلَّا الْعَمَلُ الَّذِي قَارَنَهُ .

^١(?) ينظر : المصدر نفسه : 61-63.

^٢(?) سلسلة الأحاديث الصحيحة : 301-302. وينظر : المصدر نفسه 6/1268.

الثالث : أن الشَّركَ الأكبرَ مُخْرِجٌ لِصَاحِبِهِ مِنْ مِلَّةِ الإسلامِ ، وَأَمَّا الْأَصْغَرُ فَلَا يُخْرِجُهُ مِنْهَا.

الرَّابِعُ : أَنَّ الشَّركَ الْأَكْبَرَ صَاحِبُهُ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ ، بِخِلَافِ الْأَصْغَرِ فَإِنَّهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الذُّنُوبِ ⁽¹⁾.

الكفر

تعریفہ :

لُغَةٌ : يُطْلَقُ عَلَى السِّتْرِ وَالتَّغْطِيَةِ (2) .

وَشَرْعاً : هُوَ ضِدُّ الْإِيمَانِ ، وَهُوَ عَدَمُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، سَوَاءً كَانَ مَعَهُ تَكْذِيبٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ تَكْذِيبٌ ، بَلْ عَنْ شَكٍّ وَرَيْبٍ ، أَوْ إِعْرَاضٍ عَنْ ذَلِكَ حَسَداً وَكِبْراً ، أَوْ اتِّبَاعاً لِبَعْضِ الْأَهْوَاءِ الصَّارِفَةِ عَنْ اتِّبَاعِ الرِّسَالَةِ⁽³⁾ .

أنواع الكفر :

وهو نوعانٍ : اكْبَرُ واصْغَرُ .

الأول : الكُفْر الأكبر: هو الموجِبُ للخُلُودِ في النَّارِ ، وَهُوَ أنواعٌ :

ا۔ کُفْرُ التَّكْذِيبِ ، وهو اعتقادُ كَذِبِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ
السلامُ ، فَمَنْ كَذَّبَهُمْ فِيما جاءوا بِهِ ظاهراً أو باطناً
فَقَدْ كَفَرَ ، والدليلُ قولُهُ تعالى: چڑ ک ک گ گ
گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ س س چ [العنکبوت: ۶۸].

ب- كَفَرُ الْإِبَاءِ وَالْإِسْتِكْبَارِ ، وَذَلِكَ بَأَنْ يَكُونَ

عَالِمًا بِصِدْقِ الرَّسُولِ ، وَاتَّهَ جَاءَ بِالْحَقِّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ،
وَلَكِنَّهُ لَا يَنْقَاضُ اسْتِكْبَارًا وَعِنَادًا ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ هَـ ۝ ١٠١ ۝ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهِ ۖ إِذِ انبَعَثَ أَشْقَى ۚ ۝ ١٠٢ ۝ ۚ ۝ ١٠٣ ۝ ۚ ۝ ١٠٤ ۝ ۚ ۝ ١٠٥ ۝ ۚ ۝ ١٠٦ ۝ ۚ ۝ ١٠٧ ۝ ۚ ۝ ١٠٨ ۝ ۚ ۝ ١٠٩ ۝ ۚ ۝ ١١٠ ۝ ۚ ۝ ١١١ ۝ ۚ ۝ ١١٢ ۝ ۚ ۝ ١١٣ ۝ ۚ ۝ ١١٤ ۝ ۚ ۝ ١١٥ ۝ ۚ ۝ ١١٦ ۝ ۚ ۝ ١١٧ ۝ ۚ ۝ ١١٨ ۝ ۚ ۝ ١١٩ ۝ ۚ ۝ ١٢٠ ۝ ۚ ۝ ١٢١ ۝ ۚ ۝ ١٢٢ ۝ ۚ ۝ ١٢٣ ۝ ۚ ۝ ١٢٤ ۝ ۚ ۝ ١٢٥ ۝ ۚ ۝ ١٢٦ ۝ ۚ ۝ ١٢٧ ۝ ۚ ۝ ١٢٨ ۝ ۚ ۝ ١٢٩ ۝ ۚ ۝ ١٣٠ ۝ ۚ ۝ ١٣١ ۝ ۚ ۝ ١٣٢ ۝ ۚ ۝ ١٣٣ ۝ ۚ ۝ ١٣٤ ۝ ۚ ۝ ١٣٥ ۝ ۚ ۝ ١٣٦ ۝ ۚ ۝ ١٣٧ ۝ ۚ ۝ ١٣٨ ۝ ۚ ۝ ١٣٩ ۝ ۚ ۝ ١٤٠ ۝ ۚ ۝ ١٤١ ۝ ۚ ۝ ١٤٢ ۝ ۚ ۝ ١٤٣ ۝ ۚ ۝ ١٤٤ ۝ ۚ ۝ ١٤٥ ۝ ۚ ۝ ١٤٦ ۝ ۚ ۝ ١٤٧ ۝ ۚ ۝ ١٤٨ ۝ ۚ ۝ ١٤٩ ۝ ۚ ۝ ١٥٠ ۝ ۚ ۝ ١٥١ ۝ ۚ ۝ ١٥٢ ۝ ۚ ۝ ١٥٣ ۝ ۚ ۝ ١٥٤ ۝ ۚ ۝ ١٥٥ ۝ ۚ ۝ ١٥٦ ۝ ۚ ۝ ١٥٧ ۝ ۚ ۝ ١٥٨ ۝ ۚ ۝ ١٥٩ ۝ ۚ ۝ ١٦٠ ۝ ۚ ۝ ١٦١ ۝ ۚ ۝ ١٦٢ ۝ ۚ ۝ ١٦٣ ۝ ۚ ۝ ١٦٤ ۝ ۚ ۝ ١٦٥ ۝ ۚ ۝ ١٦٦ ۝ ۚ ۝ ١٦٧ ۝ ۚ ۝ ١٦٨ ۝ ۚ ۝ ١٦٩ ۝ ۚ ۝ ١٧٠ ۝ ۚ ۝ ١٧١ ۝ ۚ ۝ ١٧٢ ۝ ۚ ۝ ١٧٣ ۝ ۚ ۝ ١٧٤ ۝ ۚ ۝ ١٧٥ ۝ ۚ ۝ ١٧٦ ۝ ۚ ۝ ١٧٧ ۝ ۚ ۝ ١٧٨ ۝ ۚ ۝ ١٧٩ ۝ ۚ ۝ ١٨٠ ۝ ۚ ۝ ١٨١ ۝ ۚ ۝ ١٨٢ ۝ ۚ ۝ ١٨٣ ۝ ۚ ۝ ١٨٤ ۝ ۚ ۝ ١٨٥ ۝ ۚ ۝ ١٨٦ ۝ ۚ ۝ ١٨٧ ۝ ۚ ۝ ١٨٨ ۝ ۚ ۝ ١٨٩ ۝ ۚ ۝ ١٩٠ ۝ ۚ ۝ ١٩١ ۝ ۚ ۝ ١٩٢ ۝ ۚ ۝ ١٩٣ ۝ ۚ ۝ ١٩٤ ۝ ۚ ۝ ١٩٥ ۝ ۚ ۝ ١٩٦ ۝ ۚ ۝ ١٩٧ ۝ ۚ ۝ ١٩٨ ۝ ۚ ۝ ١٩٩ ۝ ۚ ۝ ٢٠٠ ۝ ۚ ۝ ٢٠١ ۝ ۚ ۝ ٢٠٢ ۝ ۚ ۝ ٢٠٣ ۝ ۚ ۝ ٢٠٤ ۝ ۚ ۝ ٢٠٥ ۝ ۚ ۝ ٢٠٦ ۝ ۚ ۝ ٢٠٧ ۝ ۚ ۝ ٢٠٨ ۝ ۚ ۝ ٢٠٩ ۝ ۚ ۝ ٢١٠ ۝ ۚ ۝ ٢١١ ۝ ۚ ۝ ٢١٢ ۝ ۚ ۝ ٢١٣ ۝ ۚ ۝ ٢١٤ ۝ ۚ ۝ ٢١٥ ۝ ۚ ۝ ٢١٦ ۝ ۚ ۝ ٢١٧ ۝ ۚ ۝ ٢١٨ ۝ ۚ ۝ ٢١٩ ۝ ۚ ۝ ٢٢٠ ۝ ۚ ۝ ٢٢١ ۝ ۚ ۝ ٢٢٢ ۝ ۚ ۝ ٢٢٣ ۝ ۚ ۝ ٢٢٤ ۝ ۚ ۝ ٢٢٥ ۝ ۚ ۝ ٢٢٦ ۝ ۚ ۝ ٢٢٧ ۝ ۚ ۝ ٢٢٨ ۝ ۚ ۝ ٢٢٩ ۝ ۚ ۝ ٢٣٠ ۝ ۚ ۝ ٢٣١ ۝ ۚ ۝ ٢٣٢ ۝ ۚ ۝ ٢٣٣ ۝ ۚ ۝ ٢٣٤ ۝ ۚ ۝ ٢٣٥ ۝ ۚ ۝ ٢٣٦ ۝ ۚ ۝ ٢٣٧ ۝ ۚ ۝ ٢٣٨ ۝ ۚ ۝ ٢٣٩ ۝ ۚ ۝ ٢٤٠ ۝ ۚ ۝ ٢٤١ ۝ ۚ ۝ ٢٤٢ ۝ ۚ ۝ ٢٤٣ ۝ ۚ ۝ ٢٤٤ ۝ ۚ ۝ ٢٤٥ ۝ ۚ ۝ ٢٤٦ ۝ ۚ ۝ ٢٤٧ ۝ ۚ ۝ ٢٤٨ ۝ ۚ ۝ ٢٤٩ ۝ ۚ ۝ ٢٥٠ ۝ ۚ ۝ ٢٥١ ۝ ۚ ۝ ٢٥٢ ۝ ۚ ۝ ٢٥٣ ۝ ۚ ۝ ٢٥٤ ۝ ۚ ۝ ٢٥٥ ۝ ۚ ۝ ٢٥٦ ۝ ۚ ۝ ٢٥٧ ۝ ۚ ۝ ٢٥٨ ۝ ۚ ۝ ٢٥٩ ۝ ۚ ۝ ٢٦٠ ۝ ۚ ۝ ٢٦١ ۝ ۚ ۝ ٢٦٢ ۝ ۚ ۝ ٢٦٣ ۝ ۚ ۝ ٢٦٤ ۝ ۚ ۝ ٢٦٥ ۝ ۚ ۝ ٢٦٦ ۝ ۚ ۝ ٢٦٧ ۝ ۚ ۝ ٢٦٨ ۝ ۚ ۝ ٢٦٩ ۝ ۚ ۝ ٢٧٠ ۝ ۚ ۝ ٢٧١ ۝ ۚ ۝ ٢٧٢ ۝ ۚ ۝ ٢٧٣ ۝ ۚ ۝ ٢٧٤ ۝ ۚ ۝ ٢٧٥ ۝ ۚ ۝ ٢٧٦ ۝ ۚ ۝ ٢٧٧ ۝ ۚ ۝ ٢٧٨ ۝ ۚ ۝ ٢٧٩ ۝ ۚ ۝ ٢٨٠ ۝ ۚ ۝ ٢٨١ ۝ ۚ ۝ ٢٨٢ ۝ ۚ ۝ ٢٨٣ ۝ ۚ ۝ ٢٨٤ ۝ ۚ ۝ ٢٨٥ ۝ ۚ ۝ ٢٨٦ ۝ ۚ ۝ ٢٨٧ ۝ ۚ ۝ ٢٨٨ ۝ ۚ ۝ ٢٨٩ ۝ ۚ ۝ ٢٩٠ ۝ ۚ ۝ ٢٩١ ۝ ۚ ۝ ٢٩٢ ۝ ۚ ۝ ٢٩٣ ۝ ۚ ۝ ٢٩٤ ۝ ۚ ۝ ٢٩٥ ۝ ۚ ۝ ٢٩٦ ۝ ۚ ۝ ٢٩٧ ۝ ۚ ۝ ٢٩٨ ۝ ۚ ۝ ٢٩٩ ۝ ۚ ۝ ٣٠٠ ۝ ۚ ۝ ٣٠١ ۝ ۚ ۝ ٣٠٢ ۝ ۚ ۝ ٣٠٣ ۝ ۚ ۝ ٣٠٤ ۝ ۚ ۝ ٣٠٥ ۝ ۚ ۝ ٣٠٦ ۝ ۚ ۝ ٣٠٧ ۝ ۚ ۝ ٣٠٨ ۝ ۚ ۝ ٣٠٩ ۝ ۚ ۝ ٣١٠ ۝ ۚ ۝ ٣١١ ۝ ۚ ۝ ٣١٢ ۝ ۚ ۝ ٣١٣ ۝ ۚ ۝ ٣١٤ ۝ ۚ ۝ ٣١٥ ۝ ۚ ۝ ٣١٦ ۝ ۚ ۝ ٣١٧ ۝ ۚ ۝ ٣١٨ ۝ ۚ ۝ ٣١٩ ۝ ۚ ۝ ٣٢٠ ۝ ۚ ۝ ٣٢١ ۝ ۚ ۝ ٣٢٢ ۝ ۚ ۝ ٣٢٣ ۝ ۚ ۝ ٣٢٤ ۝ ۚ ۝ ٣٢٥ ۝ ۚ ۝ ٣٢٦ ۝ ۚ ۝ ٣٢٧ ۝ ۚ ۝ ٣٢٨ ۝ ۚ ۝ ٣٢٩ ۝ ۚ ۝ ٣٣٠ ۝ ۚ ۝ ٣٣١ ۝ ۚ ۝ ٣٣٢ ۝ ۚ ۝ ٣٣٣ ۝ ۚ ۝ ٣٣٤ ۝ ۚ ۝ ٣٣٥ ۝ ۚ ۝ ٣٣٦ ۝ ۚ ۝ ٣٣٧ ۝ ۚ ۝ ٣٣٨ ۝ ۚ ۝ ٣٣٩ ۝ ۚ ۝ ٣٤٠ ۝ ۚ ۝ ٣٤١ ۝ ۚ ۝ ٣٤٢ ۝ ۚ ۝ ٣٤٣ ۝ ۚ ۝ ٣٤٤ ۝ ۚ ۝ ٣٤٥ ۝ ۚ ۝ ٣٤٦ ۝ ۚ ۝ ٣٤٧ ۝ ۚ ۝ ٣٤٨ ۝ ۚ ۝ ٣٤٩ ۝ ۚ

ج- كُفْرُ الشَّكِّ ، وَهُوَ عَدَمُ الْجَزْمِ بِصِدْقِ الرَّسُولِ ،
وَيُقَالُ لَهُ كُفْرُ الظَّنِّ ، وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بَب ِبْ
بُ بُ پ پ پ پ پ پ ی ی ث ث ز ن ت ت ث ث
ط ط ر ر ف ف و و ه ه ق ق ف ف ج ج چ چ ﴾

1(?) ينظر : أصول الإيمان : 64-65.

2(?) ينظر لسان العرب : مادة (كفر) 5/144.

3(?) ينظر : أصول الإيمان : 65.

- 2- (الجِدَالُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ)⁽⁵⁾
- 3- (سَبَابُ الْمُسْلِمِ فَسَوْقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ)⁽²⁾ .
- 4- (كُفْرٌ بِاللَّهِ تَبَرُّؤٌ مِنْ نَسَبٍ وَإِنْ دَقَّ)⁽³⁾ .
- 5- (التَّحَدُّثُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ شُكْرٌ وَتَرْكُهَا كُفْرٌ)⁽⁴⁾ .
- 6- (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)⁽⁵⁾ ... فَمَنْ قَامَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَاصِي فَكُفْرُهُ كُفْرٌ عَمَلِيٌّ)⁽⁶⁾ .

⁽⁵⁾ المستدرک علی الصحیحین للحاکم النیسابوری : 2/243 .
⁽²⁾ صحیح البخاری : کتاب الإیمان ، بَابُ خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَخْبَطَ عَمَلُهُ ... 1/26 .
⁽³⁾ مسند الإمام أحمد : 2/215 .
⁽⁴⁾ المصدر نفسه : 4/278 .
⁽⁵⁾ صحیح البخاری : کتاب العلم ، بَابُ الْإِنْصَاتِ لِلْعُلَمَاءِ ، 1/566 .
⁽⁶⁾ السلسلة الصحيحة 113-6/112 .

المبحث الثالث : الإيمان بأسمائه تعالى وصفاته

تمهيد

إنَّ للإيمانِ بأسماءِ الله وَصِفَاتِهِ الأثرَ العَظِيمُ في نفسِ المسلمِ وَتَحْقِيقِهِ لِعِبَادَةِ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَمِنْ أَثَارِهَا تِلْكَ المَعَانِي الَّتِي يَجِدُهَا العَبْدُ فِي عُبُودِيَّتِهِ القَلْبِيَّةِ الَّتِي تُثْمِرُ التَّوَكُّلَ عَلَى الله تعالى والاعتمادَ عَلَيْهِ ، وَحِفْظَ جَوَارِحِهِ وَخَطَرَاتِ قَلْبِهِ ، وَصَبْطَ هَوَاجِسِهِ حَتَّى لَا يُفَكِّرَ إِلَّا فِيمَا يُرْضِي الله تبارَكَ وتعالى .

هذه المعاني وَغَيْرُهَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بالإيمانِ بِمَعَانِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ تُثْمِرُ العِبُودِيَّةَ الظَّاهِرَةَ وَالْبَاطِنَةَ عَلَى تَفَاوُتٍ بَيْنَ شَخْصٍ وَآخَرَ ، وَذَلِكَ فَضْلُ الله يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ .

فَلِاسْمِهِ (الغَفَّارِ) الأثرَ العَظِيمُ فِي مَحَبَّتِهِ وَعَدَمِ اليَأْسِ مِنْ رَحْمَتِهِ ، وَلِاسْمِهِ (شَدِيدُ الْعِقَابِ) الأثرَ الكَبِيرُ فِي خَشْيَتِهِ وَعَدَمِ الجُرْأَةِ عَلَى مَحَارِمِهِ ، وَهَكَذَا الأَثَارُ الأُخْرَى لِبَقِيَّةِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ دِلَالَتِهَا المَتَنَوِّعَةِ فِي نَفْسِ المسلمِ وَاسْتِقَامَتِهِ عَلَى شَرَعِ الله ، فَهِيَ مِفْتَاحُ كُلِّ خَيْرٍ وَأَعْظَمُ عَوْنٍ لِلْعَبْدِ عَلَى عِبَادَتِهِ لِرَبِّهِ عَلَى أَكْمَلِ الوجودِ ، إِذِ الأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ تَخِفُّ وَتَثْقُلُ عَلَى النَّفْسِ بِحَسَبِ المَحَبَّةِ القَلْبِيَّةِ لِلَّهِ تعالى .

فَأَكْمَالُ العَمَلِ وَتَحْسِينُهُ عَلَى مَا أَرَادَ الله مَنُوطٌ بِالمَحَبَّةِ القَلْبِيَّةِ لِلَّهِ ، وَالمَحَبَّةُ مَنُوطَةٌ بِمَعْرِفَةِ الله بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ، وَلِهَذَا كَانَ أَعْظَمُ النَّاسِ عِبَادَةً لِلَّهِ رُسُلُ الله الَّذِينَ هُمْ أَعْظَمُ النَّاسِ مَحَبَّةً لَهُ وَاعْرِفَهُمْ بِهِ⁽¹⁾ .

¹(?) ينظر : أصول الإيمان 76.

أولاً : تعريفُ الإيمانِ بالأسماءِ والصفاتِ :
هو إثباتُ ما أثبتهُ الله لنفسِهِ في كتابِهِ ، وما أثبتهُ لَهُ
رسولُهُ -صلى الله عليه وسلم- من الأسماءِ والصفاتِ ،
على الوجهِ الذي يليقُ بِهِ سبحانه وتعالى ، والإيمانُ بِهَا ،
مِنْ غَيْرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ ، ولا تكييفٍ ولا تمثيلٍ .
ثانياً : المنهجُ في إثباتِهِ : يَقُومُ المنهجُ الْحَقُّ
في بابِ الأسماءِ والصفاتِ على الإيمانِ الكاملِ
والتَّصديقِ الجازمِ بما وَصَفَ الله بِهِ نَفْسَهُ وَوَصَفَهُ بِهِ
رَسُولُهُ -صلى الله عليه وسلم- مِنْ غَيْرِ تحريفٍ ولا
تعطيلٍ وَمِنْ غَيْرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ⁽¹⁾ .
فالتَّحريفُ : ((وهو التَّغْيِيرُ))⁽²⁾ ، وهو قِسْمَانِ :
الأولُ : التَّحريفُ اللفظيُّ : وذلك بِالزِّيَادَةِ في
الكَلِمَةِ أو النِّقْصِ مِنْهَا ، ومثالُ ذلكِ تحريفُ كَلِمَةِ
استوى في قولِهِ تعالى : جُدُّ ثُرْثُرٌ جُدُّ [طه: ٥]
إلى استولى ، قالَ الإمامُ ابنُ القيمِ في نُوَيْتِهِ :
نُونُ اليهودِ ولَامُ جَهْمِيٍّ هُما
في وَحْيِ رَبِّ

العَرْشِ زَائِدَتَانِ
قالَ أحمدُ بنُ عيسى شارِحاً هذا البَيْتَ :
((شَرَعَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في إِيضاحِ ما ذَكَرَهُ
مِنْ شَبَّهِ الْمُعْطَلَةِ بِالْيَهُودِ وَأَنَّهُمْ وَرَثُوا مِنْهُمْ التَّحْرِيفَ
فَذَكَرَ أَنَّ الْيَهُودَ قِيلَ لَهُمْ جُدُّ ثُرْثُرٌ جُدُّ [البقرة: ٥٨] فَأَبَوْا
وَقَالُوا حِنْطَةً ، وَكَذَلِكَ الْجَهْمِيَّةُ قِيلَ لَهُمْ اسْتَوَى فَأَبَوْا
وَقَالُوا اسْتَوَى))⁽³⁾ .
الثاني : التَّحريفُ المعنويُّ : وذلك بِتَفْسِيرِ
اللَّفْظِ عَلَى غَيْرِ مُرَادِ اللهِ وَرَسُولِهِ مِنْهُ ، كَمَنْ قَسَرَ

¹(?) ينظر : العقيدة الواسطية لابن تيمية : 6.
²(?) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي : 1/89.
³(?) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم
لابن عيسى : 27-2/26.

(اليَدَ) لله تعالى بالقُوَّةِ أو النِّعْمَةِ ، فإنَّ هذا تفسيرٌ باطلٌ لا يدلُّ عليه الشرعُ ولا اللغةُ⁽¹⁾.

والتعطيلُ : ((إنكارُ ما اثبتَّ الله لِنَفْسِهِ مِنْ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، سواءً كَانَ كُليًّا أو جُزئيًّا ، وسواءً كَانَ ذَلِكَ بِتَحْرِيفٍ أو بِجُحُودٍ))⁽²⁾.
((وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ هُوَ أَنَّ التَّحْرِيفَ تَفِيُّ الْمَعْنَى الصَّحِيحِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ وَاسْتِبْدَالُهُ بِمَعْنَى آخَرَ غَيْرِ صَحِيحٍ ، أما التَّعْطِيلُ فهو تَفِيُّ الْمَعْنَى الصَّحِيحِ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْدَالٍ لَهُ بِمَعْنَى آخَرَ))⁽³⁾.

والتَّكْيِيفُ : هو ذِكْرُ كَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ ، والهيئَةِ التي تَكُونُ عَلَيْهَا ، كَفِعَلٍ مَنْ يُكَيِّفُ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَيَذْكُرُ أَنَّ كَيْفِيَّةَ يَدِهِ كَذَا وَكَذَا وَأَنَّ كَيْفِيَّةَ اسْتَوَائِهِ كَذَا وَكَذَا ، وهذا باطلٌ إذ لا يَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ صِفَاتِ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، وأما المخلوقونَ فَإِنَّهُمْ يَجْهَلُونَ ذَلِكَ وَتَعَجَّرَ عُقُولُهُمْ عَنْ إدراكِهِ⁽⁴⁾.

والتَّمثِيلُ : هو التَّشْبِيهُ ، كَمَنْ يَقُولُ : لله وَجْهٌ كَوُجُوهِنَا وَسَمْعٌ كَسَمْعِنَا، تعالى الله عن ذلك⁽⁵⁾.
وَيَنْتَظِمُ الْمَنْهَجُ الْحَقُّ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فِي ثَلَاثَةِ أَصُولٍ مِنْ حَقَّقَهَا فَقَدْ سَلِمَ مِنَ الانْحِرَافِ فِي هَذَا الْبَابِ :
الأولُ : تَنْزِيهُ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا عَنْ أَنْ يُشَبَّهَ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِهِ الْمَخْلُوقِينَ.

الثاني : الْإِيمَانُ بِمَا سَمَّى وَوَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَبِمَا سَمَّاهُ وَوَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ -صلى الله عليه وسلم- عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِجَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ.

⁽¹⁾ (?) ينظر : شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين : 215.

⁽²⁾ (?) شرح العقيدة الواسطية : 64.

⁽³⁾ (?) أصول الإيمان : 78.

⁽⁴⁾ (?) ينظر : شرح العقيدة الواسطية : 68-69، وينظر : أصول الإيمان : 78.

⁽⁵⁾ (?) ينظر : شرح العقيدة الواسطية : 71.

الثالثُ : قَطْعُ الطَّمَعِ عَنِ إِدْرَاكِ حَقِيقَةِ كَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ إِدْرَاكَ الْمَخْلُوقِ لِذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ.

فالذي يُحَقِّقُ هذه الأصولَ الثلاثةَ فَقَدْ حَقَّقَ الإيمانَ
الواجبَ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ^(١) .
وأما الأدلةُ على تقريرِ هذا المنهجِ فَهِيَ مِنْ كِتَابِ
اللهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٢) :

فَمِنْ الْأَدَلَّةِ عَلَى الْأَصْلِ الْأَوَّلِ : وَهُوَ تَنْزِيهِ
الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقِينَ؛ قَوْلُ اللَّهِ
تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ج ن ث م ط ح د [الشورى: ١١] ،
وَمُقْتَضَى الْآيَةِ تَفْيُّ الْمِمَاطِلَةِ بَيْنَ الْخَالِقِ
وَالْمَخْلُوقِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ مَعَ إِثْبَاتِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ لِلَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ ، وَفِي هَذَا إشارَةٌ إِلَى أَنَّ مَا يَثْبُتُ لِلْمَخْلُوقِينَ مِنْ
هَاثِنِ الصَّفَتَيْنِ مَعَ كَثْرَةٍ مَنْ يَنصِفُ بِهِمَا مِنَ
الْمَخْلُوقِينَ ، وَمَا يُقَالُ فِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ يُقَالُ فِي
غَيْرِهِمَا مِنَ الصَّفَاتِ ، وَاقرأ قولَهُ تعالى ج □ ب ب ،
ب پ پ پ پ پ ی ی ث ث ز ن ذ ت ث ر چ [المجادلة: ١]
وَقَدْ أوردَ أبْنُ كثيرٍ في تفسیرِ هذه الآية
قَوْلَ عائِشةَ رضي الله عنها:

((سُبْحَانَ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ وَاللَّهُ لَقَدْ
جَاءَتِ الْمُجَادِلَةُ تَشْتَكِي زَوْجَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَنَا فِي جَنْبِ الْبَيْتِ وَإِنَّهُ لَيَخْفَى عَلَيَّ
بَعْضُ كَلَامِهَا فَأَنزَلَ اللَّهُ ﷻ ب بِ پ پ پ پ پ پ))^(٣).
وَمِنَ الْأَدْلَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : چ پ ی ی چ [مريم:
٦٥]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي تَفْسِيرِهِا :
((هَلْ تَعْلَمْ لِلرَّبِّ مَثَلًا أَوْ شَبِيهاً))^(٤).

¹(?) ينظر: أصول الإيمان : 77-78، العقيدة الواسطية 6-7.

2(?) ينظر : أصول الإيمان : 79-82.

3(?) تفسیر ابن کثیر : 2/504.

⁴(?) الدر المثور في التفسير بالمأثور للسيوطي 5/531، وينظر: تفسير الطبري 16/106.

للعلم البشريّ ربّ السماوات والأرض فينفي جنس أنواع الإحاطة عن كيفيّتها^(١).

ومن الأدلة عليه قوله تعالى : ج ت ث ب ط ف
ج [الأنعام: ١٠٣] قَالَ ابْنُ أَبِي الْعَزَّازِ الْحَنْفِيُّ :
(وهذا يدلُّ على كمال عَظَمَتِهِ وَأَنَّهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَأَنَّهُ لِكَمَالِ عَظَمَتِهِ لَا يُدْرَكُ بِحَيْثُ يُحَاطُ بِهِ، فَإِنَّ الإدْرَاكَ هُوَ الْإِحَاطَةُ بِالشَّيْءِ وَهُوَ قَدْرُ زَائِدٍ عَلَى الرُّؤْيَةِ... فَالربُّ تَعَالَى يُرَى وَلَا يُدْرَكُ كَمَا يُعْلَمُ وَلَا يُحَاطُ بِهِ عِلْمًا وَهَذَا هُوَ الَّذِي قَهَمَهُ الصَّحَابَةُ وَالْأَئِمَّةُ مِنَ الْآيَةِ)^(٢).

فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ لِلْعَقْلِ حَدًّا يَصِلُ إِلَيْهِ وَلَا يَتَعَدَّاهُ ، كَمَا أَنَّ لِلسَّمْعِ وَالْبَصَرِ حَدًّا يَنْتَهِيَانِ إِلَيْهِ ، فَمَنْ تَكَلَّفَ مَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُدْرَكَ بِالْعَقْلِ كَالْتَفْكِيرِ فِي كَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللَّهِ ، فَهُوَ كَالَّذِي يَتَكَلَّفُ أَنْ يُبْصِرَ مَا وَرَاءَ الْجِدَارِ أَوْ يَسْمَعَ الْأَصْوَاتَ مِنْ أَلْمَاكِنِ الْبَعِيدَةِ عَنْهُ.

^١(?) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشنقيطي 43.

^٢(?) شرح العقيدة الطحاوية 208.

ثالثاً : مَوْقِفُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ مِنَ الصِّفَاتِ :
إِنَّ مَذْهَبَ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ
 آيَاتِ وَأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ هُوَ عَيْنُ مَذْهَبِ السَّلَفِ -
 رَحِمَهُمُ اللَّهُ - بَلْ أَنَّهُ قَرَّرَ مَذْهَبَهُمْ وَانْتَصَرَ لَهُ فِي كَثِيرٍ
 مِنْ كُتُبِهِ وَمَجَالِسِهِ ، قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :
 ((فَإِنَّ مِنَ الْمَنْهَجِ الَّذِي سَلَكَهُ هَؤُلَاءِ الْخَلْفُ خِلَافاً
 لِمَنْهَجِ السَّلَفِ هُوَ : تَأْوِيلُ الْآيَاتِ وَعَدَمُ اتِّبَاعِهَا كَمَا
 جَاءَتْ دُونَ تَأْوِيلِ وَدُونَ تَعْطِيلِ ، فَالسَّلَفُ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمْ وَمِنْهُمْ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ قَدْ دَهَبُوا فِي مَوْقِفِهِمْ مِنْ
 آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ إِلَى الْإِيمَانِ بِحَقَائِقِ
 مَعَانِيهَا ، دُونَ تَشْبِيهِ وَدُونَ تَعْطِيلٍ .
 التَّشْبِيهُ مِنْ مَذْهَبِ الْمُشَبِّهَةِ ، وَالتَّعْطِيلُ مِنْ مَذْهَبِ
 الْمُؤَوَّلَةِ ، أَمَّا السَّلَفُ فَقَدْ جَمَعُوا إِثْبَاتَ مَعَانِي الصِّفَاتِ
 عَلَى حَقَائِقِهَا ، مَعَ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْ
 مُشَابَهَتِهِ الْحَوَادِثِ ، وَالنَّصُّ الْقُرْآنِيُّ فِي ذَلِكَ صَرِيحٌ كَمَا
 تَعْلَمُونَ ، أَلَا وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : **ث ت ث**
ث ت [الشورى: ١١] ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ : تَنْزِيَهُ فَوَقَّعُوا
 فِي التَّعْطِيلِ ، وَهُوَ إنْكَارُ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى
 عِبَادِهِ حَيْثَمَا وَصِّفَ نَفْسَهُ بِبَعْضِ الْآيَاتِ ، وَفِي بَعْضِ
 الْأَحَادِيثِ ، فَقَطَّلَ الْخَلْفُ مَعَانِيَ هَذِهِ الْآيَاتِ ، لِإِخْرَاجِهَا
 عَنْ مَعَانِيهَا الظَّاهِرَةِ .
 زَعَمُوا أَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّنْزِيهِ ، فَخَالَفُوا
 الْآيَاتِ ، وَخَالَفُوا السَّلَفَ الصَّالِحَ الَّذِينَ كَانُوا يُمِرُّونَهَا
 عَلَى مَعَانِيهَا الظَّاهِرَةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، مَعَ
 تَنْزِيهِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْ مُشَابَهَتِهِ
 لِلْمَخْلُوقَاتِ فَإِذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ : الْإِيمَانُ بِآيَاتِ
 الصِّفَاتِ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ ، دُونَ تَأْوِيلٍ لِأَنَّهُ تَعْطِيلٌ ،
 وَدُونَ تَشْبِيهِ لِأَنَّهُ يُنَافِي التَّنْزِيَةَ الْمَصْرَحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى : **ث ت ث** [الشورى: ١١]))
 (1)

¹(?) التعليقات السنية : 53-61.

وَقَالَ أَيْضاً :

((الْحَقُّ الَّذِي عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْأُئِمَّةُ : إِبْطَاطُ الصِّفَاتِ

بِدُونِ تَشْبِيهِ ۖ وَتَنْزِيهِ بِدُونِ تَعْطِيلٍ ۖ (1)

وَقَالَ مُعَلِّقًا عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ فِي

عَقِيدَتِهِ : ((يَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ...)) قَالَ مُعَلِّقًا :

((هَذَا أَصْلُ مِنْ أَصُولِ التَّوْحِيدِ وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَعْمَالِهِ وَلَكِنَّ الْمُتَبَدِّعَةَ وَالْمُتَأَوَّلَةَ قَدْ أَخَذُوهُ أَصْلًا لِانْكَارِ

كثير من صفات الله تبارك وتعالى فكلما ضاقت

قُلُوبُهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ سَلَّطُوا

عَلَيْهَا مَعَاوِلَ التَّأْوِيلِ وَالْهَدْمِ فَأَنْكُرُهَا وَاسْتَدَلُّوا عَلَى

ذٰلِكَ يَقُولُ تَعَالٰی : چُنْد ت تہ چ مُتَجَاهِلِیْنَ تَمَامَ

الآية : چٹ ٹ ٹ چ [الشوری: ۱۱] ، قہی قَد جَمَعَت

بَيْنَ التَّنْزِيهِ وَالْإِثْبَاتِ فَمَنْ أَرَادَ السَّلَامَةَ فِي

عَقِيدَتِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُنْزِلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مُشَابَهَتِهِ

لِلْحَوَادِثِ دُونَ تَأْوِيلٍ أَوْ تَعْطِيلٍ وَأَنْ يُثَبِّتَ لَهُ عِزٌّ وَجَلٌّ

مِنَ الصِّفَاتِ كُلِّ مَا أَثَبَّتَهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ حَدِيثِ نَبِيِّهِ

دُونَ تَمَثِيلٍ وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ وَعَلَيْهِ الْمَصْنَفُ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَبِعًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَسَائِرِ الْأُئِمَّةِ كَمَا تَرَاهُ

مُفَصَّلًا فِي الشَّرْحِ ۞ ۞ ﴿الْأَنْعَامُ: ٩٠﴾ (٢).

وَسُئِلَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

ما القولُ في قولهِ تعالى:

چۈشەنچىسىنىڭ ئۆزگىرىشى، [البقرة: ۱۵]، وَقَوْلُهُ : چۈشەنچىسىنىڭ ئۆزگىرىشى

التوبة: ٧٩] وأمثاليها من الآيات المتشابهة؟

فَأَجَابَ - رحمه الله - :

((السَّلَفُ كَانُوا يَقُولُونَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْآيَةِ وَأَشْبَاهِهَا

: أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ ، وَهُمْ لَا يَعْنُونَ أَمْرُهَا بَلَا فِهْم ،

1(?) السلسلة الصحيحة : 1/9.

2(?) العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني 10.

ولكن أمروها كما جاءت يفهم صحيح ، وبدون تشبيه وتكييف ، أو تأويل وتعطيل .

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ يَنْزِلُ فِي السُّجُودِ﴾

[الشورى: ١١]، فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ تَنْزِيهٌُ ، وَفِيهَا إِثْبَاتٌ لِصِفَتِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ ، فَمَعْنَى التَّنْزِيهِ : أَنَّنَا تُثِبْتُ الصِّفَّةَ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ ، أَوْ وَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ ، كَمَا يَلِيقُ بِعَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَلَا تُكَيِّفُ ذَلِكَ فَنَقُولُ : سَمِعُهُ كَسَمِعِنَا ، وَبَصَرُهُ كَبَصَرِنَا ، كَمَا أَنَّنَا لَا نَتَأَوَّلُ ذَلِكَ كَمَا فَعَلَ بَعْضُ عُلَاةِ الْمَعْتَزَلَةِ ؛ حَيْثُ أَوَّلُوا السَّمْعَ وَالْبَصَرَ بِالْعِلْمِ ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ وَصَفَ نَفْسَهُ فِي غَيْرِ مَا آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِالْعِلْمِ ، فَتَأْوِيلُ أَوْلَئِكَ لِلسَّمْعِ وَالْبَصَرِ بِالْعِلْمِ تَعْطِيلٌ ، الَّذِي قَالَ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ : الْمَعْطَلُ يَعْبُدُ عَدَمًا ، وَالْمُجَسَّمُ يَعْبُدُ صَتْمًا .

وعلى هذا نقولُ في الآيتين السابقتين الواردتين في السؤال : مِنْ اسْتِهْزَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسُخْرِيَّتِهِ ، أَنَّهُ اسْتِهْزَاءٌ وَسُخْرِيَّةٌ يَلِيْقُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ((⁽¹⁾).

1(?) المنهج السلفي : 122-123.

**نَقَضُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِقَوْلِ
بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ
بَأَنَّ مَذَهَبَ السَّلَفِ أَسْلَمٌ وَمَذَهَبُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ
وَأَحْكَمُ :**

**تَكَلَّمَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مُنَاقَشَةً
وَتَقْدِماً ، فَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :**

((انْتُمْ تَسْمَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُنَاسَبَاتِ أَقْوَالَ
يَتَلَفَّظُ بِهَا بَعْضُ مَنْ يَنْتَمِي إِلَى الْعِلْمِ ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا
هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي طَرِيقُهُ مَا ذَكَرْتُهُ آنِفًا ، الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ
وَمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ ، وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِالْعِلْمِ مَا يَفْهَمُونَهُ
مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ دُونَ أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى الْعِصْمَةِ الَّتِي
تَحْفَظُهُمْ مِنْ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ .

لِذَلِكَ تَجِدُونَ وَتَسْمَعُونَ فِي بَعْضِ مَا يُنَشَرُ وَيُطَبِّعُ
فِي الْعَصْرِ الْحَاضِرِ مِنْ رِسَائِلٍ أَوْ مِنْ مَقَالَاتٍ ؛ أَنْ
كَثِيرًا مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَدَّعُونَ الْعِلْمَ أَوْ يَنْتَمُونَ إِلَى
الْعِلْمِ ، أَوْ يَزْعُمُ الْجَمَاهِيرُ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ،
تَسْمَعُونَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ - مُخَالِفًا لِكُلِّ هَذِهِ الْأَدَلَّةِ
الَّتِي ذَكَرْنَا آنِفًا - : ((مَذَهَبُ السَّلَفِ أَسْلَمُ ، وَمَذَهَبُ
الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ)) ، هَذَا إِعْلَانٌ صَرِيحٌ مَفْضُوحٌ بِأَنَّ
هَذَا الْقَائِلَ وَأَمْثَالَهُ لَا يَرْجِعُونَ إِلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ
النُّصُوصِ الَّتِي تَوْجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَلْتَفِتُوا إِلَى مَا كَانَ
عَلَيْهِ السَّلَفُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنَ
الْهُدَى وَالنُّورِ .

فَقَوْلُ هَؤُلَاءِ : إِنَّ عِلْمَ السَّلَفِ أَسْلَمُ وَعِلْمُ الْخَلْفِ
أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ ؛ مَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّهُمْ أَعْرَضُوا عَنْ اتِّبَاعِ
السَّلَفِ الَّذِينَ أَمَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِاتِّبَاعِ
سُنَّتِهِمْ))⁽¹⁾ .

**وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ ضَلَالَ بَعْضِ
الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ تَأَوَّلُوا الصِّفَاتِ عَلَى غَيْرِ مَذَهَبِ
السَّلَفِ ، قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :**

¹(?) المنهج السلفي : 105-106 .

((وَمِنْ مِثْلِ هَذَا يَتَبَيَّنُ لِلْقَارِئِ اللَّيْبُ : أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ أَسْلَمُ وَأَعْلَمُ وَأَحْكَمُ ، خِلَافاً لِمَا اشْتَهَرَ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ))⁽¹⁾.

هل آيات الصفات من المتشابهات أم من المحكمات ؟

أجاب عن ذلك الشيخ الألباني بقوله :
((هي من جهة من المتشابهات ، وذلك فيما يتعلق بالكيفيات ، وليست من جهة أخرى من المتشابهات من حيث أن لها معنى ظاهراً ، أي أن لها معاني معروفة باللغة العربية .

فهي إذن باعتبار الكيفية متشابهة ، لأنه لا يمكن أن تعرف كيفية ذات الله ، فبالتالي لا يمكن أن تعرف كيفية صفاته عز وجل .

ولهذا قال بعض أئمة الحديث - وهو أبو بكر الخطيب - :

((يُقَالُ فِي الصِّفَاتِ مَا يُقَالُ فِي الذَّاتِ))⁽²⁾ ؛ سلباً وإيجاباً ، فكما أننا نثبت الذات ولا ننفيها ، فإن هذا النفي هو الجحد المطلق ، كذلك نقول في الصفات : نثبتها ولا ننفيها ، ولكننا كما لا نكفي الذات ، لا نكفي الصفات))⁽³⁾.

نقض الشيخ الألباني لعقيدة ((التفويض)) الفاسدة:

وهذا المذهب - اعني التفويض - سار عليه الكثيرون قديماً وحديثاً ، بحجة الخروج من الخلاف ، وهو غير تفويض السلف ؛ فإن التفويض عند أهل السنة هو تفويض الكيفية بعد إثبات الصفة ، ومعرفة معناها من لغة العرب ، وأما مفوضة المعنى فلا طائل وراء

⁽¹⁾ (؟) السلسلة الضعيفة : 11/507.

⁽²⁾ (؟) ينظر كلام أبي بكر الخطيب : العلو للعلي الغفاري في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها للذهبي 253.

⁽³⁾ (؟) المنهج السلفي 119.

إثباتهم إلا إثبات اسم الصِّفَةِ ، وأما معناها فلا يَخُوضُونَ فيه ، وهذا مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ⁽¹⁾ ، قَالَ شَيْخُ الإسلام ابن تيمية :
 ((قَتَبِينَ أَنَّ قَوْلَ أَهْلِ التَّفْوِيضِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُتَّبِعُونَ لِلسُّنَّةِ وَالسَّلَفِ مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْإِلْحَادِ))⁽²⁾.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :
 ((وَهنا يَجِبُ أَنْ تَنْتَبِهُوا إِلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الدُّعَاةِ الإسلاميينَ الْيَوْمَ مِمَّنْ لَمْ يُوْتُوا حَظًّا مِنَ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، يَتَحَاشَوْنَ الْخَوْضَ فِي اتِّبَاعِ السَّلَفِ...وهو اتِّبَاعُهُمْ فِي إِيْمَانِهِمْ بِآيَاتِ وَأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ عَلَى الْمَفْهُومِ الْعَرَبِيِّ مَعَ التَّنْزِيهِ ، إِنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ أَنْ يَكُونُوا سَلَفِيِّينَ ، وَلَا يُرِيدُونَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ ، فَيَقُولُونَ : نَحْنُ نَفُوضُ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي جَاءَتْ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَفِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، فَسُمُّوا بـ((المفوضة))، وَمَعْنَى الْمَفُوضَةِ هُنَا : هُوَ الْجَهْلُ بِعَشْرَاتِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- ، وَالَّتِي كَمَا قُلْنَا آنِفًا تَعَرَّفَ بِهَا إِلَى عِبَادِهِ ، عَرَّفَهُمْ بِبَعْضِ صِفَاتِ غَيْبِ الْغُيُوبِ إِنْ صَحَّ اللَّتَّبَعِيُّ ، وَهُوَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، فَجَهِلُوا هَذِهِ الْمَعَانِي كُلَّهَا ، قَالُوا : اللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ))⁽³⁾.

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَوْطِنٍ آخَرَ :
 ((وَالظَّنُّ الَّذِي أَتُوا مِنْهُ الْمَخَالِفُونَ هُوَ مِمَّا يُكْرَرُ ذِكْرُهُ بَعْضُ الْمُؤَيَّدِينَ لِمَذْهَبِ الْخَلْفِ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ وَيَتَوَهَّمُ صِحَّتَهُ بَعْضُ الْكِتَابِ الْإِسْلَامِيِّينَ الَّذِينَ لَا عِلْمَ عَنْدهُمْ بِأَقْوَالِ السَّلَفِ وَيُسَمُّوْنَهُ بـ (التَّفْوِيضِ))

⁽¹⁾ ينظر لتفصيل المسألة : درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية 208-1/204.

⁽²⁾ المصدر نفسه 1/205 .

⁽³⁾ المنهج السلفي 124-125.

⁽⁴⁾ مختصر العلو للعلي الغفار للذهبي اختصار الألباني 35.

ثم قال بعد أن ذكر أقوال بعض المخالفين المعاصرين له :

((ثم إنَّ عَجَبِي لَا يَكَادُ يَنْتَهِي مِنَ الْكَوْثَرِ وَأَمْثَالِهِ
الَّذِينَ يَنْسِبُونَ السَّلَفَ الصَّالِحَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ إِلَى
التَّفْوِيضِ وَعَدَمِ الْبَحْثِ عَنِ الْمُرَادِ مِنْهَا كَمَا سَبَقَ النَّقْلُ
الصَّرِيحُ بِذَلِكَ عَنْهُ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ فِي قَلْبِهِ مِنْ
التَّعْظِيمِ لِلْسَّلَفِ وَعِلْمِهِمْ مَا يَزَعُهُ عَنِ التَّلَفُّظِ بِهَا يَمَسُّ
يَمَسُّ مَقَامَهُمْ فِي الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، أَقَلَّمُ
يَقِفُ عَلَى مَا تَقَلَّهَ الْعُلَمَاءُ عَنْهُمْ مِنَ الْعِبَارَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ
لَفْظًا وَالْمُتَّحِدَةِ مَعْنَى، وَكُلُّهَا تَلْتَقِي حَوْلَ شَيْءٍ وَاحِدٍ
وهو إثبات الصِّفَاتِ مَعَ الرَّدِّ عَلَى الْمُعْطَلَةِ النَّافِيَةِ لَهَا
وَالْمُمَثِّلَةِ الْمَشْبَهِينَ لَهَا بِصِفَاتِ الْخَلْقِ، وَإِلَيْكَ بَعْضُ
النُّصُوصِ فِي ذَلِكَ مِمَّا سَتَرَاهُ فِي الْكِتَابِ فِي تَرَاجُؤِهِمْ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى))⁽¹⁾.

ثُمَّ أَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَقَلَّ بَعْضَ الْأَقْوَالِ عَنْ
السَّلَفِ فِي الصِّفَاتِ وَمِنْهَا الْإِسْتِوَاءُ ، وَكَيْفَ أَتَاهُمْ اثْبَتُوا
مَعَانِيَهَا وَتَقَوُّوا الْكَيْفِيَّةَ وَالنَّشِيبَةَ عَنْهَا ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ :
((قُلْتُ : فَهَذَا قِلٌّ مِنْ جُلٍّ مِنَ النُّصُوصِ الَّتِي سَتَرَاهَا
فِي الْكِتَابِ وَهِيَ كُلُّهَا مُتَّفِقَةٌ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا
يَفْهَمُونَ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَيُفَسِّرُونَهَا وَيُعَيِّنُونَ الْمَعْنَى
الْمُرَادَ مِنْهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.
فَلِمَاذَا لَا يَرْقَعُ الْكَوْثَرُ وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْخَلْفِ رُؤُوسَهُمْ
إِلَى هَذِهِ النُّصُوصِ وَيُظَلُّونَ يُصَرُّونَ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ
كَانُوا لَا يَفْهَمُونَهَا وَإِنَّمَا كَانُوا يُجْرَوْنَهَا عَلَى السِّيَتَةِ
فَقَطْ دُونَ تَدَبُّرِهَا وَبَيَانِ لِمَعْنَاهَا؟))⁽²⁾.

¹(?) مختصر العلو 36.

²(2) المصدر نفسه 38.

رابعاً : أمثلة تطبيقية لإثبات الأسماء والصفات :

لَقَدْ دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى إِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لِلرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْ أَوْجِهٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي سِيَاقَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ.

وَالْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ الثَّابِتَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ جَدًّا دَوَّتَ فِيهَا الْكُتُبُ وَالْمَصَنَّفَاتُ ، وَعَدَّ أَهْلُ الْعِلْمِ الْكَثِيرَ مِنْهَا ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَسْمَاءَ غَيْرِ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ اسْمًا وَأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا مَنْ حَفِظَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ)⁽¹⁾ ، لَا يَنْفِي وَجُودَ غَيْرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ⁽²⁾ .

فَمِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى سَبِيلِ التَّمثِيلِ لَا الْحَصْرِ :

1- الْحَيُّ الْقَيُّومُ :

وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، فَمِنْ الْكِتَابِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : جُدَّ □ □ □ □ □ [البقرة: ٢٥٥] ، وَمِنْ السُّنَّةِ حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي حَلَقَةٍ وَرَجُلٌ قَائِمٌ يُصَلِّيُ فَلَمَّا رَكَعَ وَسَجَدَ تَشَهَّدَ وَدَعَا فَقَالَ فِي دُعَائِهِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ يَدْبِغُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (لَقَدْ دَعَا بِاسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ)⁽³⁾ .

2- الْحَمِيدُ :

وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ج ه □ □ □ □ □ [البقرة: ٢٦٧] ، وَمِنْ السُّنَّةِ حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فِي

⁽¹⁾ (؟) صحيح مسلم : كِتَابُ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ ، بَابُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَصْلٍ مِنْ أَحْصَاهَا 4/2062 .

⁽²⁾ (؟) ينظر : مختصر صحيح مسلم : 488 .

⁽³⁾ (؟) المستدرک : 1/683 .

التشهُدُ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَّمَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ...) (1).

3- الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ :

وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 197]، وَمِنْ السُّنَّةِ أَمْرُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَاتِبَهُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عِنْدَ كِتَابَةِ الصُّلْحِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يَكْتُبَ : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) (2).

4- الْحَلِيمُ :

وَدَلِيلُهُ مِنَ الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الإسراء: 44]، وَمِنْ السُّنَّةِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ ...) (3).

ومن صفاتِ الله عزَّ وجلَّ :

1- الْعُلُوُّ :

وَهُوَ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ (4) ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَالْأَدْلَةُ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ ظَاهِرَةٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعلى: ١] وَقَالَ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ٥٠] ، وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ فِي إِثْبَاتِ عُلوِّ اللَّهِ عزَّ وجلَّ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى ، وَلَعَلَّ مِنْ أَشْهَرِهَا حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ

¹(?) صحيح البخاري ، كتاب الأنبياء ، باب يزفون النسلان في المشي 3/1233.

²(?) المصدر نفسه : كتاب الشُّرُوطِ ، باب الشُّرُوطِ فِي الْجِهَادِ وَالْمُصَالَحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَكِتَابَةِ الشُّرُوطِ 2/ 974.

³(?) المصدر نفسه : كتاب الدَّعَوَاتِ ، باب الدُّعَاءِ عِنْدَ الْكَرْبِ 5/2336.

⁴(?) تنقسم صفات الله إلى قسمين : ثبوتية : وهي ما أثبتها الله لنفسه كالحياة والعلم ، وسلبيه : وهي التي نفاها سبحانه عن نفسه كالظلم . وتنقسم الصفات الثبوتية إلى قسمين : ذاتية : وهي التي لم يزل ولا يزال متصفا بها كالسمع والبصر ، وفعليه : وهي التي تتعلق بمشيئته إذا شاء فعلها وإذا شاء تركها كالاستواء على العرش والمجئ ، وربما تكون الصفة ذاتية وفعلية باعتبارين كالكلام . ينظر : لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لابن قدامه بشرح الشيخ محمد بن عثيمين 25-26.

السُّلَمِيُّ رضي الله عنه قال : كَلَيْتَ لِي جَارِيَةٌ تَزْعَى
عَنَّمَا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَانِيَّةُ، فَاطْلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا
الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ عَنَمِهَا وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ
أَسِيفُ كَمَا يَأْسَفُونَ لِكَيْ صَكَّكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ
اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَعَظَمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أَعْتَقُهَا؟ قَالَ: أَتَيْتَنِي بِهَا، فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَقَالَ
لَهَا: أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ:
أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: (أَعْتَقُهَا فَإِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ) ⁽¹⁾.

وقد كَانَ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

جُهِودٌ كَبِيرَةٌ فِي الدِّفَاعِ عَنِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ فِي
إثبات هذه الصِّفَةِ الْعَظِيمَةِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، وَمِنْ ذَلِكَ
تَحْقِيقُهُ لِكِتَابِ (الْعُلُوِّ) لِلْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ؛ وَوَضَعَ لَهُ
مُقَدِّمَةً فِي تَحْوِ ثَمَانِينَ صَفْحَةً مَلَأَهَا الشَّيْخُ بِالْدِّفَاعِ عَنِ
عَقِيدَةِ السَّلَفِ وَقَالَ فِيهَا مُعَرِّفًا بِكِتَابِ الْعُلُوِّ
لِلْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ :

((اعلم أيها القارئ الكريم أن هذا الكتاب قد عَالَجَ
مَسْأَلَةً هِيَ مِنْ أخطر المسائل الاعتقادية التي تَفَرَّقَ
المسلمون حولها مُنْذُ أَنْ وُجِدَتِ الْمُعْتَزَلَةُ حَتَّى يَوْمِنَا
هذا أَلَا وَهِيَ مَسْأَلَةُ عُلُوِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى خَلْقِهِ الثَّابِتَةِ
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، الْمَدْعَمُ بِشَاهِدِ الْفِطْرَةِ
السَّلِيمَةِ، وَمَا كَانَ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُنْكِرَ مِثْلَهَا فِي التَّبَوُّتِ
لَوْ أَنَّ بَعْضَ الْفِرَقِ الْمُنْحَرِقَةِ عَنِ السُّنَنِ قَتَحُوا عَلَى
أَنْفُسِهِمْ وَعَلَى النَّاسِ مِنْ بَعْدِهِمْ بَابَ التَّأْوِيلِ، فَلَقَدْ كَادَ
الشَّيْطَانُ بِهِ لِعَدُوِّهِ الْإِنْسَانَ كِيدًا عَظِيمًا وَمَنَعَهُمْ بِهِ أَنْ
يَسْلُكُوا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، كَيْفَ لَا وَهُمْ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى
أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَأَنَّهُ لَا
يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَنْهَا إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ الْحَقِيقَةِ أَوْ
لِقَرْبِنَةِ عَقْلِيَّةٍ أَوْ عُرفِيَّةٍ أَوْ لَفْظِيَّةٍ، كَمَا هُوَ مُفَصَّلٌ فِي
مَحَلِّهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّكَ تَرَاهُمْ يُخَالِفُونَ هَذَا الْأَصْلَ الَّذِي

¹(?) صحيح مسلم : كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ ، بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ
فِي الصَّلَاةِ وَتَسْبِيحِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَةِ 1/381.

أَصْلُوهُ لِأَتْفِهِ الْأَسْبَابِ وَأَبْعَدِ الْأُمُورِ عَنِ مَنَظِقِ الْإِنْسَانِ
الْمُؤْمِنِ بِكَلَامِ اللَّهِ وَحَدِيثِ نَبِيِّهِ حَقًّا⁽¹⁾.

¹(?) مختصر العلو : 22.

وقال - رحمه الله - في موضع آخر :
 ((الآياتُ القرآنيةُ والأحاديثُ النبويةُ والآثارُ السلفيةُ متفقةٌ كلها على أن الله تعالى فوق عرشه بذاته بائناً من خلقه وهو معهم بعلمه ، وسترى إن شاء الله تعالى أن أئمة المذاهب المتبعة وأتباعهم الأولين ومن سار على نهجهم من التابعين لهم حتى أواخر القرن السادس من الهجرة قد اتفقت فتاواهم وكلماتهم على إثبات الفوقية لله تعالى على عرشه وخلقه وعلى كل مكان، وأن ذلك كما أنه متواتر عن رسول الله -صلي الله عليه وسلم- فهو مجمع عليه من السالفين والأئمة الماضين من المحدثين والفُقهاء والمفسرين واللغويين وغيرهم، وستراهم بأسمائهم وأقوالهم الثابتة عنهم في ذلك حتى قاربوا في عددهم المائتين وهم في الواقع يبلغون المئات، ولكن ذلك ما تيسر جمعه للمؤلف رحمه الله تعالى، فإذا وقف الطالب المخلص للحق على كلماتهم تيقن أنه يستحيل أن يكونوا قد أجمعوا على الضلال ولعلم أن مخالفهم هو في الضلال))⁽¹⁾.

ثم أن الشيخ الألباني - رحمه الله - ذكر
 الشبهات التي أوردها الخلف على من اثبت الفوقية لله تعالى ، فقال :

((لقد اشتهر عند الخلف نسبة كل من يثبت الفوقية لله تعالى إلى أنه مشبه أو مجسم أو إلى أنه ينسب لله الجهة والمكان ؛ فهذه ثلاثة أمور لا بد من إزالة الشبه عنها))⁽²⁾.

ثم تكلم عن هذه الشبه وردها ردّاً نقلياً وعقلياً ، والناظر فيها يرى أن الشيخ - رحمه الله -
 كان على جانب كبير من قوة الحجة والدليل ، وكانت له قدم راسخة في العلم وثبات كبير على منهج السلف⁽³⁾.

¹(?) مختصر العلو : 50-51.

²(?) المصدر نفسه : 67.

³(?) ينظر لتفصيل المسألة : المصدر نفسه : 67-76.

2- الاستواء :

وَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَةِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، قَالَ تَعَالَى : **جُدُّ ثَرُّ ثُرُّ جُ** [طه: ٥] ، وَعَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ : (لَمَّا قَرَعَ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ)^(١).

وَمَعْنَى الاسْتِوَاءِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ : الْعُلُوُّ وَالْإِرْتِفَاعُ ، وَالْإِسْتِقْرَارُ وَالصُّعُودُ ، وَاسْتِوَاءُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ اسْتِوَاءٌ يَلِيقُ بِجَلَالِهِ.

وقد اشبع الشيخ الألباني رحمه الله -

الكلام في إثبات هذه الصفة لله عز وجل سائراً على مذهب السلف ورد على من تأول هذه الصفة الثابتة ، فقال بعد أن أفاض في الرد على أهل الأهواء في هذا الباب :

((وأما المثال الآخر فقولُه تعالى : **جُدُّ ثَرُّ ثُرُّ جُ** [الأعراف: ٥٤] ، وقولُه **جُتْ ثُرُّ ثُرُّ جُ** [الرعد: ٢] ، فقد تأول الخلف الاستواء المذكور في هاتين الآيتين ونحوهما بالاستيلاء وشاع عندهم في تبرير ذلك إيرادهم قول الشاعر :

قد استوى يشر على العراق

يغير

سيفٍ ودمٍ مهراقٍ

متجاهلين اتفاق كلمات أئمة التفسير والحديث واللغة على إبطاله وعلى أن المراد بالاستواء على العرش إنما هو الاستيلاء والارتفاع عليه كما ستري أقوالهم مروية في الكتاب عنهم بالأسانيد الثابتة قرناً بعد قرن وفيهم من نقل اتفاق العلماء عليه ، مثل الإمام إسحاق بن راهويه (الترجمة 67) والحافظ ابن عبد البر (الترجمة 151) وكفى بهما حجة في هذا الباب.

^(١) (?) العلو للذهبي : 63 ، وقال : رواه ثقات.

وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّا لَا نَزَالُ نَرَى عُلَمَاءَ الْخَلْفِ - إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ - سَادِرِينَ فِي مُخَالَفَتِهِمْ لِلسَّلَفِ فِي تَفْسِيرِهِمْ لآيَةِ الْإِسْتِوَاءِ وَغَيْرِهَا مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا. وَقَدْ يَتَسَاءَلُ بَعْضُ الْقُرَّاءِ عَنْ سَبَبِ ذَلِكَ فَأَقُولُ: لَيْسَ هُوَ إِلَّا إِعْرَاضُهُمْ عَنْ أَتْبَاعِ السَّلَفِ، ثُمَّ قَهْمُهُمْ - خَطَأً - الْإِسْتِعْلَاءَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ أَنَّهُ الْإِسْتِعْلَاءُ اللَّائِقُ بِالْمَخْلُوقِ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا مُنَافِيًا لِلتَّنْزِيهِ الْوَاجِبِ لِلَّهِ اتِّفَاقًا قَرُّوا مِنْ هَذَا الْقَهْمِ إِلَى تَأْوِيلِهِ السَّابِقِ ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّهُمْ بِذَلِكَ تَجَوَّاهُوا مِنَ الْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ .

وَلَقَدْ كَانَ مِنْ كِبَارِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ الْقَائِلِينَ بِالتَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ بُرْهَةً مِنَ الزَّمَنِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنَ الْكِتَابِ (120) ، وَمِنْهُمْ الْعَلَامَةُ الْجَلِيلُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيُّ الشَّافِعِيُّ وَالِدُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْمَتُوفَى سَنَةَ (438) ثُمَّ هَدَاهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَتْبَاعِ السَّلَفِ فِي قَهْمِ الْإِسْتِوَاءِ وَسَائِرِ الصِّفَاتِ، ثُمَّ أَلَفَ فِي ذَلِكَ رِسَالَةً نَافِعَةً قَدَّمَهَا نَصِيحَةً لِإِخْوَانِهِ فِي اللَّهِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي مُقَدِّمَتِهَا، وَقَدْ وَصَفَ فِيهَا وَصْفًا دَقِيقًا تَحْيِرَهُ وَتَرَدُّدَهُ فِي مَرَحَلَةٍ مِنْ مَرَاكِجِ حَيَاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ بَيْنَ أَتْبَاعِ السَّلَفِ وَبَيْنَ أَتْبَاعِ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ فِي عَصْرِهِ الَّذِينَ يُؤُولُونَ الْإِسْتِوَاءَ بِالْإِسْتِيلَاءِ⁽¹⁾ .

ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - سَاقَ كَلَامَ الْجَوِينِيِّ بِتَمَامِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ ذِكْرُ بَعْضِ الْآيَاتِ فِي الْإِسْتِوَاءِ وَالْفَوْقِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ ، ثُمَّ بَيَّانِ السَّبَبِ الَّذِي حَمَلَ عُلَمَاءَ الْكَلَامِ فِي عَصْرِهِ عَلَى تَأْوِيلِ الْإِسْتِوَاءِ بِالْإِسْتِيلَاءِ ، وَبَيَّانِ غَلَطِهِمْ فِي ذَلِكَ، **ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ :**

((قُلْتُ : لَقَدْ وَضَحَ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الْجَوِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى السَّبَبَ الَّذِي حَمَلَ الْخَلْفَ - إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ

¹(?) مختصر العلو : 25-26.

- على مُخَالَفَةِ السَّلَفِ في تَفْسِيرِ آيَةِ (الاستواءِ) وهو أَنَّهُم قَهَمُوا مِنْهُ - خَطَأً كَمَا قُلْنَا - استواءً لَا يَلِيقُ إِلَّا بِالْمَخْلُوقِ وَهَذَا تَشْبِيهُ، فَنَقَوْهُ بِتَأْوِيلِهِمْ إِيَّاهُ بِالِاسْتِيْلَاءِ ، وَمِنَ الْغَرِيبِ حَقًّا أَنَّ الَّذِي فَرَّوْا مِنْهُ بِالتَّأْوِيلِ قَدْ وَقَعُوا بِهِ فِيمَا هُوَ أَشَرُّ مِنْهُ بِكَثِيرٍ وَيُمْكِنُ حَصْرُ ذَلِكَ بِالْأُمُورِ الْآتِيَةِ :

الأول : التَّعْطِيلُ وهو إنكارُ صِفَةِ عُلُوِّ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ عُلُوًّا حَقِيقِيًّا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى ، وَهُوَ بَيْنُ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ الْجَوِينِيِّ .

الثاني : نِسْبَةُ الشَّرِيكِ لِلَّهِ فِي خَلْقِهِ يُضَادُّهُ فِي أَمْرِهِ، فَإِنَّ الْإِسْتِيْلَاءَ لُغَةً لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْمَغَالِبَةِ كَمَا سَتَرَاهُ فِي تَرْجُمَةِ الْإِمَامِ اللَّغَوِيِّ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ فَقَدْ جَاءَ فِيهَا :

أَنَّ رَجُلًا قَالَ أَمَامَهُ مُفَسِّرًا الْإِسْتِيْلَاءَ مَعْنَاهُ : اسْتَوْلَى ؛ فَقَالَ لَهُمُ الْإِمَامُ : اسْكُتْ؛ الْعَرَبُ لَا تَقُولُ لِلرَّجُلِ : (اسْتَوْلَى عَلَى الشَّيْءِ حَتَّى يَكُونَ لَهُ فِيهِ مُضَادٌّ، فَأَيُّهُمَا غَلَبَ قِيلَ : اسْتَوْلَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا مُضَادَّ لَهُ) ، وَسَنَدُهُ عَنْهُ صَحِيحٌ كَمَا بَيَّنَّاهُ هُنَاكَ فِي التَّعْلِيقِ (210) ، وَاجْتَنَبَ بِهِ الْعَلَامَةُ نَفْطَوَيْهِ النَّحْوِيَّ فِي (الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ) كَمَا سَتَرَاهُ فِي تَرْجُمَتِهِ .

فَنَسَأَلُ الْمَتَاوَلَةَ : مَنْ هُوَ الْمُضَادُّ لِلَّهِ تَعَالَى حَتَّى تَمَكَّنَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ التَّغْلِبِ عَلَيْهِ وَالِاسْتِيْلَاءِ عَلَى مُلْكِهِ عَنْهُ ؟ وَهَذَا إِلْزَامٌ لَا مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْهُ إِلَّا بِرَفْضِهِمْ لِتَأْوِيلِهِمْ وَرَجُوعِهِمْ إِلَى تَفْسِيرِ السَّلَفِ، وَلَمَّا تَنَبَّهَ لِهَذَا بَعْضُ مُتَكَلِّمِيهِمْ جَاءَ بِبَاقِعَةٍ أُخْرَى وَذَلِكَ أَنَّهُ تَأَوَّلَ (الْإِسْتِيْلَاءَ) الَّذِي هُوَ عِنْدَهُمُ الْمَرَادُّ مِنْ (الْإِسْتِيْلَاءِ) بِأَنَّهُ اسْتِيْلَاءٌ مُجَرَّدٌ عَنْ مَعْنَى الْمَغَالِبَةِ .

قُلْتُ : وَهَذَا مَعَ كَوْنِهِ مُخَالِفًا لُغَةً كَمَا سَبَقَ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ فَإِنَّ أَحْسَنَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : إِنَّهُ تَأْوِيلٌ لِلتَّأْوِيلِ، وَلَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي دَخَلَ بِهِمْ إِلَى هَذِهِ الْمَازِقِ، أَلَيْسَ كَانَ الْأَوَّلَى بِهِمْ أَنْ يَقُولُوا : اسْتَعْلَى

استعلاءً مُجَرِّدًا عن المشابهة ، هذا لو كان الاستعلاءً
لُغَةً يَسْتَلْزِمُ المِشَابَهَةَ فَكَيْفَ وَهِيَ غَيْرُ لازِمَةٍ ، لِأَنَّ
الاستواءَ في القرآنَ قِصْلًا عَنِ اللُّغَةِ قَدْ جَاءَ مَنْسُوبًا
إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَمَا فِي آيَاتِ الاستواءِ عَلَى الْعَرْشِ ،
وَقَدْ مَضَى بَعْضُهَا ، كَمَا جَاءَ مَنْسُوبًا إِلَى غَيْرِهِ سُبْحَانَهُ ،
كَمَا قَالَ فِي سَفِينَةِ نُوحٍ : ج ج ج ج [هود: ٤٤] ، وَفِي
النَّبَاتِ : ج ج ج ج [الفتح: ٢٩] فَاستواءُ السَّفِينَةِ غَيْرُ
استواءِ النَّبَاتِ ، وَكَذَلِكَ استواءُ الْإِنْسَانِ عَلَى ظَهْرِ
الدَّابَّةِ ، وَاستواءُ الطَّيْرِ عَلَى رَأْسِ الْإِنْسَانِ ، وَاستواءُهُ
عَلَى السَّطْحِ ، فَكُلُّ هَذَا استواءٌ ، وَلَكِنْ استواءٌ كُلُّ شَيْءٍ
يَحْسِبُهُ ، تَشْتَرِكُ فِي اللَّفْظِ وَتَخْتَلِفُ فِي الْحَقِيقَةِ ،
فَاستواءُ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ استواءٌ وَاستعلاءٌ يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى
لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ .

وَأَمَّا الاستيلاءُ فَلَمْ يَأْتِ إِطْلَاقُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى
مُطْلَقًا إِلَّا عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، فَتَأَمَّلْ مَا صَنَعَ الْكَلَامُ
بَاهِلِهِ : لَقَدْ زَيْنَ لَهُمْ أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ بِشَيْءٍ هُوَ مِنْ
طَبِيعَةِ الْمَخْلُوقِ وَاخْتِصَاصِهِ ، وَلَمْ يَرْضَوْا أَنْ يَصِفُوهُ
بِالاستعلاءِ الَّذِي لَا يُمَازِلُهُ شَيْءٌ وَقَدْ قَالَ بِهِ السَّلَفُ ، فَلَا
عَجَبَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ اجْتَمَعُوا عَلَى دَمِّ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ ^(١) .

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ :

((وَبَعْدُ فَإِنَّ ضَرَرَ التَّأْوِيلِ عَلَى أَهْلِهِ وَحَمَلِهِ إِيَّاهُمْ
عَلَى الانْحِرَافِ عَنِ الشَّرْعِ مِمَّا لَا حُدُودَ لَهُ فِي نَظَرِي ،
قَلَوَاهُ لَمْ يَكُنْ لِلْقَائِلِينَ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ الْيَوْمَ وَجُودٌ ، وَلَا
لِإِخْوَانِهِمُ الْقِرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ مِنْ قَبْلِ الَّذِينَ أَنْكَرُوا
الشَّرِيعَةَ وَكُلَّ مَا فِيهَا مِنْ حَقَائِقِ كَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالصَّلَاةِ
وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَتَأْوِيلَاتِهَا بِتَأْوِيلِ
مَعْرُوفَةٍ... وَنَحْوِهِمْ طَائِفَةُ الْقَادِيَانِيَّةِ الْيَوْمَ الَّذِينَ أَنْكَرُوا
بِطَرِيقِ التَّأْوِيلِ كَثِيرًا مِنْ الْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَجْمَعِ
عَلَيْهَا بَيْنَ الْأُمَّةِ كَقَوْلِهِمْ بَقَاءُ النَّبُوَّةِ بَعْدَ النَّبِيِّ -صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مُتَأَسِّينَ فِي ذَلِكَ بِنَبِيِّهِمْ مِيرْزَا غُلَامِ

^١(?) مختصر العلو : 30-31.

أحمد وَمِنْ قَبْلِهِ ابن عَرَبِي فِي (الْفَتْوحَاتِ الْمَكِّيَّةِ)
وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ ۝ ۝ ۝ ۝ ۝ ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٤٠]
بأنَّ المعنى زِيَّةُ النَّبِيِّينَ، وَلَيْسَ آخِرُهُمْ، وَقَوْلُهُ -صلى
الله عليه وسلم- : (لَا نَبِيَّ بَعْدِي)^(١) يَقُولُهُمْ : أَي
مَعِي، وَأَنْكُرُوا وُجُودَ الْجَنِّ مَعَ تَرَدُّدِ ذِكْرِهِمْ فِي الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ قَضَاءً عَنِ السُّنَّةِ وَتَنَوُّعِ صِفَاتِهِمْ فِيهِمَا، وَزَعَمُوا
أَنَّهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْبَشَرِ، عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ ضَلَالَاتِهِمْ،
وَكُلُّهَا مِنْ بَرَكَاتِ التَّأْوِيلِ الَّذِي أَخَذَ بِهِ الْخَلْفُ فِي آيَةِ
الاستواءِ وَغَيْرِهَا مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ^(٢).

3- الْكَلَامُ :

وَهُوَ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ بِاعْتِبَارِ النَّوعِ ، وَصِفَةٌ فِعْلِيَّةٌ بِاعْتِبَارِ
أَفْرَادِ الْكَلَامِ ، فَهُوَ سُبْحَانُهُ يَتَكَلَّمُ مَتَى شَاءَ وَكَيْفَ شَاءَ
بِكَلَامٍ مَسْمُوعٍ^(٣) ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ الْأَدْلَةُ مِنْ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، فَمِنْ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ ۝ ۝ ۝ ۝ ۝ ﴾
﴿ [النِّسَاءُ: ١٦٤] وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ ۝ ۝ ۝ ۝ ۝ ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٤٣] ، وَمِنْ السُّنَّةِ حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-
قَالَ : (يُخَشِّرُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ قَالَ الْعِبَادُ عُرَاءَ
عُرْلًا بَيْنَهُمَا ، قَالَ قُلْنَا وَمَا بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ ،
ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ
قَرَبَ أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الدَّيَّانُ)^(٤) ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-
: (اخْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى فَقَالَ لَهُ مُوسَى أَنْتَ آدَمُ
الَّذِي أَخْرَجْنَاكَ خَطِيئَتِكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَقَالَ لَهُ آدَمُ أَنْتَ
مُوسَى الَّذِي اضْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ ...)^(٥).

^(١) (؟) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب ما دُكِرَ عن نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ

0 3/1272

^(٢) (؟) المصدر نفسه : 32.

^(٣) (؟) ينظر لزيادة التفصيل : لمعة الاعتقاد بشرح العثيمين 70-76.

^(٤) (؟) مسند الإمام أحمد : حديث عبد الله بن أبي نعيم رضي الله عنه

3/459

^(٥) (؟) صحيح البخاري : كتاب القدر ، باب تَحَاجَّ آدَمَ وَمُوسَى عِنْدَ اللَّهِ

6/2439

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - مُثَبِّتاً هَذِهِ الصِّفَةَ وَرَادّاً عَلَى الْمُخَالِفِينَ لِلسَّلَفِ فِي إِثْبَاتِهَا : ((إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْفِتَنِ الَّتِي أَصَابَتْ بَعْضَ الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ سَبَبُ عِلْمِ الْكَلَامِ أَنَّهُ انْحَرَفَ بِهِمْ عَنِ الْإِيمَانِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ هُوَ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ حَقِيقَةً لَا مَجَازاً، أَمَّا الْمَعْتَزِلَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ فَأَمَرُهُمْ فِي ذَلِكَ وَاضِحٌ مَفْضُوحٌ ، لَكِنْ هُنَاكَ طَائِفَةٌ تَنْتَمِي إِلَى السُّنَّةِ وَتَرُدُّ عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ هَذَا الْقَوْلَ وَغَيْرَهُ مِمَّا انْحَرَفَ فِيهِ عَنِ الْإِسْلَامِ أَلَا وَهُمْ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَأْثُرِيَّةُ فَإِنَّهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ مُوَافِقُونَ لِلْمَعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَوْلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُفَصِّحُونَ بِذَلِكَ وَيَتَسَوَّرُونَ وَرَاءَ تَفْسِيرِهِمْ لِلْكَلَامِ الْإِلَهِيِّ بِأَنَّهُ نَفْسِي قَدِيمٌ غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْمُرْسَلِينَ وَأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَتَكَلَّمُ إِذَا شَاءَ وَأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ مُنْذُ الْأَزَلِ))⁽¹⁾.

4- الصَّوْتُ :

وَهُوَ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمِنْ الْأَدْلَةِ عَلَى إِثْبَاتِهِ قَوْلُهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا آدَمُ فَيَقُولُ لِنَبِيِّكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ **فَيُنَادِي بِصَوْتٍ** إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ دُرَّتِكَ بَعْتًا إِلَى النَّارِ قَالَ يَا رَبِّ وَمَا بَعْتُ النَّارَ قَالَ مَنْ كُلِّ أَلْفٍ أَرَاهُ قَالَ تِسْعَمِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ فَحِينَئِذٍ تَصْعُ الْحَامِلُ حَمْلَهَا وَيَنْشِيبُ الْوَلِيدُ...) ⁽²⁾.

فَقَدْ أوردَ الشَّيْخُ الألبانيُّ - رحمه الله - هذا

الْحَدِيثَ فِي السَّلْسِلَةِ الصَّحِيحَةِ وَعَنَوْنَ لَهُ : ((الصَّوْتُ الْإِلَهِيُّ وَالْإِيمَانُ بِهِ)) ⁽³⁾ ، ثُمَّ اسْتَشْهَدَ لَهُ بِحَدِيثٍ آخَرَ وَرَدَّ عَلَى الْبِيهَقِيِّ قَوْلَهُ أَنَّ لَفْظَ الصَّوْتِ لَمْ يَثْبُتْ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-،

⁽¹⁾ (?) العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني 57.

⁽²⁾ (?) صحيح البخاري : كتاب التفسير ، باب وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى

4/1767.

⁽³⁾ (?) السلسلة الصحيحة : 7/756.

وتأويله لهذا الحديث بأنَّ الصَّوت راجِعٌ إلى مَلِكٍ أو
 غَيْرِهِ ، **ثُمَّ قَالَ الْأَلْبَانِيُّ - رحمه الله - بعد ذلك :**
 ((قلتُ : وهذا باطلٌ مُخَالِفٌ لِنُصُوصٍ كَثِيرَةٍ ،
 وَحَسْبُكَ مِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي مُكَالَمَتِهِ
 لِمُوسَى ج ب ب ب ج [طه: ١٣]... بل الإيمانُ ، كما نؤمنُ
 بسائر صفاته ، مَعَ تَفْوِيضِ حَقَائِقِهَا إِلَى الْمُتَنَصِّفِ بِهَا
 سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَمَا قَالَ : ج ذ ت ت ت ت ت ت
 [الشورى: ١١])^(١).

5- المجيء : وَهُوَ صِفَةٌ فِعْلِيَّةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ،
 وَأَنَّهُ يَجِيءُ لِلْفَصْلِ بَيْنَ عِبَادِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمِنْ الْأَدَلَّةِ
 عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ج د ه ز ح ط [الفجر: ٢٢] ،
 وَقَوْلُهُ -صلى الله عليه وسلم- :
 (حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ
 فَاجِرٍ أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ...)^(٢).

**وقد أثبت الشيخ الألباني رحمه الله - هذه
 الصِّفَةُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَقَالَ بَعْدَ أَنْ رَدَّ حَدِيثًا**
 مَوْضُوعًا ؛ وَهُوَ مَا يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه
 وسلم- أَنَّهُ قَالَ : (لَا تَتَّفَكَّرُوا فِي اللَّهِ ، فَإِنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ
 ، وَلَا شَبِيهَ وَلَا تَظْيِيرَ ، وَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ، وَلَا
 تَصِفُوهُ بِالزُّوَالِ ، فَإِنَّهُ يَكُلُّ مَكَانَ) ، قَالَ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ
 أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ ؛

((وَأَمَّا سَائِرُ الْحَدِيثِ ، وَبِخَاصَّةِ الْجُمْلَةِ الْآخِرَةِ مِنْهُ
 فَإِنَّهَا بَاطِلَةٌ ، وَهِيَ مِنْ وَضْعِ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمَعْطَلَةِ لِصِفَاتِ
 اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَهَا غَيْرَ تَأْوِيلِهَا الْمَعْرُوفِ
 عِنْدَ السَّلَفِ ، وَيَعْبَرُونَ عَنِ الْمَجِيءِ الْمَصْرَحِ بِهِ فِي
 الْقُرْآنِ وَالتَّنْزِيلِ الْمُتَوَاتِرِ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه
 وسلم- بِالزُّوَالِ... ثُمَّ يَقُولُونَ : هَذَا مِنْ صِفَاتِ
 الْمَخْلُوقَاتِ ؛ فَلَا يَجُوزُ وَصْفُ اللَّهِ بِذَلِكَ ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ
 الْمَجِيءَ وَالتَّنْزِيلَ لَا يَجُوزُ تَأْوِيلُهُ بِمَا ذَكَرُوا ، وَهُوَ صِفَةٌ

^١ (؟) المصدر نفسه : 7/757-758.

^٢ (؟) صحيح البخاري : كتاب التفسير ، باب (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ)
 (يَعْنِي زِنَةَ ذَرَّةٍ 4/1671).

لله ؛ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ ، تَصِفُهَا بِهَا دُونَ تَشْبِيهِ وَلَا تَعْطِيلٍ
، چذت ت ت ث ط ج [الشورى: ١١] ، فَهَم
وَقَعُوا حِينَ عَبَّرُوا بِمَا تَقَدَّمَ فِي التَّشْبِيهِ فَقَرُّوا مِنْهُ إِلَى
التَّعْطِيلِ^(١).

6- الضحكُ والعجبُ :

وَهُوَ صِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَبِعَتْ إِلَى نِسَائِهِ فَقُلْنَ مَا مَعَنَا إِلَّا الْمَاءُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَنْ يَصُّمُ أَوْ يُضَيِّفُ هَذَا فَقِيلَ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ إِنَّا قَانُطَلَقَ بِهِ إِلَى امْرَأَتِهِ فَقَالَ أَكْرِمِي ضَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ مَا عِنْدَنَا إِلَّا قُوْثٌ صُبْيَانِي فَقَالَ هَيِّي طَعَامَكَ وَأَصْبِحِي سِرَاجَكِ وَتَوَمِّي صِبْيَانِكَ إِذَا آرَاؤُوا عَشَاءً فَهَيَّائِ طَعَامَهَا وَأَصْبَحْتِ سِرَاجَهَا وَتَوَمَّتْ صِبْيَانَهَا ثُمَّ قَامَتْ كَأَنَّهُ تُضِلُّ سِرَاجَهَا فَأَطْفَأَتْهُ فَجَعَلَ يُرِيانِهِ أَنَّهُمَا يَأْكُلَانِ قَبَاتًا طَاوِينَ فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ صَلِّكَ اللَّهُ اللَّيْلَةَ أَوْ عَجِبَ مِنْ فَعَالِكُمَا قَانَرَلَّ اللَّهُ چ [الحشر: ٩]))⁽²⁾.

ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی ی

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَقِبَ

ایرادِ الحدیث :

((تَنْبِيْهُ هَامٌ : ذَكَرَ الْبِيهَقِيُّ فِي (الْأَسْمَاءِ) قُبِيلَ هَذَا الْحَدِيثِ وَبُعِيدَهُ عَنِ الْخَطَّابِيِّ أَنَّهُ قَالَ : ((قَالَ الْبَخَارِيُّ : مَعْنَى الضَّحْكِ : الرَّحْمَةُ)) ! فَأَقُولُ : فِي هَذَا الْعَزْوِ لِلْبَخَارِيِّ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ مُنْقَطِعٌ ، لَمْ يَذْكُرِ الْخَطَّابِيُّ وَلَا الْبِيهَقِيُّ مُسْتَنَدَهُ فِي ذَلِكَ ، وَلَآنَ اعْلَمَ النَّاسُ بِالْبَخَارِيِّ - أَلَا وَهُوَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ - لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ فَقَدْ قَالَ عَقِبُهُ :

1(?) السلسلة الضعيفة : 735-13/734.

2(?) صحیح البخاری : کتاب فضائل الصحابة ، بَاب قَوْلِ اللَّهِ (وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ) 3/1382.

((قُلْتُ : ولم أَرِ ذلكَ في النُّسخِ التي وَقَّعتَ لنا من (البُخاريَّ)))⁽¹⁾ ، وَإِنْ مِمَّا يُوَكِّدُ عَدَمَ ثُبُوتِ ذلكَ عن البُخاريَّ : أَننا نَعْلَمُ يَقِيناً أَنَّهُ مِنْ كِبَارِ أُمَّةِ الْحَدِيثِ ، وَأَنْ هَؤُلَاءِ مُجْمِعُونَ عَلَى اتِّبَاعِ السَّلَفِ فِي الْإِيمَانِ بِحَقَائِقِ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَةِ اللَّائِقَةِ بِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : إِبْثَاتٌ بَلَا تَمَثِيلٍ ، وَتَنْزِيهٌِ بَلَا تَعْطِيلٍ : ج ذ ث ت ث ث ت ث

ث [الشورى: ١١]

واعلم أَنَّ الشَّكَّ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ - بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْعَجَبِ - لَا يَضُرُّ فِي ثُبُوتِهِمَا ، لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا جَاءَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ فِي سِيَاقَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي كُتُبِ السَّنَةِ ، وَبِخَاصَّةٍ مِنْهَا كُتُبُ التَّوْحِيدِ وَالْعَقِيدَةِ))⁽²⁾ .

ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ أوردَ فِي صَحِيحَتِهِ حَدِيثَ أَبِي رُزَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ :

(صَحِّحَكَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غَيْرِهِ ، فَقَالَ أَبُو رُزَيْنٍ : أَوَيْضَحَكَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَقَالَ : لَنْ نَعْدَمَ خَيْراً مِنْ رَبِّ يَضَحُّكَ)⁽³⁾ ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَنَّ ابْنَ حِبَانَ لَمْ يُخَرِّجْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي رُزَيْنٍ فَقَالَ :

((وَهُوَ عَجِيبٌ مِنْهُ خَالَفَ فِيهِ الْجَمَاعَةُ مَعَ أَنَّهُ عَلَى شَرْطِهِ ، وَأَخْشَى مَا أَخْشَاهُ أَنْ يَكُونَ الصَّارِفُ لَهُ عَنْهُ هُوَ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي إِثْبَاتِ صِفَةِ الصَّحِّحِ لِلَّهِ تَعَالَى بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ تَأْوِيلُهُ كَمَا فَعَلَ بِحَدِيثِ : (ضَحِكَ اللَّهُ مِنْ رَجُلَيْنِ قَتَلَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ وَكِلَاهُمَا فِي الْجَنَّةِ) فَقَدْ تَأَوَّلَهُ تَأْوِيلاً مُتَكَلِّفاً قَبِيحاً ، خَالَفَ فِيهِ طَرِيقَةُ السَّلَفِ فِي الْإِثْبَاتِ مَعَ التَّنْزِيهِ))⁽⁴⁾ .

7- الدُّنُوُّ وَالْقُرْبُ :

⁽¹⁾ (?) ينظر : فتح الباري 8/632.

⁽²⁾ (?) السلسلة الصحيحة : 808-7/807. وينظر : المصدر نفسه : 6/738. ومختصر صحيح البخاري اختصار الألباني : 3/198.

⁽³⁾ (?) مسند الطيالسي : 147.

⁽⁴⁾ (?) السلسلة الصحيحة : 733-6/732.

الدُّنُوُّ والقُرْبُ من الصفاتِ الفعليةِ لله عز وجل ،
ومن الأدلةِ على إثباتِ هذه الصِّفةِ قوله -صلى الله
عليه وسلم- :

(ما من يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ الله فيه عَبْدًا مِنْ
النَّارِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَهُ **وَإِنَّهُ لَيَدْنُو** ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ
فَيَقُولُ مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟)⁽¹⁾

قال الشيخ الألبانيُّ معلقاً على الحديث :

((... ما عليه السلفُ أَنَّ الدنُوَّ صِفَةٌ حَقِيقَةٌ لله
تعالى كالنزول ، فهو يَنْزِلُ كَمَا يَشَاءُ ، وَيَدْنُو مِنْ خَلْقِهِ
كَمَا يَشَاءُ ، لَا يُشْبِهُ نَزُولَهُ وَدُنُوَّهُ نَزُولَ المخلوقاتِ
وَدُنُوَّهُمْ))⁽²⁾

وَمِنْ الأدلةِ كَذَلِكَ قوله -صلى الله عليه وسلم- :
(يَقُولُ الله تَعَالَى أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ إِذَا
ذَكَرَنِي فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي وَإِنْ
ذَكَرَنِي فِي مَلَأْ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأْ خَيْرٍ مِنْهُمْ وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ
شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ
إِلَيْهِ بَاعًا وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً)⁽³⁾

قال الشيخ الألبانيُّ معلقاً على الحديث :

((اشْتَهَرَ عِنْدَ المتأخِّرينَ مِنْ عُلَمَاءِ الكلامِ -خِلافاً
للسلف- تَأْوِيلُ هذه الصفاتِ المذكورةِ فِي الحديثِ ؛
مِنْ (النَّفْسِ) وَ (التَّقَرُّبِ) وَ... وما ذَلِكَ إِلَّا لِضِيقِ عَطَنِهِمْ
وَكَثْرَةِ تَأْثِرِهِمْ بِشُبُهَاتِ المعتزلةِ وَأَمْثَالِهِمْ مِنْ أَهْلِ
الأهواءِ وَالْبِدْعِ ، فَلَا يَكَادُ أَحَدُهُمْ يَطُرُقُ سَمْعُهُ هذه
الصفاتِ إِلَّا كَانَ السَّابِقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ أَنَّهَا كَصِفَاتِ
المخلوقاتِ ، فَيَقْعُونَ فِي التَّشْبِيهِ ، ثُمَّ يَفْرُونَ مِنْهُ إِلَى
التَّأْوِيلِ ابْتِغَاءً التَّنْزِيهِ بِرَعْمِهِمْ ، وَلَوْ أَنَّهُمْ تَلَقَّوْهَا حِينَ

¹(?) صحيح مسلم : كتاب الحج ، بَاب فِي فَضْلِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَيَوْمِ
عَرَفَةَ 2/982.

²(?) صحيح الترغيب والترهيب للألباني 2/34. وينظر : المصدر نفسه
3/222 ، ومختصر صحيح مسلم اختصار الألباني 172.

³(?) صحيح البخاري : كتاب التوحيد ، بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَيُخَذِّرُكُمْ
اللَّهُ نَفْسَهُ) ... 6/2694.

سَمَاعِهَا مُسْتَحْضِرِينَ قَوْلُهُ تَعَالَى : جَذ ت ث ت ث
 ث ط ج [الشورى: ١١] ، لَمَّا رَكَنُوا إِلَى التَّأْوِيلِ ، وَلَآمَنُوا
 بِحَقَائِقِهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى ، شَأْنُهُمْ فِي ذَلِكَ
 شَأْنُهُمْ فِي إِيْمَانِهِمْ بِصِفَتِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ
 صِفَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ ، مَعَ تَنْزِيهِهِ عَنِ مُشَابَهَتِهِ لِلْحَوَادِثِ ، لَوْ
 فَعَلُوا ذَلِكَ هُنَا لَاسْتَرَا حُوا وَأَرَا حُوا ، وَلَتَجَا مِنْ تَنَاقُضِهِمْ
 فِي إِيْمَانِهِمْ بِرَبِّهِمْ وَصِفَاتِهِ ، فَاللَّهُمَّ هَذَاكَ ((⁽¹⁾) .

8- النزول :

وَهُوَ صِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمِنْ الْأَدَلَّةِ عَلَيْهِ
 قَوْلُهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : (يَنْزِلُ رَبِّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى
 كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ
 يَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيَهُ
 مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ)⁽²⁾ .

وقد أطلال الشيخ الألباني - رحمه الله -

الكلام على إثبات هذه الصِّفَةِ لِلَّهِ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ
 سُبْحَانَهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِهِ وَمُؤَلَّفَاتِهِ ، وَرَدَّ عَلَى مَنْ
 تَأَوَّلَ هَذِهِ الصِّفَةَ وَجَانَبَ طَرِيقَ السَّلَفِ فِي إِثْبَاتِهَا
 وَتَفْوِيضِ كَيْفِيَّتِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَالَ :
 ((ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ نُزُولَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَى
 السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ أَعْمَالِهِ عَزَّ
 وَجَلَّ ؛ كَاسْتَوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ وَمَجِيئِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ،
 الثَّابِتِينَ فِي نُصُوصِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، يَجِبُ الْإِيْمَانُ
 وَالْإِذْعَانُ لَهُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِذَاتِهِ تَعَالَى دُونَ تَعْطِيلِ أَوْ
 تَشْبِيهِ ؛ إِذِ الصِّفَةُ يُقَالُ فِيهَا مَا يُقَالُ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى ؛
 فَكَمَا إِنَّنَا نُؤْمِنُ بِذَاتِهِ دُونَ أَنْ نُكَيِّفَهَا ، فَكَذَلِكَ نُؤْمِنُ
 بِصِفَاتِهِ كُلِّهَا - وَمِنْهَا النُّزُولُ وَغَيْرُهُ - دُونَ أَنْ نُكَيِّفَهَا ،
 فَمَنْ نَفَى نُزُولَهُ تَعَالَى حَقِيقَةً عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ بِطَرِيقِ
 التَّأْوِيلِ ؛ لَزِمَهُ أَنْ يَنْفِي وُجُودَ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى بِنَفْسِ
 الطَّرِيقِ ، وَإِلَّا ؛ فَهُوَ مُتَنَاقِضٌ...وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا ؛ فَعَلَيْكَ

⁽¹⁾ صحيح الترغيب والترهيب : 2/202 .

⁽²⁾ صحيح البخاري : كتاب الكسوف ، باب الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ
 اللَّيْلِ ... 1/384 .

بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ فَإِنَّهَا أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ وَأَسْلَمُ ، وَدَعُ طَرِيقَةَ التَّأْوِيلِ الَّتِي عَلَيْهَا الْخَلْفُ الَّذِينَ رَعَمُوا: ((إِنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمُ ، وَطَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ)) ؛ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ مِنَ الْقَوْلِ ، وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى مِنْ نِسْبَةِ الْجَهْلِ إِلَى السَّلَفِ ، وَالْعِلْمِ إِلَى الْخَلْفِ!! وَسُبْحَانَ اللَّهِ كَيْفَ يَصْدُرُ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ مَنْ يُؤْمِنُ بِقَضَائِلِ السَّلَفِ الَّتِي لَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ⁽¹⁾

وَقَدْ رَدَّ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْبِدْعِ
اِفْتِرَاءَهُمْ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَنَّهُ شَبَّهَ نَزُولَ اللَّهِ بِنَزُولِ الْمَخْلُوقِ فَقَالَ :

((وَأِنْ أَفْتَرَاءَهُمْ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ رَوَى قَوْلَهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : (يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا...) : كُنْزُولِي هَذَا ، مَعْرُوفٌ ، وَقَدْ بَيَّنَّ بُطْلَانَ هَذِهِ الْفَرِيَةِ شَيْخِي فِي الْإِجَازَةِ الشَّيْخُ رَاغِبُ الطَّبَّاخِ فِي بَعْضِ أَعْدَادِ مَجَلَّةِ الْمُجَمَّعِ الْعِلْمِيِّ بِدِمَشْقٍ ، ثُمَّ صَدِيقُنَا الْعَلَامَةُ الْأَسْتَاذُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ بِهِجَةَ الْبَيْطَارِ فِي كِتَابِهِ (ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية))⁽²⁾ .

هَلْ يَخْلُو الْعَرْشُ عِنْدَ النُّزُولِ الْإِلَهِيِّ وَالْيَ مَتَى يَسْتَمِرُّ النُّزُولُ ؟

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

((فَائِدَةٌ : فِي قَوْلِ إِسْحَاقَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ((يَقْدِرُ أَنْ يَنْزَلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ))⁽³⁾ إِيضَارَةٌ مِنْهُ إِلَى تَحْقِيقِ أَنَّ نُزُولَهُ تَعَالَى لَيْسَ كُنْزُولِ الْمَخْلُوقِ ، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا دُونَ أَنْ يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ وَيَصِيرُ الْعَرْشُ فَوْقَهُ ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِنَزُولِ الْمَخْلُوقِ الَّذِي يَسْتَلْزِمُ تَفْرِيعَ مَكَانٍ

⁽¹⁾ (?) السلسلة الضعيفة 362/8-364. وينظر : صحيح الترغيب والترهيب 1/115 ، والسلسلة الضعيفة 55/65، 8/735 و 13/744 ، ومختصر صحيح البخاري 1/339 ، ووجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة للألباني 45.

⁽²⁾ (?) مختصر العلو 72.

⁽³⁾ (?) ينظر لقول إسحاق : المصدر نفسه 192.

وَشُغِلَ آخِرُ ، وَهَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ إِسْحَاقُ هُوَ الْمَأْثُورُ
عَنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَيْمَّتِهَا ؛ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَزَالُ فَوْقَ
الْعَرْشِ ، وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ ، مَعَ دُنُوِّهِ وَتُرُوبِهِ إِلَى
السَّمَاءِ))⁽¹⁾.

وَأَمَّا وَقْتُ انْقِضَاءِ النُّزُولِ الْإِلَهِيِّ هُوَ إِلَى طُلُوعِ
الْفَجْرِ وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ وَرَجَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ
اللَّهُ⁽²⁾.

¹(?) المصدر نفسه 192-193.
²(?) ينظر : تمام المنة 182-184.

9- الساق:

وَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ لَهُ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، فَمِنَ
الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ۝۱۰۰ ۝۱۰۱ ۝۱۰۲ ۝۱۰۳ ۝۱۰۴ ۝۱۰۵ ۝۱۰۶ ۝۱۰۷ ۝۱۰۸ ۝۱۰۹ ۝۱۱۰ ۝۱۱۱ ۝۱۱۲ ۝۱۱۳ ۝۱۱۴ ۝۱۱۵ ۝۱۱۶ ۝۱۱۷ ۝۱۱۸ ۝۱۱۹ ۝۱۲۰ ۝۱۲۱ ۝۱۲۲ ۝۱۲۳ ۝۱۲۴ ۝۱۲۵ ۝۱۲۶ ۝۱۲۷ ۝۱۲۸ ۝۱۲۹ ۝۱۳۰ ۝۱۳۱ ۝۱۳۲ ۝۱۳۳ ۝۱۳۴ ۝۱۳۵ ۝۱۳۶ ۝۱۳۷ ۝۱۳۸ ۝۱۳۹ ۝۱۴۰ ۝۱۴۱ ۝۱۴۲ ۝۱۴۳ ۝۱۴۴ ۝۱۴۵ ۝۱۴۶ ۝۱۴۷ ۝۱۴۸ ۝۱۴۹ ۝۱۵۰ ۝۱۵۱ ۝۱۵۲ ۝۱۵۳ ۝۱۵۴ ۝۱۵۵ ۝۱۵۶ ۝۱۵۷ ۝۱۵۸ ۝۱۵۹ ۝۱۶۰ ۝۱۶۱ ۝۱۶۲ ۝۱۶۳ ۝۱۶۴ ۝۱۶۵ ۝۱۶۶ ۝۱۶۷ ۝۱۶۸ ۝۱۶۹ ۝۱۷۰ ۝۱۷۱ ۝۱۷۲ ۝۱۷۳ ۝۱۷۴ ۝۱۷۵ ۝۱۷۶ ۝۱۷۷ ۝۱۷۸ ۝۱۷۹ ۝۱۸۰ ۝۱۸۱ ۝۱۸۲ ۝۱۸۳ ۝۱۸۴ ۝۱۸۵ ۝۱۸۶ ۝۱۸۷ ۝۱۸۸ ۝۱۸۹ ۝۱۹۰ ۝۱۹۱ ۝۱۹۲ ۝۱۹۳ ۝۱۹۴ ۝۱۹۵ ۝۱۹۶ ۝۱۹۷ ۝۱۹۸ ۝۱۹۹ ۝۲۰۰ ۝۲۰۱ ۝۲۰۲ ۝۲۰۳ ۝۲۰۴ ۝۲۰۵ ۝۲۰۶ ۝۲۰۷ ۝۲۰۸ ۝۲۰۹ ۝۲۱۰ ۝۲۱۱ ۝۲۱۲ ۝۲۱۳ ۝۲۱۴ ۝۲۱۵ ۝۲۱۶ ۝۲۱۷ ۝۲۱۸ ۝۲۱۹ ۝۲۲۰ ۝۲۲۱ ۝۲۲۲ ۝۲۲۳ ۝۲۲۴ ۝۲۲۵ ۝۲۲۶ ۝۲۲۷ ۝۲۲۸ ۝۲۲۹ ۝۲۳۰ ۝۲۳۱ ۝۲۳۲ ۝۲۳۳ ۝۲۳۴ ۝۲۳۵ ۝۲۳۶ ۝۲۳۷ ۝۲۳۸ ۝۲۳۹ ۝۲۴۰ ۝۲۴۱ ۝۲۴۲ ۝۲۴۳ ۝۲۴۴ ۝۲۴۵ ۝۲۴۶ ۝۲۴۷ ۝۲۴۸ ۝۲۴۹ ۝۲۵۰ ۝۲۵۱ ۝۲۵۲ ۝۲۵۳ ۝۲۵۴ ۝۲۵۵ ۝۲۵۶ ۝۲۵۷ ۝۲۵۸ ۝۲۵۹ ۝۲۶۰ ۝۲۶۱ ۝۲۶۲ ۝۲۶۳ ۝۲۶۴ ۝۲۶۵ ۝۲۶۶ ۝۲۶۷ ۝۲۶۸ ۝۲۶۹ ۝۲۷۰ ۝۲۷۱ ۝۲۷۲ ۝۲۷۳ ۝۲۷۴ ۝۲۷۵ ۝۲۷۶ ۝۲۷۷ ۝۲۷۸ ۝۲۷۹ ۝۲۸۰ ۝۲۸۱ ۝۲۸۲ ۝۲۸۳ ۝۲۸۴ ۝۲۸۵ ۝۲۸۶ ۝۲۸۷ ۝۲۸۸ ۝۲۸۹ ۝۲۹۰ ۝۲۹۱ ۝۲۹۲ ۝۲۹۳ ۝۲۹۴ ۝۲۹۵ ۝۲۹۶ ۝۲۹۷ ۝۲۹۸ ۝۲۹۹ ۝۳۰۰ ۝۳۰۱ ۝۳۰۲ ۝۳۰۳ ۝۳۰۴ ۝۳۰۵ ۝۳۰۶ ۝۳۰۷ ۝۳۰۸ ۝۳۰۹ ۝۳۱۰ ۝۳۱۱ ۝۳۱۲ ۝۳۱۳ ۝۳۱۴ ۝۳۱۵ ۝۳۱۶ ۝۳۱۷ ۝۳۱۸ ۝۳۱۹ ۝۳۲۰ ۝۳۲۱ ۝۳۲۲ ۝۳۲۳ ۝۳۲۴ ۝۳۲۵ ۝۳۲۶ ۝۳۲۷ ۝۳۲۸ ۝۳۲۹ ۝۳۳۰ ۝۳۳۱ ۝۳۳۲ ۝۳۳۳ ۝۳۳۴ ۝۳۳۵ ۝۳۳۶ ۝۳۳۷ ۝۳۳۸ ۝۳۳۹ ۝۳۴۰ ۝۳۴۱ ۝۳۴۲ ۝۳۴۳ ۝۳۴۴ ۝۳۴۵ ۝۳۴۶ ۝۳۴۷ ۝۳۴۸ ۝۳۴۹ ۝۳۵۰ ۝۳۵۱ ۝۳۵۲ ۝۳۵۳ ۝۳۵۴ ۝۳۵۵ ۝۳۵۶ ۝۳۵۷ ۝۳۵۸ ۝۳۵۹ ۝۳۶۰ ۝۳۶۱ ۝۳۶۲ ۝۳۶۳ ۝۳۶۴ ۝۳۶۵ ۝۳۶۶ ۝۳۶۷ ۝۳۶۸ ۝۳۶۹ ۝۳۷۰ ۝۳۷۱ ۝۳۷۲ ۝۳۷۳ ۝۳۷۴ ۝۳۷۵ ۝۳۷۶ ۝۳۷۷ ۝۳۷۸ ۝۳۷۹ ۝۳۸۰ ۝۳۸۱ ۝۳۸۲ ۝۳۸۳ ۝۳۸۴ ۝۳۸۵ ۝۳۸۶ ۝۳۸۷ ۝۳۸۸ ۝۳۸۹ ۝۳۹۰ ۝۳۹۱ ۝۳۹۲ ۝۳۹۳ ۝۳۹۴ ۝۳۹۵ ۝۳۹۶ ۝۳۹۷ ۝۳۹۸ ۝۳۹۹ ۝۴۰۰ ۝۴۰۱ ۝۴۰۲ ۝۴۰۳ ۝۴۰۴ ۝۴۰۵ ۝۴۰۶ ۝۴۰۷ ۝۴۰۸ ۝۴۰۹ ۝۴۱۰ ۝۴۱۱ ۝۴۱۲ ۝۴۱۳ ۝۴۱۴ ۝۴۱۵ ۝۴۱۶ ۝۴۱۷ ۝۴۱۸ ۝۴۱۹ ۝۴۲۰ ۝۴۲۱ ۝۴۲۲ ۝۴۲۳ ۝۴۲۴ ۝۴۲۵ ۝۴۲۶ ۝۴۲۷ ۝۴۲۸ ۝۴۲۹ ۝۴۳۰ ۝۴۳۱ ۝۴۳۲ ۝۴۳۳ ۝۴۳۴ ۝۴۳۵ ۝۴۳۶ ۝۴۳۷ ۝۴۳۸ ۝۴۳۹ ۝۴۴۰ ۝۴۴۱ ۝۴۴۲ ۝۴۴۳ ۝۴۴۴ ۝۴۴۵ ۝۴۴۶ ۝۴۴۷ ۝۴۴۸ ۝۴۴۹ ۝۴۵۰ ۝۴۵۱ ۝۴۵۲ ۝۴۵۳ ۝۴۵۴ ۝۴۵۵ ۝۴۵۶ ۝۴۵۷ ۝۴۵۸ ۝۴۵۹ ۝۴۶۰ ۝۴۶۱ ۝۴۶۲ ۝۴۶۳ ۝۴۶۴ ۝۴۶۵ ۝۴۶۶ ۝۴۶۷ ۝۴۶۸ ۝۴۶۹ ۝۴۷۰ ۝۴۷۱ ۝۴۷۲ ۝۴۷۳ ۝۴۷۴ ۝۴۷۵ ۝۴۷۶ ۝۴۷۷ ۝۴۷۸ ۝۴۷۹ ۝۴۸۰ ۝۴۸۱ ۝۴۸۲ ۝۴۸۳ ۝۴۸۴ ۝۴۸۵ ۝۴۸۶ ۝۴۸۷ ۝۴۸۸ ۝۴۸۹ ۝۴۹۰ ۝۴۹۱ ۝۴۹۲ ۝۴۹۳ ۝۴۹۴ ۝۴۹۵ ۝۴۹۶ ۝۴۹۷ ۝۴۹۸ ۝۴۹۹ ۝۵۰۰ ۝۵۰۱ ۝۵۰۲ ۝۵۰۳ ۝۵۰۴ ۝۵۰۵ ۝۵۰۶ ۝۵۰۷ ۝۵۰۸ ۝۵۰۹ ۝۵۱۰ ۝۵۱۱ ۝۵۱۲ ۝۵۱۳ ۝۵۱۴ ۝۵۱۵ ۝۵۱۶ ۝۵۱۷ ۝۵۱۸ ۝۵۱۹ ۝۵۲۰ ۝۵۲۱ ۝۵۲۲ ۝۵۲۳ ۝۵۲۴ ۝۵۲۵ ۝۵۲۶ ۝۵۲۷ ۝۵۲۸ ۝۵۲۹ ۝۵۳۰ ۝۵۳۱ ۝۵۳۲ ۝۵۳۳ ۝۵۳۴ ۝۵۳۵ ۝۵۳۶ ۝۵۳۷ ۝۵۳۸ ۝۵۳۹ ۝۵۴۰ ۝۵۴۱ ۝۵۴۲ ۝۵۴۳ ۝۵۴۴ ۝۵۴۵ ۝۵۴۶ ۝۵۴۷ ۝۵۴۸ ۝۵

قال الشيخُ الألبانيُّ معلقاً على هذا الحديثِ

((لَا يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ مَا أُثْبِتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الصِّفَاتِ شَيْءٌ مِنَ التَّشْبِيهِ أَصْلًا ، كَمَا لَا يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ ذَاتِهِ تَعَالَى التَّشْبِيهِ ، فَكَمَا أَنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى لَا تُشْبِهُ الذَّوَاتِ ، وَهِيَ حَقٌّ ثَابِتٌ ، فَكَذَلِكَ صِفَاتُهُ تَعَالَى لَا تُشْبِهُ الصِّفَاتِ وَهِيَ أَيْضًا حَقَائِقُ ثَابِتَةٌ تَنَاسَبُ مَعَ جَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ وَتَنْزِيهِهِ ، فَلَا مَحْذُورَ مِنْ نِسْبَةِ السَّاقِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الشَّرْعِ ، وَأَنَا وَإِنْ كُنْتُ أَرَى أَنَّ مِنْ حَيْثُ الرِّوَايَةِ أَنَّ لَفْظَ ((سَاقٍ)) أَصَحُّ مِنْ لَفْظِ ((سَاقِهِ)) فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عِنْدِي مِنْ حَيْثُ الدَّرَاجَةُ ، لِأَنَّ سِيَاقَ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى هُوَ سَاقُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَأَصْرَحُ الرِّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ رَوَايَةُ هِشَامٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ بِلَفْظِ :

(هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ مِنْ آيَةٍ تَعْرِفُونَهَا ؟ فَيَقُولُونَ :
نَعَمْ السَّاقُ ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ)⁽²⁾ .
قُلْتُ : فَهَذَا صَرِيحٌ أَوْ كَالصَّرِيحِ بِأَنَّ الْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ
سَاقُ ذِي الْجَلَالَةِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى)⁽³⁾ .

¹(?) صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، بَاب (يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ)
4/1871.

2(?) المستدرک 4/626.

3(?) السلسلة الصحيحة 2/127 ، وينظر: صحيح الترغيب والترهيب 3/419، ومشكاة المصابيح للتبريزي بتحقيق الألباني 1529.

الخاتمة

الخاتمة والنتائج

- 1- وَبَعْدُ...فَعَن جُهودِ الشَّيْخِ الألبانيِّ فِي بَيانِ عَقِيدَةِ السَّلفِ فِي الإِيمانِ بِاللَّهِ كَأَن مَوْضوعُ هَذا البَحْثِ ، وسأوجِزُ أَهمَّ النِّتائِجِ الَّتِي تَوَصَّلْتُ إِلَيها ؛ وَهِيَ :
اهْتَمَّ الشَّيْخُ الألبانيُّ كَثِيراً بِمَبْدَأِ (التَّصْفِيَةِ والتَّربِيَةِ) واستفَرَّغَ وُسْعَهُ فِي العَمَلِ مِنْ أَجلِهِ والدَّعوَةِ إِلَيْهِ .
- 2- بَيَّنَّ الشَّيْخُ الألبانيُّ أَنَّ المُستَقْبَلَ لِدينِ الإِسْلامِ وَأَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ، مُعْتَمِداً فِي ذَلِكَ عَلَى أدْلَةٍ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ .
- 3- ما تَرَكَهُ الشَّيْخُ الألبانيُّ مِنْ آثارٍ ومُؤَلِّفاتٍ ؛ وَهَذا العَدَدُ مِنْ طَلَبَتِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كانَ صابِحَ صَبْرٍ ومُثابَرَةٍ وإِخلاصٍ فِي عَمَلِهِ ، وَأَنَّهُ فِي عِدَادِ العُلَماءِ الرَّبَّانِيِّينَ .
- 4- لَم يَخْرُجِ الشَّيْخُ الألبانيُّ فِي حَدِّ الإِيمانِ وتَعريفِهِ عَن مَذْهَبِ السَّلفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ، بَلْ كانَ مِنَ المُقَرَّرِينَ لَهُ وَالذَّائِبِينَ عَنْهُ 0
- 5- اتَّهَمُ الشَّيْخُ الألبانيُّ بِالإِرجاءِ اتِّهامُ باطلٌ لا يَسْتَنِدُ إِلَى دَلِيلٍ ولا بُرْهانٍ، ولا يُوجَدُ كَلامٌ لِلألبانيِّ وافِقٌ فِيهِ المَرِجَّةُ إطلاقاً ، بَلْ كانَ جَميعُ كَلامِهِ فِي الإِيمانِ مُناقِضاً لأصولِ المَرِجَّةِ وأقوالِهِمْ .
- 6- الَّذِينَ اتَّهَمُوا الشَّيْخَ الألبانيَّ بِالإِرجاءِ هُمُ الَّذِينَ يُريدونَ تَكْفِيرَ المُسلمينَ بِما لَم يُكْفَرُ بِهِ مِنَ اللَّهِ ولا رَسولُهُ ؛ وبِالتَّالِي اسْتِحْلالَ دِمائِهِمْ، فَلَمَّا بَيَّنَّ الألبانيُّ باطلَهُمْ اتَّهَمُوهُ بِالإِرجاءِ تَنْفِيراً لِلنَّاسِ مِنْهُ .
- 7- قَوْلُ الشَّيْخِ الألبانيِّ أَنَّ الأَعْمالَ شَرَطُ كَمالٍ لا يَعبُرُ عَنْهُ يُخْرِجُ الأَعْمالَ عَنِ مُسمًى الإِيمانِ ، يَدُلُّ أَنَّهُ يَقولُ فِي مَواضِعَ كَثِيرةٍ أَنَّ الأَعْمالَ

- مِنَ الْإِيمَانِ وَيُؤَكِّدُ عَلَى مَسْأَلَةِ التَّلَازُمِ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ .
- 8- الَّذِي رَأَيْتُهُ رَاجِحًا هُوَ أَنَّ الْأَعْمَالَ شَرْطٌ لِصَحَّةِ الْإِيمَانِ فَلَا يُتَصَوَّرُ وُجُودُ إِيمَانٍ صَحِيحٍ مَعَ تَخَلُّفِ الْعَمَلِ .
- 9- الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ حَاصِلٌ فِي كُلِّ زَمَانٍ ، وَلَكِنَّهُ لَا يُفْسِدُ الْوُدَّ بَيْنَهُمْ ، فَتَرَاهُمْ يُحِبُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَيَدْعُو بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ، وَهَذِهِ أَخْلَاقُ الْبَاحِثِينَ عَنِ الْحَقِّ ، خِلَافًا لِلْمُجَادِلِينَ بِالْبَاطِلِ .
- 10- الْخُصُومَاتُ بَيْنَ الرُّسُلِ وَأَقْوَامِهِمْ كَانَتْ فِي تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ ، وَتَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ لَا يَكْفِي لِلنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ ، حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ .
- 11- رَدَّ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ تَفْسِيرَهُمُ الْخَاطِيءَ لِمَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِتَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ ، وَأَنَّهُ لَا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ ؛ وَبَيَّنَّ أَنَّهَا تَعْنِي (لَا مَعْبُودَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ) ، أَيَّ أَنَّهَا تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ ، وَأَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانُوا يَفْهَمُونَ مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَكْثَرَ مِمَّا يَفْهَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ ، وَبَيَّنَّ الْأَلْبَانِيُّ أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى الدُّعَاةِ الْيَوْمَ هُوَ تَبْصِيرُ النَّاسِ بِمَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .
- 12- رَدَّ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ إِمْكَانِيَّةِ دُخُولِ الْجَانِّ بَدَنَ الْإِنْسَانِ ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ بِثُبُوتِ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ .
- 13- أَنْكَرَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ بَعْضَ الرُّقَى الْمَوْجُودَةِ الْيَوْمَ وَهِيَ الْمَعْرُوفَةُ بِ (الطَّبِ الرُّوحَانِيِّ) أَوْ (التَّنْوِيمِ الْمَغْنَاطِيْسِيِّ) ، وَعَدَّ ذَلِكَ مِنَ الرُّقَى الْمَمْنُوعَةِ شَرْعًا ، وَكَذَا تَبَّهَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمَخَالَفَاتِ الَّتِي تَكُونُ مُصَاحِبَةً لِلرُّقْيَةِ الْمَعْرُوفَةِ

اليومَ بـ(رُقية المسِّ) ، مثلَ صَوْبِ المَصْرُوعِ
بالعَصِيِّ واستحضارِ الجنِّ والتَّكَلِّمِ مَعَهُ وَتَحْوِ
ذَلِكَ .

- 14- يَرى الشَّيْخُ الألبانيُّ جَوَارَ التَّبَرُّكِ بِآثارِ النَّبِيِّ -
صلى الله عليه وسلم- مِنْ شَعْرِ وَفَضْلَاتٍ
وَتَحْوِهِ ، وَلَكِنَّهُ يَسْتَبْعِدُ أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةً الْآنَ
لِبُعْدِ الْعَهْدِ بِتِلْكَ الْآثَارِ الشَّرِيفَةِ .
- 15- يَرى الشَّيْخُ الألبانيُّ الْعَمَلَ بِقَاعِدَةِ سَدِّ الدَّرَائِعِ
لِحَسْمِ مَادَّةِ الشَّرِّ وَقَطْعِ الْوَسَائِلِ الَّتِي قَدْ
تُفْضِي إِلَيْهِ ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَطْعِ
الشَّجَرَةِ .
- 16- بَيَّنَّ الشَّيْخُ الألبانيُّ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى كَرَاهَةِ
الصَّلَاةِ فِي الْمَسَاجِدِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْقُبُورِ .
- 17- فَرَّقَ الشَّيْخُ الألبانيُّ بَيْنَ التَّوَسُّلِ الْمَشْرُوعِ
وَالتَّوَسُّلِ الْمَمْنُوعِ ، وَبَيَّنَّ أَقْسَامَ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُمَا
، وَرَدَّ عَلَى الشُّبُهَاتِ الَّتِي أُثِرَتْ فِي بَابِ
التَّوَسُّلِ .
- 18- مَوْقِفُ الشَّيْخِ الألبانيِّ مِنْ آيَاتٍ وَأَحَادِيثٍ
الصِّفَاتِ هُوَ عَيْنُ مَوْقِفِ السَّلَفِ ، وَهُوَ الْإِيمَانُ
بِهَا ، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ ، وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا
تَمَثِيلٍ .
- 19- نَقَضَ الشَّيْخُ الألبانيُّ قَاعِدَةَ (التَّفْوِيضِ) الْفَاسِدَةِ
الَّتِي قَالَ بِهَا بَعْضُ الْخَلَفِ ، وَكَذَا رَدَّ عَلَى مَنْ
قَالَ بَأَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ أَسْلَمُ وَمَذْهَبُ الْخَلَفِ
أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ ، وَأَثَبَتْ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ أَسْلَمُ
وَأَعْلَمُ وَأَحْكَمُ .

**وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَلَا إِلَهَ إِلَّا
أَنْتَ
اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ**

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- الآيات البيئات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات ، العلامة نعمان ابن المفسر الشهير محمود آلوسي ، ت 1317هـ ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط 4 ، المكتب الإسلامي ، 1405هـ .
- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطه العكبري الحنبلي ، ت 387هـ ، تحقيق عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، ط 2 ، دار الراية للنشر ، 1418هـ .
- الأحاديث المختارة ، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي ، ت 643هـ ، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، ط 1 ، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، 1410 هـ .
- أحكام الجنائز وبدعها ، محمد ناصر الدين الألباني ، ت 1420هـ ، ط 1 ، مكتبة المعارف ، 1412هـ - 1992م.
- الأسئلة القطرية في مسائل الإيمان والتكفير المنهجية وأجوبة الشيخ محمد بن صالح العثيمين عليها ، ضبط وتعليق علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري ، ط 1 ، 1425 - 2004 .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، أحمد بن علي بن حجر أبو فضل العسقلاني الشافعي ، ت 852هـ ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ط 1 ، دار الجيل - بيروت، 1412هـ - 1992م.
- اعتقاد أئمة الحديث ، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، ت 371هـ ، تحقيق محمد بن عبد الرحمن الخميس ، ط 1 ، دار العاصمة - الرياض ، 1412هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتض الحسيني الزبيدي ، ت 1205هـ ، دار الهداية.
- تاريخ بغداد ، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي ، ت 463هـ ، دار الكتب العلمية- بيروت.

- التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي ، ت256هـ ، تحقيق السيد هاشم الندوي ، دار الفكر.
- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين ، طاهر بن محمد أبو المظفر الاسفراييني ، ت471هـ ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، ط1 ، عالم الكتب - لبنان ، 1403هـ - 1983م.
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، ت743هـ ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ، 1413هـ.
- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ، محمد ناصر الدين الألباني ، ت1320هـ ، المكتب الإسلامي ، ط4 ، 1403هـ - 1983م.
- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي ، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا ، ت1353هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- تذكرة الحفاظ ، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، ت748هـ ، ط1 ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- التسهيل لعلوم التنزيل ، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي ، ت541هـ ، ط4 ، دار الكتاب العربي - لبنان 1403هـ - 1983م.
- التصفية والتربية وحاجة المسلمين إليهما ، محمد ناصر الدين الألباني ، ت1420هـ ، ط1 ، المكتبة الإسلامية ، 1421هـ.
- التعريف والتنبيه بتأصيلات العلامة الشيخ الإمام أسد السنة الهمام محمد ناصر الدين الألباني في مسائل الإيمان والرد على المرجئة ، علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري ، ط2 ، من إصدارات مشروع الدعوة إلى الله ، مسجد إبراهيم الخليل - دبي.

- تعظيم قدر الصلاة ، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبو عبد الله ، ت294هـ ، تحقيق د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي ، ط1 ، مكتبة الدار - المدينة المنورة 1406هـ.
- التعليقات على الأربعين النووية ، محمد بن صالح العثيمين ، ت1421هـ ، اعتنى به علي عبد العال الطهطاوي ، ط1 ، مكتبة الصفا - القاهرة ، 1424هـ - 2004م.
- تفسير القرآن العظيم ، الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء ، ت774هـ ، دار الفكر - بيروت 1401 .
- تقريب التهذيب ، الحافظ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، ت852هـ ، تحقيق محمد عوامة ، ط1 ، دار الرشيد - سوريا 1406هـ - 1986م.
- تمام المنة في التعليق على فقه السنة ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط3 ، دار الراية للنشر ، 1409هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، ت463هـ ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي - محمد عبد الكبير البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، 1387هـ.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العثمي اليمني ، ت1386هـ ، تحقيق وتعليق محمد ناصر الدين الألباني ، ط2 ، مكتبة المعارف - الرياض ، 1406هـ .
- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار ، أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، ت310هـ ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني - القاهرة.

- التوحيد أولاً يا دعاة الإسلام ، محمد ناصر الدين الألباني ، ت1420هـ ، المكتب الإسلامي.
- التوسل أنواعه وأحكامه ، محمد ناصر الدين الألباني ، تنسيق محمد عيد العباسي ، ط1 ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، 1421هـ .
- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم ، أحمد بن إبراهيم بن عيسى ، تحقيق زهير الشاويش ، ط3 ، المكتب الإسلامي- بيروت 1406هـ.
- الثمر المستطاب من فقه السنة والكتاب ، محمد ناصر الدين الألباني ، ت1420هـ ، ط1 ، غراس للنشر والتوزيع .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر ، ت310هـ ، دار الفكر - بيروت ، 1405هـ.
- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، ت380هـ ، دار الشعب - القاهرة.
- الحق الواضح المبين في توحيد الأنبياء والمرسلين ، عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، ت1376هـ ، ط1 ، دار المنهاج ، 1424هـ-2003م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، ت430هـ ، ط4 ، دار الكتاب العربي - بيروت ، 1405هـ.
- حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه ، تصنيف محمد بن إبراهيم الشيباني ، ط1 ، الدار السلفية - الكويت ، 1407هـ-1987م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، ت1093هـ ، ط1 ، تحقيق محمد نبيل طريفي - إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت ، 1998م.

- خطبة الحاجة التي كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعلمها أصحابه ، محمد ناصر الدين الألباني ، ت1420هـ ، ط1 ، مكتبة المعارف - الرياض 1421هـ .

- درء تعارض العقل والنقل ، تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن تيمية ، ت728هـ ، تحقيق عبد اللطيف بن عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية - بيروت 1417هـ - 1997م .
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي ، ت1392هـ ، ط7 ، 1425هـ - 2002م .

- الدرر المتألثة بنقض الإمام العلامة محمد ناصر الدين الألباني فرية موافقته المرجئة ، علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري ، ط1 ، مكتبة الفرقان الإمارات - عجمان 1423هـ - 2002م .
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ، ت911هـ ، دار الفكر - بيروت ، 1993م .

- دلائل البرهان على مناقضة الشيخ الألباني للمرجئة في مسائل الإيمان ، محمد بن موسى بن محمد بن علي آل شريف ، ط1 ، دار الإمام المجدد ، 2005م .

- الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد ، محمد ناصر الدين الألباني ، ت1420هـ ، ط2 ، دار الصديق ، مؤسسة الريان ، 1421هـ - 2000م .

- رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار ، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، ت1182هـ ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، ط1 ، المكتب الإسلامي ، 1405هـ - 1984م .

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود

- الآلوسي البغدادي ، ت 1270هـ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- رياض الصالحين ، للإمام النووي ، ت 677هـ ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي .
- زاد المعاد في هدي خير العباد ، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ، ت 751هـ ، تحقيق شعيب الارنؤوط ، عبدالقادر الارنؤوط ، ط 14 ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة المنار الإسلامية ، بيروت - الكويت 1407هـ - 1986م.
- سر الفصاحة ، الأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي ، ت 466هـ ، ط 1 ، دار الكتب العلمية - بيروت ، 1402هـ - 1982م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ، محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، 1415هـ - 1995م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط 2 ، مكتبة المعارف - الرياض ، 1420هـ - 2000م.
- السنة ، عمر بن أبي عاصم الضحاك الشيباني ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، ط 1 ، المكتب الإسلامي - بيروت ، 1400هـ.
- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، ت 275هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر.
- سنن البيهقي الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، ت 458هـ ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ، 1414هـ - 1994م.
- سنن الترمذي ، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، ت 279هـ ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- السنن الكبرى ، احمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، ت303هـ ، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري - سيد كسروي حسني ، ط1 ، دار الكتب العلمية-بيروت ، 1411هـ- 1991م.
- سير أعلام النبلاء ، محمد بن احمد بن عثمان بن قايمار الذهبي أبو عبد الله ، ت748هـ ، تحقيق شعيب الارنؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي ، ط9 ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، 1413هـ.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، هبة الله بن الحسين بن منصور اللالكائي أبو القاسم ، ت418هـ ، تحقيق احمد سعد حمدان ، دار طيبة - الرياض ، 1402هـ.
- شرح أصول الإيمان ، محمد بن صالح بن عثيمين ، ت1421هـ ، ط1 ، دار الوطن - الرياض ، 1418هـ.
- شرح ثلاثة الأصول ، محمد بن صالح بن عثيمين ، ت1421هـ ، ط2 ، دار الثريا للنشر- الرياض ، 1414هـ- 1994م.
- شرح السنة ، الحسين بن مسعود البغوي ، ت516هـ ، تحقيق شعيب الارنؤوط - زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط2 ، دمشق - بيروت ، 1403هـ- 1983م.
- شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز الحنفي ، ت752هـ ، تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني ، ط1 ، دار الكتاب العربي - بغداد ، 2005 م.
- شرح العقيدة الواسطية ، محمد بن صالح العثيمين ، ت1421هـ ، دار الثريا للنشر ، ط2 ، 1424- 2003.
- الشريعة ، أبي بكر محمد بن الحسين الآجري ، ت360هـ ، تحقيق د. عبد الرحمن بن عمر سليمان الدميحي ، ط2 ، دار الوطن - الرياض ، 1420هـ- 1999م.

- صحيح ابن حبان بترتيب بن بلبان ، محمد بن حبان بن احمد أبو حاتم التميمي البستي ، ت354هـ ، تحقيق شعيب الارنؤوط ، ط2 ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، 1414هـ-1993م.
- صحيح ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري ، ت311هـ ، تحقيق د.محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، 1390هـ-1970م.
- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، ت256هـ ، تحقيق مصطفى ديب البغا ، ط3 ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت 1407هـ-1987م.
- صحيح الترغيب والترهيب ، محمد ناصر الدين الألباني ، ت1420هـ ، ط1 ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، 1421هـ-2000م.
- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ، ت261هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- صفة صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - من التكبير إلى التسليم كأنك تراها ، محمد ناصر الدين الألباني ، ت1420هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض.
- طبقات الحفاظ ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل ، ت911هـ ، ط1 ، دار الكتب العلمية - بيروت ، 1403هـ.
- طبقات المفسرين ، أحمد بن محمد الأندروني ، تحقيق سليمان بن صالح الخزي ، ط1 ، مكتبة العلوم والحكم - السعودية ، 1417هـ-1997م.
- ظاهرة الإرجاء في العالم الإسلامي ، سفر بن عبد الرحمن الحوالي .

- العقيدة الطحاوية شرح وتعليق ، محمد ناصر الدين الألباني ، ت1420هـ ، ط2 ، المكتب الإسلامي - بيروت ، 1414هـ .

- العقيدة الواسطية ، احمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، ت728هـ ، تحقيق محمد بن عبد العزيز بن مانع ، ط2 ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء ، الرياض، 1412هـ.

- العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها ، الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان بن قايمار الذهبي ، ت748هـ ، تحقيق أبو محمد اشرف بن عبد المقصود ، ط1 ، مكتبة أضواء السلف - الرياض، 1416هـ- 1995م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، احمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، ت852هـ ، تحقيق محب الدين الخطيب ، دار المعرفة - بيروت .
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي الدمشقي المعروف بابن رجب ، ت795هـ ، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد ، ط1 ، دار ابن الجوزي .

- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية ، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور ، ت429هـ ، ط2 ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، 1977م.
- الفوائد ، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، ت751هـ ، تحقيق الدكتور محمود مطرجي ، ط1 ، دار الجيل ، 1425هـ- 2004م.

- القواعد الحسان في تفسير القرآن ، عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، ت1376هـ ، ط1 ، دار ابن رجب ، 1423هـ - 2003م.

- الكاشف في من له رواية في الكتب الستة ، حمد بن احمد أبو عبد الله الذهبي الدمشقي ، تحقيق محمد

- عوامة ، ط1، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة
 علو - جدة، 1413هـ - 1992م.
- كتاب أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة ،
 إعداد نخبة من العلماء ، مجمع الملك فهد لطباعة
 المصحف الشريف 1421هـ.
- كتاب الإيمان ، أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي
 شيبه ، ت235هـ ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ،
 ط2 ، المكتب الإسلامي ، 1403هـ - 1983م .
- كتاب الإيمان ، لابن تيمية ، خرج أحاديثه محمد
 ناصر الدين الألباني ، ط5 ، المكتب الإسلامي ،
 1416هـ - 1996م.
- كتاب التوحيد وثبات صفات الرب عز وجل ، أبو
 بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، ت311هـ ، تحقيق
 عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان ، ط5 ، مكتبة الرشد
 - الرياض ، 1414هـ - 1994م.
- الكلم الطيب ، لابن تيمية ، تحقيق محمد ناصر
 الدين الألباني ، ط6 ، المكتب الإسلامي ، 1424هـ -
 2003م.
- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور
 الإفريقي المصري ، ت711هـ ، ط1، دار صادر.
- لسان الميزان ، احمد بن علي بن حجر أبو الفضل
 العسقلاني الشافعي ، ت852هـ ، تحقيق دائرة
 المعارف النظامية الهند ، ط3 ، مؤسسة الأعلمي
 للمطبوعات - بيروت ، 1406هـ - 1986م.
- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد ، موفق
 الدين أبي محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة
 المقدسي ، ت620هـ ، شرح محمد بن صالح العثيمين
 ، ط2 ، 1412هـ - 1992م.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام احمد بن تيمية ، ت
 728هـ ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم
 العاصمي النجدي الحنبلي ، دار التقوى للنشر والتوزيع.

- مختصر العلو للعلي الغفار ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، ت 748هـ ، اختصار وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، ط 2 ، المكتب الإسلامي ، 1412هـ-1991م.
- المختصر المفيد في بيان دلائل أقسام التوحيد ، عبد الرزاق عبد المحسن العباد البدر ، دار الإمام أحمد ، 1425 - 2004 .

- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ، ت 751هـ ، تحقيق محمد حامد الفقي ، ط 2 ، دار الكتاب العربي - بيروت 1393هـ-1973م.
- المستدرک علی الصحیحین ، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم ، ت 405هـ ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط 1 ، دار الكتب العلمية - بيروت ، 1411هـ-1990م.

- مسند الإمام أحمد ، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، ت 241هـ ، مؤسسة قرطبة - مصر.
- مسند أبي داود الطيالسي ، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي ، ت 204هـ ، دار المعرفة - بيروت .

- مسند الشاميين ، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، ت 360هـ ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، 1405هـ-1984م.

- مشكاة المصابيح ، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ، ت 737هـ ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، ط 3 ، المكتب الإسلامي - بيروت ، 1985م.
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، ت 235هـ ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، ط 1 ، مكتبة الرشد - الرياض ، 1409هـ.

- المصنف ، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ،
ت211هـ ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط2 ،
المكتب الإسلامي- بيروت ، 1403هـ.
- المعجم الأوسط ، أبو القاسم سليمان بن أحمد
الطبراني ، ت360هـ ، تحقيق طارق بن عوض الله بن
محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار
الحرمين - القاهرة 1415هـ.
- المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو
القاسم الطبراني ، ت360هـ ، تحقيق حمدي عبد
المجيد السلفي ، ط2 ، مكتبة الزهراء - الموصل ،
1404هـ - 1993م.
- المغرب في ترتيب المغرب ، أبو الفتح ناصر الدين
بن عبد السيد بن علي بن المطرز ، تحقيق : محمود
فاخوري ، عبد الحميد مختار ، ط1 ، مكتبة أسامة بن
زيد - حلب ، 1997م .
- مقالات الألباني ، جمعها وصححها واعتنى بها نور
الدين طالب ، ط2 ، دار أطلس ، 1422هـ - 2001م .
- مقتطفات من حياة فقيدي الأمة الألباني وابن باز ،
منشورات مشروع النشر الإسلامي ، الكويت .
- الملل والنحل ، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر
أحمد الشهرستاني ، ت548هـ ، تحقيق محمد سيد
كيلاني ، دار المعرفة - بيروت ، 1404هـ.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، أبو زكريا
يحيى بن شرف بن مري النووي ، ت677هـ ، ط2 ،
دار إحياء التراث العربي - بيروت ، 1392هـ.
- المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين الألباني ،
عمرو عبد المنعم سليم ، دار السلف الصالح - جدة .
- منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ، محمد
الأمين الشنقيطي ، ط4 ، الدار السلفية - الكويت ،
1414هـ - 1984م.

- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، ت 1255هـ ، دار الجيل ، بيروت ، 1973م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي ، ت 1050هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، 1413هـ - 1992م.
- وجوب الأخذ بحديث الآحاد في الأحكام والعقائد ، محمد ناصر الدين الألباني ، ت 1420هـ ، المكتب الإسلامي .

المحتويات

1	المقدمة
7	بين يدي البحث
10	الفصل الأول : حياة الألباني ومعنى الإيمان عنده وموقفه من الإرجاء
11	المبحث الأول : حياته
11	أولا : مولده ونشأته
13	ثانيا : بداية طلبه للعلم
13	ثالثا : توجهه إلى علم الحديث واهتمامه به
14	رابعا : صفاته وأخلاقه
15	خامسا : شيوخه
16	سادسا : تلاميذه
17	سابعا : نشاطه في الدعوة إلى الله
18	ثامنا : دروسه ومجالسه العلمية
19	تاسعا : تدريسه بالجامعة الإسلامية
19	عاشر : صبره على العلم والتأليف وشدة تحمله
20	حادي عشر : كتبه ومؤلفاته
25	ثاني عشر : وفاته
26	المبحث الثاني : معنى الإيمان عنده وموقفه من الإرجاء
26	أولا : تعريف الإسلام والإيمان
30	ثانيا : الفرق بين الإسلام والإيمان
33	ثالثا : رأي الشيخ الألباني في هذه المسألة
33	رابعا : مذهب الشيخ الألباني في الإيمان
35	خامسا : اتهام الشيخ الألباني بالإرجاء
35	تعريف المرجئة
36	فرقهم وأقوالهم
37	المسائل التي خالف فيها الألباني مذهب المرجئة ووافق فيها مذهب السلف
37	المسألة الأولى : كون العمل من الإيمان
44	المسألة الثانية : زيادة الإيمان ونقصانه
48	المسألة الثالثة : الاستثناء في الإيمان
50	المسألة الرابعة : التلازم بين الظاهر والباطن
54	المسألة الخامسة : أثر المعاصي في نقص

	الإيمان
57	شهادة الشيخ ابن عثيمين للشيخ الألباني
60	الفصل الثاني : الإيمان بالله تعالى
61	تمهيد
62	تقسيم الشيخ الألباني للتوحيد
64	المبحث الأول : الإيمان بوجود الله تعالى وربوبيته
64	أولا : الإيمان بوجود الله تعالى
64	الأدلة على وجوده تعالى
64	دلالة الفطرة
64	دلالة العقل
66	دلالة الشرع
66	دلالة الحس
68	ثانيا : الإيمان بربوبيته تعالى
69	أدلة توحيد الربوبية
69	أدلته من الكتاب
69	أدلته من السنة
69	أدلته من العقل
70	طريقي الاستدلال على ربوبيته تعالى
70	الطريق النفسي
70	الطريق الآفاقي
71	بيان أن الإقرار بهذا التوحيد وحده لا يكفي للنجاة من النار
74	تقرير الشيخ الألباني لذلك
77	المبحث الثاني : الإيمان بالوحيته تعالى
77	أولا : تعريفه
77	ثانيا : أدلته
79	ثالثا : أهميته
82	جهود الشيخ الألباني في بيانه والدعوة إليه
85	رابعا : وجوب أفراد الله تعالى بالعبادة
85	أولا : تعريف العبادة
86	ثانيا : أركان العبادة
87	بيان الشيخ الألباني لركني العبادة
89	ثالثا : ذكر بعض أنواع العبادة
89	الدعاء
90	تقرير الشيخ الألباني أن الأصل في الدعاء

	الإسرار
92	الاستغاثة
93	كلام للشيخ الألباني عن بعض الخرافيين الذين يستغيثون بغير الله
95	أنواع الاستغاثة
96	خامسا : حماية النبي صلى الله عليه وسلم جناب التوحيد
96	أولا : الرقى
98	كلام الشيخ الألباني على مشروعية الرقى
98	شروط جواز الرقية
99	الرقى الممنوعة وكلام الشيخ الألباني فيها
99	حكم الطب الروحاني والتنويم المغناطيسي وكلام الشيخ الألباني فيها
100	رقية المس وكلام الشيخ الألباني عليها
101	نصيحة الشيخ الألباني للعاملين بالرقى
102	ثانيا : التمايم
103	بيان الشيخ الألباني حرمة تعليق التمايم
105	حكم المعلق من القرآن
105	ثالثا : التبرك بالأشجار والأحجار ونحوها
105	مشروعية التبرك بأثار النبي صلى الله عليه وسلم
107	رابعا : النهي عن أعمال تتعلق بالقبور
108	كلام الشيخ الألباني على بعض المخالفات التي تقع عند القبور
108	المخالفة الأولى
109	المخالفة الثانية
109	المخالفة الثالثة
111	المخالفة الرابعة
113	المخالفة الخامسة
114	خامسا : التوسل
114	معنى الوسيلة في القرآن الكريم
115	كلام الشيخ الألباني عليها
116	تعريف الشيخ الألباني للوسائل الكونية والشرعية
116	التوسل المشروع
117	أقسام التوسل المشروع

117	التوسل إلى الله بأسمائه وصفاته
118	التوسل بالأعمال الصالحة
119	التوسل بدعاء الرجل الصالح
120	ثانيا : التوسل الممنوع
120	بعض أنواع التوسلات الممنوعة
122	شبهات وردها في باب التوسل
124	سادسا : الشرك والكفر وأنواعهما
125	تعريف الشرك
126	أنواعه
126	الأول : الشرك الأكبر
126	الثاني : الشرك الأصغر
126	الفرق بينهما
127	الكفر
127	تعريفه
127	أنواعه
127	الكفر الأكبر
127	كفر التكذيب
128	كفر الإباء والاستكبار
128	كفر الشك
128	كفر الإعراض
128	كفر النفاق
128	إقرار الشيخ الألباني لهذه الأنواع
129	الكفر الأصغر
130	المبحث الثالث : الإيمان بأسمائه تعالى وصفاته
130	تمهيد
131	أولا : تعريف الإيمان بالأسماء والصفات
131	ثانيا : المنهج في إثباته
131	التحريف
131	التحريف اللفظي
131	التحريف المعنوي
132	التعطيل
132	التكييف
132	التمثيل
132	الأصول الثلاثة لمنهج الإيمان بالأسماء والصفات

133	أدلة الأصل الأول
134	أدلة الأصل الثاني
143	أدلة الأصل الثالث
136	ثالثا : موقف الشيخ الألباني من الصفات
137	جواب الشيخ الألباني عن الآيات المتشابهة في الصفات
139	نقض الشيخ الألباني لقول بعض المتكلمين بأن مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم
140	جواب الشيخ الألباني عن سؤال في آيات الصفات
140	نقض الشيخ الألباني لعقيدة التفويض الفاسدة
143	رابعا : أمثلة تطبيقية لإثبات الأسماء والصفات
143	من أسمائه تعالى : الحي القيوم
143	الحميد
144	الرحمن الرحيم
144	الحليم
144	ومن صفاته تعالى : العلو
145	إثبات الشيخ الألباني لصفة العلو
147	الاستواء
147	إثبات الشيخ الألباني لصفة الاستواء
151	الكلام
151	إثبات الشيخ الألباني لصفة الكلام
153	المحيي
153	إثبات الشيخ الألباني لصفة المحيي
153	الضحك والعجب
154	إثبات الشيخ الألباني لصفة الضحك والعجب
155	الدنو والقرب
156	إثبات الشيخ الألباني لصفة الدنو والقرب
157	النزول
157	إثبات الشيخ الألباني لصفة النزول
158	رد الشيخ الألباني افتراء بعض أهل البدع على شيخ الإسلام ابن تيمية
158	كلام للشيخ الألباني عن وقت انتهاء النزول وهل يخلو العرش عند النزول
159	الساق

159	إثبات الشيخ الألباني لصفة الساق
160	الخاتمة والنتائج
164	المصادر والمراجع